



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

قراءة اليزيدي في ضوء آراء المدرسة التركيبية

إعداد الطالبة

سميرة الزغيلات

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة سميرة عبدالحافظ الزعيلات الموسومة بـ:

قراءة اليزيدة في ضوء آراء المدرسة التركيبية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2006/12/17		أ.د. يحيى عطيه عابنة
2006/12/17		أ.د. محمد حسن عواد
2006/12/17		أ.د. عبد القادر مرعي الخليل
2006/12/17		د. جزاء محمد المصاروة

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبييضين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

الكرك - الاردن

البريدي: 61710

03/2372380-99

5328-5330

03/2 37569

إلكتروني

الإلكترونية

الإهداء

إلى من أحب العلم وزرعه فينا، إلى من بذل الغالي والنفيس ليرى أبناءه وقد بلغوا مراتب العلا، إلى رمز الحنان الندي، والعطاء المتدفق... والدي- أطل الله في عمره، ومنحه الصحة والعافية-.

إلى من أجد في دعواتها درعاً يقيني من كل شر، إلى صاحبة القلب الكبير التي أرى فيها دوماً أسمى وأنبأ معاني الحب والحنان، أقدم بعضاً من فضلها... أمي-حفظها الله-.

إلى سماء العطاء، وإلى شمعة المحبة، وبسمة الحياة... أخوتي: أبو أحمد، أسامة، أحمد، مالك، علاء، أنس، حمزة، هم جميعاً سند قوتي وسر عزيمتي. إلى دفقة النور، إلى بسمة الماضي والحاضر والمستقبل...ملاك. إلى من لها في قلبي مكانة، وفي نفسي منزلة، إلى خفقة الروح ورفيقتها... رغد صرايرة.

إلى من رسمت ببسمتها أجمل معاني الحياة، إلى حبة عيني... أم أحمد. إلى رمز المودة والرحمة وعنوانهما المثالي، إلى زهرة عمري... إيمان محاميد. إلى هدى عيني، وسراج دربي، وريحانة تنتاب كل يوم، وتعبق كل حين.. هيا خرشة. إلى آيات الله البريئة، ومهج القلب وريحانه، زينة الحياة الدنيا... أحمد... ويوسف.

أهدي هذا الجهد حباً وعرفاناً وتقديراً

سميرة الزغيلات

الشكر والتقدير

يطيب لي قبل كل شيء - أن أشكر الله، فلا خير إلا منه، ولا فضل إلا له،
أن وفقني إلى إتمام هذا العمل.

وأقدم بالشكر والثناء وخالص التقدير، لأستاذي الفاضل الدكتور يحيى
عبابنة، على ما تفضل به عليّ من الإشراف والتوجيه، وتقديم النصح والإرشاد، من
تصويب دقيق مما كان له أكبر الأثر في إخراج هذا العمل، فله مني ما حبيت الشكر
والاحترام والتقدير لما لمستته من حسن خلقه وتواضعه، ورعاية صدره، وجديته
الصادقة، وتوجيهاته القيمة. فأسأل الله أن يجزيه عني خير جزاء، وأن يديم علمه
وصحته عليه.

وأقدم أيضاً بالشكر والعرفان بالفضل لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل:
الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، والدكتور
جزاء مصاروة، لتفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وتحملهم عبء قراءتها، بتسامح
العلماء المقتدرين وتواضعهم، واغنائها بتوجيهاتهم وملاحظاتهم السديدة والقيمة.
أمامهم جميعاً أقف ممنونة شاكرة داعية لهم بالخير كل الخير.

والله أسأل أن أكون قد وفق في عرض قضايا هذه الدراسة، وأن يكون
عملي هذا خالصاً لوجهه، والله الموفق للصواب ومنه نستمد العون والأجر والثواب.

"وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين"

سميرة الزغيات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	فهرس الملاحق
ز	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الإنجليزية
	الرموز الصوتية
1	المقدمة
5	الفصل الأول: اليزيدي.
5	1. 1 اسمه ونسبه وكنيته.
7	1. 1. 2 شيوخه.
8	1. 1. 3 تلاميذه.
8	1. 1. 4 أشهر رواته.
10	الفصل الثاني: المستوى الصوتي.
10	2. 1 المماثلة الصوتية.
13	2. 1. 1 الإبدال الصوتي التركيبي.
16	2. 1. 2 الإدغام.
82	2. 1. 3 الإبتاع الحركي.
33	2. 1. 4 الإمالة.
40	2. 2 المخالفة الصوتية.
42	2. 2. 1 المخالفة بين الحركات
45	2. 3 الحذف.
45	2. 3. 1 حذف حركات الإعراب.

الصفحة	المحتوى
47	2. 3. 2 حذف حركات البناء.
49	2. 3. 3 الحذف في الصوامت.
50	2. 4 قضايا الهمز.
53	2. 4. 1 همزة بين بين.
56	2. 4. 2 تحقيق الهمزة.
58	2. 4. 3 حذف الهمزة.
64	2. 4. 4 همز غير المهموز.
68	الفصل الثالث: المستوى الصرفي.
68	3. 1 الأسماء.
68	3. 1. 1 الأسماء المفردة.
75	3. 1. 2 صيغ الجمع.
75	3. 1. 2. 1 صيغة جمع المؤنث السالم.
76	3. 1. 2. 2 جمع التذكير.
81	3. 2 المشتقات
81	3. 2. 1 اسم الفاعل.
84	3. 2. 2 صيغ المبالغة.
86	3. 3 المصادر.
92	3. 4. التذكير والتأنيث.
97	3. 5 صيغ الأفعال وزياداتها في قراءة اليزيدي.
120	الفصل الرابع: المستوى التركيبي (الإعراب).
121	4. 1 في المصطلحات والأصول.
121	4. 1. 1 الحذف.
127	4. 1. 2 الإضمار.
129	4. 1. 3 الصرف ومنعه.
133	4. 2 في قضايا الإسناد.

الصفحة	المحتوى
134	4 . 2 . 1 الابتداء والخبر
137	4 . 2 . 2 النواسخ.
137	4 . 2 . 2 . 1 كان وأخواتها.
139	4 . 2 . 2 . 2 إن وأخواتها.
142	4 . 2 . 2 . 3 عمل لا النافية للجنس.
145	4 . 2 . 3 الجملة الفعلية.
145	4 . 2 . 3 . 1 الفاعل.
146	4 . 2 . 3 . 2 الإسناد إلى المفعول به.
150	4 . 2 . 3 . 3 إسناد الفعل إلى الضمائر.
154	4 . 3 المنصوبات.
154	4 . 3 . 1 المفعول به
156	4 . 3 . 2 المفعول المطلق.
157	4 . 3 . 3 . 3 المشبه بالمفعول به في اللفظ.
157	4 . 3 . 3 . 1 المنادى.
158	4 . 3 . 3 . 2 الحال.
160	4 . 4 المجرورات.
160	4 . 4 . 1 الإضافة
163	4 . 4 . 2 المجرور بحرف الجر.
164	4 . 5 التوابع.
164	4 . 5 . 1 النعت.
167	4 . 5 . 2 البديل.
169	4 . 5 . 3 العطف.
173	الخاتمة.
177	المراجع.
191	الملاحق.

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	رمز الملحق
191	فهرس القراءات القرآنية	أ

ملخص

قراءة اليزيدي في ضوء آراء المدرسة التركيبية

سميرة عبد الحافظ الزغيلات

جامعة مؤتة، 2006م

تعد القراءات القرآنية مصدراً مهماً من مصادر الدراسات اللغوية، وقد تناولت هذه الدراسة قراءة اليزيدي في ضوء آراء المدرسة التركيبية، كون هذه القراءة لم تلق الاهتمام والدراسة من قبل الباحثين، ومن هنا هدفت الدراسة إلى عرض مستويات القراءة وتوجيهاتها الصوتية والصرفية والنحوية، متبعين في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وقد فصلت الحديث في ثنايا الدراسة عن الظواهر الصوتية: المماثلة بأنواعها: الإدغام، والاتباع، والإمالة، ثم تناولت المخالفة والحذف وأشهر قضايا الهمز في قراءة اليزيدي.

وعالجت في الفصل الثاني قضايا الأسماء من أفراد وجمع، كما وضحت المشتقات والمصادر وصيغ الأفعال وزياداتها التي جاءت في المستوى الصرفي. وأما الفصل الثالث فيدور حول الظواهر اللغوية الإعرابية (التركيبية) في ضوء ما توافر في قراءة اليزيدي، وقسمت هذا الفصل إلى خمسة مباحث وهي: المصطلحات والأصول، وقضايا الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية، والمنصوبات والمجرورات والتوابع.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. اتفقت قراءة اليزيدي مع قراءة القراء السبعة. 2. تأثر اليزيدي في قراءته بلهجات القبائل العربية الفصيحة وهي: لهجة تميم، والحجاز، ونجد، وأسد.
3. اتضحت في توجيهات قراءة اليزيدي اتجاهات معيارية تقريرية وصفية، ووصفية تفسيرية، وكذلك بعض القضايا التي تخص المنهج التحليلي.

Abstract

Al – Yazedi Recitation on the light of the Structural Approach

Sameera Abdul hafiz Al Zughailat

Mu'tah University, 2006

Recitations of the holy Quran are considered valuable resources for linguistic studies. This study is about Al – Yazedi recitation which is based on the perspectives of the structural approach. His recitation hasn't got much attention by scholars. Therefore , the study aims at displaying levels of recitation along with their phonetic, morphological and syntactic features. The descriptive analytical approach has been adopted in this study.

The first chapter of the study spotlights on such phonetic features as; diphthongization, addition, ellipsis and intonation. The second chapter tackles such morphological aspects as: number (singular or plural noun) , derivation , base forms and verb affixes. The third chapter focuses on syntactical issues in Al – Yazedi recitation. This chapter is divided into five parts:

Terminology, predication in normal and verbal sentences, accusative, genitive and appositives.

The study concludes that:

1. Al Yazedi recitation conforms with that of the seven reciters.
2. Al Yazedi got influenced by the standardizes dialects of such Arab tribes as: Tameem , Al Hijaz, Najd and Assad.
3. Al Yazedi recitation manifests affirmative, descriptive, explicative and transformational directions.

الرموز الصوتية المستعملة في الرسالة

M	الميم	>	الهمزة
n	النون	b	الباء
h	الهاء	t	التاء
w	الواو (شبه الحركة)	ṭ	الثاء
y	الياء (شبه الحركة)	ğ	الجيم
(>)	همزة الوصل	h	الحاء
	رموز الحركات	h̄	الخاء
a	الفتحة القصيرة	d	الذال
		d̄	الذال
ā	الفتحة الطويلة	r	الراء
u	الضمة القصيرة	z	الزاي
ū	الضمة الطويلة	s	السين
ō	الضمة الطويلة الممالة	š	الشين
i	الكسرة القصيرة	ṣ̌	الصاد
ī	الكسرة الطويلة	d	الضاد
ē	الكسرة الطويلة الممالة	t	الطاء
		ž	الظاء
		<	العين
		ğ	الغين
		f	الفاء
		k	القاف
		k	الكاف
		L	اللام

المقدمة

الحمد لله ولاءً لذاته، وإقراراً بنعمته، أنزل الكتاب على نبيه الأمين، محمد النبي المبعوث بلسان العرب، ودعوة الحق عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، وبعد.

لما اتسم الإسلام باليسر فقد يسر الله على عباده قراءة القرآن بأن أنزل على قراءات عدة، لاسيما أن ظهور القرآن الكريم كان سبباً في نشأة علوم جديدة لم يكن للعرب عهد بها من قبل، منها علوم اللغة التي اتسمت بالشمول لكل جوانب الدرس اللغوي المعروفة: الأصوات والصرف والنحو والمعجم، ولا سيما أن البحث في القراءات القرآنية هو بحث في رافد مهم من روافد اللغة، عدا عن كونه خدمة للغة القرآن الكريم.

ومن هذا المنطلق أردت أن يكون موضوع بحثي هذا أحد جوانب القرآن الكريم، وقد وسم بعنوان: "قراءة اليزيدي في ضوء آراء المدرسة التركيبية" فقراءة اليزيدي لم تتل -على حد علمي- اهتمام الدارسين وبحثهم وتصنيفهم لها، بحسب المستويات اللغوية المختلفة، لذلك يسعى هذا البحث إلى عرض الظواهر اللغوية في قراءة اليزيدي وتحليلها وتصنيفها.

وستقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأن طبيعة هذه الدراسة تقتضي هذا المنهج، وذلك بأن أرصد قراءة اليزيدي في كتب القراءات وكتب التفسير، ثم عرض القضايا اللغوية التي تثيرها مادة البحث في مستويات اللغة، وتحليلها، وجمع آراء علماء اللغة في كتب القدماء والمعاصرين، وإبداء الرأي فيها، ثم سأعمد إلى محاكمة هذا المنهج في ضوء معطيات المنهج التحويلي في بعض المواضيع، وبخاصة في القضايا الإعرابية (التركيبية).

وقد حرصت على أن تدرج في سياق هذه القراءة أسماء الذين اتفقوا مع اليزيدي في القراءة نفسها، فيكون ذلك بياناً لشيوع الظاهرة في أوساط أناس من القراء في بيئات مختلفة، وقد يفيد ذلك بعض الدارسين في تتبع الظواهر اللغوية.

ولقد اقتضت طبيعة موضوع البحث أن يبني على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصولٍ وخاتمةٍ وملحقٍ، وأردت من التمهيد إعطاء فكرة للقارئ وصورة موجزة عن حياة اليزيدي، اسمه ونسبه وكنيته، وفاته، ومناقبه، وآثاره العلمية، وشيوخه وتلاميذه، وأشهر الذين رووا عنه، وفق ما لدينا من أخبار وترجمة لحياته. أما الفصل الأول فهو بعنوان: "المستوى الصوتي" وقمت بتقسيمه إلى المماثلة الصوتية، المخالفة والحذف.

ناقشت في الموضوع الأول، تعريف المماثلة وأنواعها في القراءة، وقد قسمت المماثلة إلى: إدغام واتباع وإمالة، فهي مماثلة بين الصوامت والصوائت، وتعرضت في الموضوع الثاني إلى تعريف المخالفة وسببها وأشهر الأصوات التي تحدث فيها المخالفة والحذف.

وقد تناولت قضايا الهمز في قراءة اليزيدي في هذا الفصل، من حيث تعريف الهمزة بين القدماء والمحدثين، واختلافهم في مخرجها وصفاتها، كما بحثت في هذا المبحث همزة "بين بين" وتحقيق الهمز، ثم بينت طريقة اليزيدي في التخلص من توالي الهمزات، على حسب ما ذكر موجهو القراءات وأخيراً درست همز غير المهموز في قراءة اليزيدي.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: "المستوى الصرفي"، وتناولت في هذا الفصل دراسة الأسماء من حيث الأفراد والجمع بأنواعه، وأشهر أوزان جموع التكسير التي جاءت في قراءة اليزيدي.

ثم درست المشتقات والمصادر فقد عرضت في موضوع المشتقات: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، في ضوء مواضع قراءة اليزيدي، كذلك قام البحث بدراسة المصادر الثلاثية وغير الثلاثية، وأشهر الأوزان التي جاءت عليها المصادر بالإضافة إلى اختلاف اللهجات في هذه المصادر.

وقد تناولت فيه مسألة التذكير والتأنيث ومن خلال عرضي لقراءة اليزيدي، وجدت أنه كان يميل إلى التأنيث في جميع اختياراته.

ودرست صيغ الأفعال وزياداتها في قراءة اليزيدي فقد تناولت الفعل المجرد والمزيد ، فكان لزاماً تفسير زيادة الهمزة والتشديد والتخفيف في القراءة، وبيان بعض السمات اللهجية في هذا الموضوع.

وأما الفصل الثالث: " المستوى الإعرابي (التركيبى)" ، فقد تحدثت فيه عن: المصطلحات والأصول، كالحذف والإضمار وما وجّه من القراءات وفق هذين الأصلين، كذلك تعرضت لموضوع الممنوع من الصرف في ضوء مواضع قراءة اليزيدي.

كما تناولت مسألة الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية، ففي الجملة الاسمية بحثت دخول الأدوات الناسخة، وتغيير نمط الإسناد، أما في الجملة الفعلية فقد بينت التوجيهات التي جاءت وفق القراءة في الفاعل ونائبه وأصل التراكيب من ناحية تركيبية وتحويلية.

ودرست في هذا الفصل المنصوبات، فتناولت المفعول به، والمفعول المطلق والمنادى والحال، وقد عرّفت بجميع هذه المنصوبات، وذكرت أمثلتها المتوافرة من قراءة اليزيدي، وبينت التوجيهات من الناحية التركيبية والتفسيرية في أمثلة هذه المنصوبات.

وقد تناولت أيضاً المجرورات، إذ قسمتها إلى قسمين: المجرور بالإضافة، ثم المجرور بحرف الجر، على قدر ما توافر من قراءة اليزيدي.

وفي نهاية الفصل درست "التوابع"، فعرفت بالنعته والبدل والعطف، وذكرت أمثلتها وتوجيهاتها وموافقة تلك التوجيهات للنواحي التركيبية التفسيرية.

أما الخاتمة فقد حوت أهم النتائج التي توصل لها البحث، وإن كان هناك بعض النتائج المنثورة بين ثنايا البحث، التي تظهر ميل الناطق على الأغلب إلى ما هو أيسر وأقل جهداً.

ووضعت في نهاية البحث ملحقاً، يضم قراءة الجمهور وفي مقابلها قراءة اليزيدي، بحسب ترتيب السور الواردة في القرآن الكريم.

الفصل الأول اليزيدي

1. 1 اسمه نسبه وكنيته

تكاد المصادر تجمع على أقوال واحدة في الحديث عن اسم اليزيدي ونسبه وكنيته: فهو يحيى بن المبارك بن المغيرة العَدَوِي، وهو مولى لبني عَدِيّ بن عبد مناة بن تميم، وليس منهم، ولكن كان نازلاً فيهم، واليزيدي بصري يكنى أبا محمد، وسمي اليزيدي؛ لأنه كان منقطعاً ليزيد بن منصور الحَمِيرِيّ خال الخليفة المهدي حيث كان يؤدب ولده فنسب إليه⁽¹⁾.

قال صاحب الأغاني⁽²⁾: " وقيل له اليزيدي؛ لأنه كان فيمن خرج مع إبراهيم ابن عبد الله بن الحسن بالبصرة، ثم توارى زماناً حتى استتر أمره، ثم اتصل بعد ذلك بيزيد بن منصور خال المهدي، فوصله بالرشيد، فلم يزل معه، وأدب المأمون خاصة من ولده".

وليس فيما بين أيدينا من المصادر التي عنيت بالحديث عن شخصية اليزيدي، وأخباره ما يساعدنا على رسم مراحل حياته، ولا نكاد نجد من الأخبار ما يعيننا على تبين مراحل نشأته الأولى من حياته.

والذي نستخلصه من مجمل ما بين أيدينا من مراجع عن سيرة اليزيدي أنه بصري، سكن بغداد، ودخل مكة، فأقبل على العبادة والصدقة الكثيرة، وكان ثقة،

(1) ينظر: محمد بن داود بن الجراح، الورقة: 27، أبو فرج الأصفهاني، كتاب الأغاني 216/20، المرزباني، معجم الشعراء: 487، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 14/147-146، ياقوت الحموي، معجم الأدباء: 30/19، السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 340/2، الزركلي، الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: 163/8.

(2) أبو فرج الأصفهاني، كتاب الأغاني: 216/20، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 376/2.

صحيح الرواية، بارعاً في اللغات والآداب، وله التصانيف الحسنة، والنظم الجيد، وذكرت بعض المصادر أن له جامع شعر وأدب، وفيه قصيدته التي يمدح بها نحوي البصرة، ويهجو نحوي الكوفة، وكانت له في الرشيد أشعار كثيرة أحرقها قبل موته، وأخذ على ولده ألا يخرجوا له غير المواعظ⁽¹⁾، ومن قوله قصيدته المشهورة⁽²⁾:

من يُلِمَّ الدهرَ ألا	فالدهرُ غيرُ مُعْتَبِية
أو يتعجَّبُ لـصروفِ	الدهرِ أو تقابِية
ليس الفتى كل الفتى	إلا لفتى في أدبية
وبعض أخلاق الفتى	أولى به من نسبة

وكان أحد أكابر القراء، وهو الذي خلف أبا عمرو بن العلاء في القراءات القرآنية⁽³⁾، وهو صاحب قراءة شاذة⁽⁴⁾، خلف أبا عمرو في حروف اختارها لنفسه، وتجمع الأخبار أنه كان مع الكسائي ببغداد يقرئان الناس في مسجد واحد، فكان الكسائي يؤدب الأمين، ويأخذ عليه حرف حمزة، وهو يؤدب المأمون ويأخذ عليه حرف أبي عمرو⁽⁵⁾.

(1) ينظر: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: 56، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، طبقت النحويين واللغويين: 61-63، أبو بركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 69-70، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار: 151/1-152.

(2) ينظر: المرزباني، معجم الشعراء: 487، الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 65.

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 183/6 وينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء: 31/19.

(4) أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات: 452.

(5) ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء: 70، الذهبي، معرفة القراء الكبار: 152/1، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي، مرآة الجنان وعبرة اليقضان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: 4/2.

وتروي المصادر أنه تزوج وله خمسة بنين، وكلهم علماء أدباء شعراء، رواة لأخبار الناس: وهم: أبو عبد الله محمد، وأبو إسحاق إبراهيم، وأبو القاسم إسماعيل، وأبو عبد الرحمن عبد الله، وأبو يعقوب إسحاق وكلهم ألف في اللغة والعربية⁽¹⁾. وقد أجمع مؤرخو اليزيدي على أن وفاته كانت في خراسان⁽²⁾ سنة اثنتين ومائتين وأكثر المصادر تشير أنه مات عن أربعة وسبعين عاماً⁽³⁾. وهكذا تجمل الكتب حياته إجمالاً لا يفضي إلى فائدة كثيرة فيما يخص بحثنا هنا ومهما يكن من أمر؛ فقد كان اليزيدي إماماً في النحو واللغة والأدب ونقل النوادر وكلام العرب صاحب التصانيف المفيدة وهي: كتاب "الوقف والابتداء" وكتاب "النوادر في اللغة"، على مثال نوادر الأصمعي الذي عمله لجعفر بن يحيى، و"المختصر في النحو" ألفه لبعض ولد المأمون وكتاب "النَّقْطِ والشَّكْلِ" و"كتاب المقصور والممدود" و"مناقب بني العباس" و"كتاب الحَيْل" وكتاب "أخبار اليزيديين" وله نظم جيد في "ديوان"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: 183/6، الزركلي، الأعلام: 162/8، البغدادي، خزانة الأدب ولبّ أبواب لسان العرب: 73/11.

(2) خراسان: بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند، وتشتمل على أمهات من البلاد منها، نيسابور، وهراة ومزّو، ومعنى خُرّ: كَلّ، وأسان معناه سهل، أي كَلّ بلا تعب، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان: 350/2، وعبدالله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: 217-216/3.

(3) ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 65، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 375/2، الأتابكي، النجوم الزاهرة: 173/1، السيوطي، بغية الوعاة: 340/2.

(4) ينظر: البغدادي، تاريخ بغداد، 147/14، ياقوت الحموي، معجم الأدباء: 2828/6، اليافعي، مرآة الجنان: 3/2، لسيوطي، بغية الوعاة: 340/2.

1. 1. 2 شيوخه

ذكر مترجمو⁽¹⁾ اليزيدي أنه أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو بن العلاء، وهو الذي خلفه بالقيام بها، وكان أبو عمرو يدينه ويميل إليه لذكائه، فقد أخذ اليزيدي عنه النحو والغريب والقراءة، فقد ورد في نزهة الألباء⁽²⁾: " قال أبو حمدون الطيب بن إسماعيل: شهدت ابن أبي العتاهية وقد كتب عن أبي محمد اليزيدي قريباً من ألف جلد عن عمرو بن العلاء خاصة، ويكون ذلك نحو عشرة آلاف ورقة لأن تقدير الجلد عشر ورقات" وقد أخذ عنه أيضاً علم العربية وكان اليزيدي يمدحه ويفتخر به فيقول⁽³⁾:

يا طالبَ النُحُوِّ أَلَا فابِكِه بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو وَحَمَادِ

وقد أخذ اللغة والعروض عن الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ إلا أنه كان يعتمد في اللغة على أبي عمرو بن العلاء لسعة علمه بها. فهو من تلامذة أبي عمرو بن العلاء في النحو واللغة والقراءات، ومن شيوخه الذين أخذ عنهم أيضاً: يونس بن حبيب النحوي، وعبد الملك بن جريج، وابن أبي إسحاق الحضرمي⁽⁴⁾.

(1) ينظر: أبو فرج الأصفهاني، الأغاني: 216/20، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 146/14، ابن خلكان، وفيات الأعيان: 183/6، اليافعي، مرآة الجنان: 3/2، عبد القادر البغدادي، خزنة الأدب: 71/11.

(2) أبو بركات الأنباري، نزهة الألباء: 69، وينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 147/14، ابن خلكان، وفيات الأعيان: 184/6، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 134/1.

(3) ينظر: داود بن الجراح، الورقة: 27، أبو بركات الأنباري، نزهة الألباء: 70.

(4) ينظر: أبو فرج الأصفهاني، الأغاني: 216/20، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 146/14، ياقوت الحموي، معجم الأدباء: 2827/6، السيوطي، بغية الوعاة: 340/2.

1. 1. 3 تلاميذه

تتلمذ على اليزيدي كثير من معاصريه، بوصفه إماماً في القراءة، وعالمياً في العربية ولغاتها، ومن أشهر تلاميذه الذين عرفوا بعلمهم وروايتهم: أبو عمر الدوري، وأبو شعيب السوسي، -راويا أبي عمرو البصري-، وأبو الحارث محمد بن أحمد بن أحمد الرقي المروزي- أحد راويي الكسائي- وإسحاق ابن إبراهيم الموصلي، وأبو خلاد سليمان بن خلاد، وأبو حمدون ابن إسماعيل الطيب⁽¹⁾.

ومن تلاميذه الذين رووا القراءة عنه أولاده وهم: محمد وعبد الله، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وحفيده أحمد بن محمد وكان بنوه جميعاً في مثل منزلته من العلم، والمعرفة باللغة، وحسن التصرف في علوم العرب⁽²⁾.

1. 1. 4 أشهر رواته

اشتهرت قراءته بروايتي: ابن الحكم، وابن فرح، الأول يروي عنه، وهو من تلاميذه، والثاني يروي عن الدوري عنه فهو ليس من تلاميذه⁽³⁾.

1. ابن الحكم:

هو أبو أيوب سليمان بن أيوب بن الحكم الخياط البغدادي المعروف بصاحب البصري.

قرأ على اليزيدي، وقيل: على ابنه عبد الله بن يحيى كذلك، وقرأ عليه: أحمد ابن حرب المعدل وإسحاق بن مخلد الدقاق وآخرون، مقرئ جليل، ثقة، صدوق، حافظ بما يكتب عنه، توفي سنة 235هـ⁽⁴⁾.

(1) ينظر: أبو فرج الأصفهاني، الأغاني: 216/20، ابن خلكان، وفيات الأعيان: 183/6، الذهبي، معرفة القراء الكبار: 151/1.

(2) ينظر: أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني: 216/20، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 146/14، عبد القيوم السندي، صفحات في علوم القراءات: 256، محمد مطيع الحافظ،

القراءات وكبار القراء في دمشق من القرن الأول الهجري حتى العصر الحاضر: 79.

(3) عبد القيوم السندي، صفحات في علوم القراءات: 259.

(4) ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار: 194/1، ابن الجزري، غاية النهاية: 312/1.

2. ابن فرح⁽¹⁾:

هو: أبو جعفر أحمد بن فرح بن جبريل، الضرير البغدادي. قرأ على الدوري بجميع ما عنده من القراءات، وعلى عبد الرحمن بن واقد، وعلى البزي، وحدث عن علي بن المدني وأبي بكر بن أبي شيبة، وأبي الربيع الزهراني، وطائفة.

وقرأ عليه: أحمد بن مسلم الختلي، وأبو بكر بن مقسم العطار، وابن مجاهد، وابن شنبوذ، والحسن المطوعي، وأبو بكر النقاش.

مقري، مفسر، ثقة كبير، اشتهر اسمه لسعة علمه وعلو مسنده، قال الذهبي سكن الكوفة مدة، وحمل أهلها عنه علماً جماً، وكان ثقة مأموناً، توفي في ذي الحجة سنة 303هـ، وقد قارب التسعين من عمره.

ويحسن أن نشير هنا، إلى أن قراءة اليزيدي يتجاذبها عاملان مهمان أسهما في تشكيل الصورة العامة لها، أحدهما: علمه ومنزلته بين القراء: فهو مقري، نحوي، لغوي، صحيح الرواية، بارع في اللغات والآداب، فقد كان واسع المعرفة وغزيرها، والعامل الآخر، عامل التلقي والمشافهة عن شيوخه الذين أخذ عنهم، فقد وجدت من خلال عرضي لقراءة اليزيدي، أنها جاءت موافقة لقراءة أبي عمرو بن العلاء من القراء السبعة، وقد خالفه في قراءات يسيره كما ذكرنا سابقاً.

وعلى هذا فإننا سنجد من خلال عرضنا لقراءة اليزيدي وما نقل عنه من أحرف، أن حالة الشذوذ اللغوي لا يمكن أن تتحقق إلا في مواضع قليلة، وقد وجدت في قراءة اليزيدي أنماط نادرة في اللغة نحو: لعننكم، بارئكم، منساته... لكن هذه الأبنية وسواها وجدت تخريجها في كتب اللغويين والمفسرين فقد عزوها إلى الخلافات اللهجية، وهي في المقابل لهجات لقبائل عربية فصيحة كلهجة تميم والحجاز وأسد ونجد وغيرها، وعزوها أيضاً إلى قلة ضبط الرواة أو وهم الراوي.

ومن خلال ما سبق تعد قراءة اليزيدي من القراءات القرآنية البارزة، التي لا تقل أهمية إلى حد ما عن قراءة القراء الذين درست قراءاتهم.

(1) ينظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار: 1/238-239، ابن الجزري، غاية النهاية:

الفصل الثاني المستوى الصوتي

تنوعت الظواهر اللغوية في قراءة اليزيدي في المستوى الصوتي، وقد جعلت هذا الفصل سابقاً للفصل الصرفي، والإعراب (التركيبية)، لأن الدراسات اللغوية الحديثة تتجه إلى دراسة اللغة، ابتداء من الوحدات الصغيرة، (الأصوات وبيان سماتها وخصائصها)، ثم ينظر إلى هذه الأصوات في سياقها التركيبي (الوظيفي)، ودلالاتها في المستوى الصرفي، بحيث يستفاد من نتائج الخصائص والسمات الصوتية لها في توضيح الكثير من الأبواب الصرفية. وستبحث هذه الدراسة في الصفحات الآتية استثمار معطيات صوتية معينة في توجيه قراءة اليزيدي، وهذه المعطيات هي:

2. 1 المماثلة الصوتية.

2. 1. 1 الإبدال الصوتي التركيبي.

تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه، نلاحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في بعضها الآخر، كما نلاحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثير⁽¹⁾.

وقد عالج القدماء المماثلة في مؤلفاتهم اللغوية، وعبروا عنها بتعبيرات مختلفة نحو: المشابهة، والتناسب، والإتباع، والإدغام، والإبدال، والمضارعة، والإمالة والتجانس والانسجام.

ف نجد سيبويه قد عالجها تحت باب الحرف الذي يضارع حرفاً في موضعه، فيقول: "فأما الذي يضارع به الحرف من مخرجه، فالصاد الساكنة، إذا كانت بعدها الدال، وذلك نحو: مَصْدَرٍ، وَأَصْدَرٍ، والتصدير؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة،

(1) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، 126.

كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في (أَفْتَعَلْ)، فلم تدغم الصاد في التاء، ولم تدغم الدال فيها، ولم تُبدَلْ؛ لأنها ليست بمنزلة (اصْطَبَّرَ)، وهي من نفس الحرف، فلما كانتا من نفس الحرف أُجريتَا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب (مَدَدْتُ)، فجعلوا الأول تابعاً للآخر، فصارعُوا به أشبه الحروف بالبدال من موضعه، وهي الزاي، لأنها مجهورة غير مطبقة، ولم يبدلوا زايًا خالصة؛ كراهية الإجحاف بها للإطباق⁽¹⁾.

أما المماثلة بالحركات فيسميها إتباعاً يقول: "اعلم أن قوماً من ربيعة يقولون: (مِنْهُمْ)، أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكّنُ حاجزاً حصيناً"⁽²⁾.

إذن المماثلة عند سيبويه بين الصوامت مضارعة، وبين الصوائت إتباع، وقد علل سبب حدوث ظاهرة المماثلة بقوله: "وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوا أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"⁽³⁾، وهو التيسير في النطق والتخفيف.

وقد سماها ابن جني "الإدغام الأصغر"، وهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك"، وضروب المماثلة عنده: "الإمالة، وقلب تاء (أَفْتَعَلْ) طاءً بعد أحرف الأطباق، وقلبها دالاً بعد الدال والذال والزاي، وقلب السين صاداً بعد الحرف المستعلي، وتقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، وإتباع حركة آخر اللفظ الأول لحركة أول تالية، وتقريب الحرف من الحرف، وإضعاف الحركة لتقرب من السكون"⁽⁴⁾. مما سبق يتبين أن مصطلح المماثلة مكتمل عند القدماء في مفهومه وبنائه، وقد جاء مختصراً دالاً.

(1) سيبويه، الكتاب، ، 4 / 477.

(2) المصدر السابق، 4 / 196.

(3) المصدر السابق، 4 / 478.

(4) ابن جني، الخصائص، 1 / 495.

وأما المحدثون فقد عَرَفُوا المماثلة بأنها: التعديلات التكييفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى، أو تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً⁽¹⁾.

فهي عند عبدالقادر مرعي: تأثر الصوت بالصوت الذي يليه أو الذي قبله تأثراً يجعله مثله أو قريباً منه في الصفة أو في المخرج؛ تحقيقاً للانسجام الصوتي في الألفاظ والكلام، وتوفيراً للجهد العضلي الذي يبذله الإنسان في أثناء النطق⁽²⁾. ومصطلح المماثلة مصطلح حديث، وهو ترجمة للفظة الأجنبية Assimilation ويكاد هذا المصطلح يحوي تحت عنوانه كل أنواع التأثيرات بين الصوامت والصوائت من: إدغام، وإمالة، وإبدال، وإعلال، وإجهار، وهمس، وغيرها⁽³⁾.

وقد أشار أكثر علماء اللغة والقراءات⁽⁴⁾ إلى قضية الخفة، وتحاشي الثقل، ومن هنا نجد أن علة المماثلة هي طلب الخفة، وتقليل الجهد المبذول في النطق. أما سبب وقوعها فهو وجود التقارب بين الأصوات، وتأثر بعض الأصوات ببعضها، وقد لا يكون التقارب في كل السمات أو أكثرها، بل يكون في بعضها، وتقع المماثلة لقوة السمة أو السمات المشتركة بين الصوتين.

وهذا ما أشار إليه إبراهيم أنيس من أن السبب أو الغاية الصوتية في تأثر الأصوات ببعضها البعض، هو قربها في الصفات والمخارج، وتحقيق الانسجام

(1) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، 324؛ وينظر: التطور اللغوي، رمضان عبدالنواب، 22.

(2) عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: 133.

(3) عبدالعزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: 28.

(4) سيويه، الكتاب، 4/ 478-480، وينظر: ابن جني، الخصائص: 142/2-143، مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 219/1، ابن زنجله، حجة القراءات، 82.

الصوتي بين هذه الأصوات المختلفة في المخارج والصفات، وأضاف أنها ظاهرة شائعة في كل اللغات، إلا أن اللغات تختلف في نسبة التأثر وفي نوعه⁽¹⁾.

وتحدّث علماء اللغة المحدثون⁽²⁾ عن أنواع التأثر وهي ثمانية على النحو

الآتي:

1. التأثر المقبل الكلي في حالة الاتصال:

وفي هذا النوع من المماثلة يؤثر الصوت السابق في الصوت اللاحق، مع عدم وجود فاصل يفصل بينهما بحركة أو حرف فيتحول الصوت المتأثر إلى نفس الصوت المؤثر، ومن أمثلة هذا النوع: إِدْهَنَ اطَّلَعَ.

ادتهن	اددَهَنَ	دَهَنَ
>idtahana	>iddahana	dahana
على وزن افتعل	أبدلت التاء دالاً	الأصل

2. التأثر المقبل الكلي في حالة الانفصال:

في هذا النوع من التأثر، يؤثر الصوت السابق في الصوت اللاحق مع وجود فاصل يفصل بينهما، فيتحول الصوت المتأثر إلى نفس الصوت المؤثر، وهذا النوع من المماثلة يحصل بين الحركات مثل: به، فيه، عنه.

بِهْ	بِهْ
bihi	bihu
مماثلة بين الحركات	الأصل

هنا أثرت الكسرة في الضمة مع وجود فاصل بينهما، وهو حرف الهاء فتحوّلت الضمة إلى كسرة.

(1) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 126؛ وينظر: رمضان عبدالنواب، التطور اللغوي:

30؛ عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 148.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 324-329، إبراهيم أنيس،

الأصوات اللغوية: 127-129، عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات

والنحو العربي: 23، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي: 135-137.

3. التأثير المقبل الجزئي في حالة الاتصال⁽¹⁾:

وهي أن يؤثر الصوت السابق في الصوت اللاحق، مع عدم وجود فاصل يفصل بينهما، فيتحول الصوت المتأثر إلى صوت قريب من الصوت المؤثر ومن أمثلة هذا النوع: اصطبر، اصطبغ، اضطجع، ازدجر.

صَبَرَ	اصْتَبَرَ	اصطبر
Ṣabara	>iṣtabara	>Iṣtabara
{الأصل}	على وزن أفعل	أبدلت التاء طاءً

4. التأثير المقبل الجزئي في حالة الانفصال⁽²⁾:

وفي هذا النوع من التأثير، يؤثر الصوت السابق في الصوت اللاحق مع عدم وجود فاصل يفصل بينهما، فيتحول الصوت المتأثر إلى صوت قريب من الصوت المؤثر، مثل مهندز، مهراس، مهراز.

مهندس	مهندز
muhandis	muhandiz

5. التأثير المدبر الكلي في حالة الاتصال⁽³⁾:

في هذا النوع من التأثير، يؤثر الصوت اللاحق في الصوت السابق، مع عدم وجود فاصل يفصل بين الصوتين، فيتحول الصوت المتأثر إلى نفس الصوت المؤثر، مثل: يتأقل، يذكر، يطهر.

يتأقل	يتتأقل
yat tākal	Yat tākal
{تحولت التاء إلى ثاء}	{الأصل}
ثم أدغمت التاء في الثاء	

(1) ينظر: عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي، 135-137.

(2) ينظر: عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي، 135-138؛ أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، 324-329؛ يحيى عابنة، منهج أبي حيان، 82-90؛ إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، 127-129.

(3) ينظر: عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي، 135-138.

فقد أثر الصوت اللاحق (t) في الصوت السابق (t)، مع عدم وجود فاصل يفصل بين الحرفين، فتحولت (t) إلى (t̄)، ثم أدغمت التاء في التاء: فأصبح عندنا حرف واحد مشدد.

6. التأثير المدبر الكلي في حالة الانفصال⁽¹⁾:

في هذا النوع من التأثير، يؤثر الصوت اللاحق في الصوت السابق، مع وجود فاصل يفصل بينهما، فيتحول الصوت المتأثر إلى نفس الصوت المؤثر، وهذا النوع من المماثلة لا يحصل إلا بين الحركات.

ومن أمثلة هذا النوع مِنْدُ ← مِنْدُ وتحليلها الصوتي على النحو الآتي:

مِنْدُ	مِنْدُ
mundu	mindu
	{الأصل}

في هذا النوع من التأثير، أثر الصوت اللاحق (u) في الصوت السابق (i) مع وجود فاصل يفصل بين الصوتين فتحولت الكسرة إلى ضمة.

7. التأثير المدبر الجزئي في حالة الاتصال⁽²⁾:

في هذا النوع من التأثير، يؤثر الصوت اللاحق في الصوت السابق، مع عدم وجود فاصل يفصل بينهما، فيتحول الصوت السابق إلى صوت قريب من الصوت المؤثر، ومثال ذلك:

زقر	صقر
zaqr	ṣaqr

فقد أثر الصوت اللاحق (ḳ) في الصوت السابق (ṣ)، مع عدم وجود فاصل بينهما، فتحولت الصاد إلى زاي إلى صوت قريب من الصوت المؤثر.

(1) ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 324-329.

(2) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، 325؛ عبدالصبور شاهين، أثر القراءات في

الأصوات والنحو العربي، 23؛ عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي، 135-138.

8. التأثير المدبر الجزئي في حالة الانفصال⁽¹⁾:

في هذا النوع من المماثلة، يؤثر الصوت اللاحق في الصوت السابق، مع وجود فاصل يفصل بينهما، فيتحول الصوت المتأثر إلى صوت قريب من الصوت المؤثر، ومثال ذلك:

سَطْر	صَطْر
saṭr	ṣaṭr

في هذا النوع أثر الصوت اللاحق (t) في الصوت السابق (s) مع وجود فاصل بينهما (a)، فتحوّلت السين إلى صاد، وهو صوت قريب من الصوت المؤثر. ومن مظاهر المماثلة:

2. 1. 2 الإدغام:

الإدغام من أبرز ظواهر التشكيل الصوتي، وبخاصة في القراءات القرآنية، ومعناه اللغوي: إدخال الشيء، في الشيء، فيقال: دَغَمَ الغيثُ الأرضَ إذا غشيها، وأدغَمَ اللجامَ في فمِ الفرسِ: إذا أدخلته فيه⁽²⁾.

وقد ورد مصطلح الإدغام عند كثير من علماء العرب القدماء، فقد استخدمه ابن السراج للدلالة على دخول صوت في صوت، فقال: "الإدغام وصلك حرفاً ساكناً، بحرف مثله، من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتد الحرف"⁽³⁾.

والإدغام عند ابن جني عبارة عن تقريب الصوت من الصوت، وقد قسمه إلى قسمين: الإدغام الأكبر: "وهو أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عندها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر"⁽⁴⁾. والإدغام الأصغر عند ابن جني: "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك"⁽⁵⁾.

(1) عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي: 135-136.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (دَغَمَ)، 12/236.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 3/405.

(4) ابن جني، الخصائص، 1/495.

(5) المصدر السابق: 1/495.

وذهب السيوطي⁽¹⁾ إلى أن الإدغام: "رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك إياه بهما وضعاً واحداً، ولا يكون إلا في المثليين والمتقاربيين"، وقسم الإدغام إلى قسمين: إدغام المثليين⁽²⁾، وإدغام المتقاربيين⁽³⁾.

أما المحدثون، فقد درسوا ظاهرة الإدغام بتوسع ومنهم إبراهيم أنيس الذي سماه التأثير، ومنه حديثه عن التأثير الرجعي، الذي فيه يتأثر الصوت الأول في الثاني، تأثراً كاملاً يترتب عليه أن يفنى الصوت الأول بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني⁽⁴⁾.

والإدغام عند عبد القادر مرعي، ضرب من ضروب المماثلة، وهي المماثلة التامة الرجعية، حيث يتأثر الصوت الأول في الصوت الثاني تأثراً تاماً فيماتله ويفنى فيه فناء تاماً⁽⁵⁾، إذ يقوم الإدغام على أساس المماثلة بين حرفين يدخل أحدهما في الآخر، فيصيران صوتاً مشدداً، فإما أن يكون الحرف الواحد مكرراً، وإما أن يكون مختلفاً، لكن مخرجه الصوتي قريب من الآخر نحو: أنمحي، أمحي.

ويشير الغلابيني من المحدثين أيضاً إلى أن الإدغام: "إدخال حرف في حرف آخر من جنسه، بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً، مثل "مدّ يمدُّ مدّاً، وأصلها: مدد، يمدد، مدد"، وحكم الحرفين في الإدغام أن يكون أولهما ساكناً، والثاني متحركاً بلا فاصل يفصل بينهما⁽⁶⁾، وهو رأي لا يخرج عن رأي القدماء.

(1) السيوطي، همع الهوامع، 280/6.

(2) إدغام المثليين: هو أن يتفق الصوتان مخرجاً وصفة، ويشتركا في الاسم والرسم كالباء في الباء والتاء في التاء إلى آخر وجوه التماثل. ينظر: عبدالودود الرازي، مدخل إلى علم التجويد: 124، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 278/1.

(3) إدغام المتقاربيين: هو أن يلتقي صوتان بينهما عناصر مشتركة، كاشتراكهما في المخرج، أو في الصفة أو فيهما معاً، يقول ابن الجزري، "التقارب أن يتقاربا مخرجاً أو صفة، أو مخرجاً وصفة، ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 278 / 1.

(4) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، 70.

(5) عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي، 182.

(6) الغلابيني، جامع الدروس العربية، 97 - 98 / 1.

فالإدغام ضرب من ضروب المماثلة، وإن ما ينطبق عليها ينطبق على الإدغام، وهذا ما أشار إليه عبد القادر عبد الجليل بقوله: "والإدغام عند رواد المدرسة اللغوية الحديثة هو التماثل (similarity)، أو درجة منه، وفي تحقيقه يتحول الحرفان المتجانسان إلى حرفين يمتلكان صفة التماثل، والإدغام صنف من أصناف التماثل الصوتي (Assimilation) في مساقها الرجعي (Regressive)"⁽¹⁾.
والإدغام مظهر من المظاهر الصوتية في قراءة اليزيدي، ومن صورها ما يلي:

1. إدغام التاء في الذال:

في قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ "يَذَكَّرُونَ"، بالياء وتشديد الذال، وأصله: "يَتَذَكَّرُونَ"، فأدغم التاء بالذال، وهي قراءة أبي عمرو وهشام ويعقوب والحسن، والأعمش، في حين جاءت قراءة الجمهور بالتاء، وتخفيف الذال على حذف إحدى التاءين⁽⁴⁾.
وقد فسر ابن زنجلة⁽⁵⁾ قراءة "تذكرون" بياء الغيبة؛ للتوفقة بين رؤوس الآيات التي سبقتها، وهي ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁶⁾، ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾⁽⁷⁾، فلما جاءت خاتمة هذه الآية في سياقهن، أجرى بلفظهن ليأتلف الكلام على نظام واحد.

(1) عبدالقادر عبدالجليل، الأصوات اللغوية، 299.

(2) النمل، آية 62.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 338.

(4) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة، 484؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 273؛ أبو بكر الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، 434؛ طاهر عبدالمنعم بن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، 399؛ مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 2/ 164؛ الداني، التيسير في القراءات السبع المشهورة وتوجيهها: 137؛ إسماعيل الأندلسي، العنوان في القراءات السبع، 145؛ أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 7/ 86؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 339/2.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات، 534.

(6) النمل، آية 61.

(7) النمل، آية 60.

ويمكن تمثيلها صوتياً على النحو التالي:

يَتَذَكَّرُونَ يَتَذَكَّرُونَ يَتَذَكَّرُونَ
yatdakkarūna yatdakkarūna Yata^hddakkarūna
{مرحلة الأصل} {سقوط حركة التاء (الفتحة)} {عملية المماثلة}

إن الأصل في (يَتَذَكَّرُونَ)، هو (يَتَذَكَّرُونَ) فتوالت في هذه الصيغة ثلاث حركات قصيرة، والعربية تكره توالي المقاطع القصيرة المفتوحة، وإن كان يرد كثيراً في صيغها، إلا أنها تحاول التخلص منه، لذا لا بُدَّ من التخلص من أحد هذه الفتحات، لإعادة الترتيب المقطعي، فكان الاختيار حذف الفتحة من المقطع الثاني، لأن حذفها من المقطع الأول، يؤدي إلى الابتداء بالساكن، والنظام اللغوي العربي لا يسمح بالابتداء بالساكن، وبعد إجراء عملية الحذف (حذف الفتحة)، التقت التاء الساكنة مع الذال المتحركة، وهما متقاربتان في المخرج، دون وجود فاصل حركي بينهما، وبذلك يتحقق شرط المماثلة، فتأثر التاء المهموسة بالذال المجهورة بعدها، فنقلب إلى جميع خصائصها، وهي مماثلة مدبرة كلية متصلة.

2. إدغام الباء في الميم:

في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾⁽¹⁾، إذ قرأ اليزيدي بإدغام الباء في الميم⁽²⁾، وهي قراءة أبي عمرو، والكسائي، وخلف وقالون وابن كثير وحمزة⁽³⁾. وقد وجه مكي هذه القراءة بقوله: "حجة من أدغم، أن الميم حرف قوي بالغنة التي فيها والجر والشدة اللذين فيها، فإذا أدغمت فيها الباء، نقلت الباء إلى حرف

(1) البقرة، آية 284.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 167.

(3) ينظر: الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، 390؛ أبو بكر الاصبهاني، المبسوط، 101؛ ابن غلبون، التذكرة، 213؛ مكي بن ابي طالب، التبصرة في القراءات السبع، 939؛ إسماعيل الأندلسي، العنوان، 76؛ الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 307/1؛ ابن الجزري، النشر، 10/2-11؛ محمد سالم محيسن، المذهب في القراءات العشر وتوجيهها من طريقة "طبيعة النشر"، 1/112؛ عبدالفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، 55؛ مكي، الكشف، 1/156.

أقوى منها بكثير، لأنك تبدل من الباء عند الإدغام ميماً، وأيضاً فإنهما اشتركا في المخرج من الشفتين واشتركا في أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما، والإظهار أحسن لأنه الأصل ولأنهما من كلمتين⁽¹⁾.

وقد ذكر الطبرسي بأن قراءة الجزم أحسن للمشكلة فقال: "ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلاً لما قبله في اللفظ".
ويمكن تمثيلها صوتياً على النحو التالي:

يُعَدُّ مَنَّ	يُعَذِّبُ مَنْ	يُعَذِّبُ مَنْ
yu<ad dim man	yu<ad dib man	Yu<ad dibuman
{عملية المماثلة}	{سقوط حركة الباء (الضمة)}	{الأصل}

ففي المرحلة الأولى (الأصل) فصلت الضمة بين الباء والميم، وهما صوتان شفويان، وفي المرحلة الثانية، أسقطت اللغة هذه الضمة؛ اقتصاداً في الجهد وتقليلاً لعدد المقاطع، فالتقت الباء الساكنة مع الميم، فحدثت عملية المماثلة المدبرة الكلية المتصلة.

3. إدغام التاء في الضاد:

في قوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ بإدغام التاء في الضاد في قوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾، وهي قراءة أبي عمرو وشجاع ويعقوب وابن مهران⁽⁴⁾.

والتاء والضاد حرفان متقاربان في المخرج، فالتاء تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، والضاد تخرج من حافة اللسان، وما يليها من الأضراس. ومتباعدان في الصفات، فالتاء مهموسة شديدة مستقلة، والضاد مجهورة رخوة مطبقة

(1) مكى، الكشف، 1/156.

(2) العاديات، آية 1.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 23، 442.

(4) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة، 120؛ أبو بكر الاصبهاني، المبسوط، 95؛ ابن غلبون،

التذكرة، 40؛ الداني، التيسير، 32، 150، 224، 182؛ ابن الجزري، النشر، 288؛ البناء،

اتحاف فضلاء البشر، 23، 442.

مستعلية، والتاء ضعيفة قياساً بالضاد المجهورة المطبقة المستعلية، ويُعدُّ هذا الإدغام من الإدغام الأكبر⁽¹⁾.

ويمكن تحليلها صوتياً على النحو التالي:

والعاديَاتِ ضَبْحًا	والعاديَاتِ ضَبْحًا	والعاديَا * ضَبْحًا
Wal<ādiyātīdabhā	wal< ā diyātdabh ā	wal<ādiyāddabhā
{الأصل}	{سقوط حركة التاء (الكسرة)}	{عملية المماثلة}

ففي المرحلة الأولى (الأصل)، فصلت الكسرة بين التاء والضاد، وفي هذه المرحلة لا يمكن أن يتم الإدغام، إلا إذا مرَّ بمرحلة التسكين، وفي مرحلة التسكين، أسقطت اللغة كسرة التاء، اقتصاداً في الجهد وتقليلاً لعدد المقاطع الصوتية، فالتقت التاء الساكنة مع الضاد، فحدثت عملية المماثلة المدبرة الكلية المتصلة.

ويعلّل سيبويه ظاهرة تسكين الحرف المتحرك إذ يقول: "إنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستتقال"⁽²⁾، فالعربية تسعى للتخفيف عن أبنائها عناء النطق، فتقلّ على العرب الجمع بين الحركات الثقيلة في الكلمة الواحدة؛ فلجأوا إلى تسكين الحرف طلباً للخفة.

4. إدغام التاء في الصاد:

في قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾ بإدغام التاء في الصاد، في قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾، وهي قراءة: أبي عمرو خلاد عن سليم وحمزة ويعقوب وشجاع⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، 46؛ عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي، 49-62.

(2) سيبويه، الكتاب، 4 / 114.

(3) العاديَاتِ، آية 3.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 23 / 442.

(5) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة، 120؛ أبو بكر الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، 95؛ ابن غلبون، التذكرة، 40؛ الداني، التيسير، 32، 150، 182؛ ابن الجزري، النشر، 1 / 314؛ البناء، إتحاف فضلاء البشر، 23، 442.

وفي قراءة اليزيدي: أدغمت التاء في الصاد، لتقارب الصفة والمخرج بينهما، فكلاهما مهموسان، فالصاد صوت لثوي أسناني رخو مهموس، وهو أحد أصوات الإطباق، والتاء صوت أسناني لثوي شديد مهموس⁽¹⁾، ولعل القرب في المخرج يُعدُّ من مسوغات الإدغام بين الصوتين.

وقد وجه مكي علة إدغام تاء التانيث في الجمع عند الصاد، من أن الصاد أقوى من التاء، لما في الصاد من الإطباق والصفير والاستعلاء، مع مؤاخذتها التاء في المخرج والصفة، فالصاد أقوى من التاء، فحسن الإدغام لخروجه من الفم، ولأن الإدغام يقوى به الحرف الأول، لأنه يبذل بأقوى منه، ولاشتراكهما في إدغام لام التعريف⁽²⁾.

ويمكن تحليلها صوتياً على النحو الآتي:

فالمغيراتِ صُبْحًا	فالمغيراتُ صُبْحًا	فالمغيراتِ صُبْحًا
falmuġirātṣṣubhā	falmuġirāt*ṣubhā	Falmuġirātiṣubhā
{عملية المماثلة}	{سقوط حركة التاء (الكسرة)}	{الأصل}

ففي المرحلة الأولى (الأصل) فصلت الكسرة بين التاء والصاد، وفي هذه المرحلة لا يمكن أن تتم المماثلة، إلا إذا ألغيت حركة التاء، وفي المرحلة الثانية أسقطت اللغة هذه الكسرة اقتصاداً في الجهد وتقليلاً لعدد المقاطع، فالتقت التاء الساكنة مع الصاد، فحدثت عملية المماثلة المدبرة الكلية المتصلة.

5. إدغام التاء في الظاء:

في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾ (تظَهَّرُونَ) بإسكان التاء الثانية وقلبها ظاءً، وإدغامها في الظاء بعدها، وأصله "تَتَّظَهَّرُ"، وهو مضارع "تَظَهَّرَ"، بفتح التاء والهاء، وتشديد

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، 46؛ عبدالقادر عبدالجليل، الأصوات اللغوية، 156-260.

(2) مكي، الكشف، 1/151.

(3) الأحزاب، آية 4.

(4) البناء، إتحاف فضلاء البشر، 353.

الطاء والهاء، وبدون ألف، وهي قراءة: نافع، وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب وابن محيصة، في حين جاءت قراءة الجمهور "تُظَاهِرُونَ" بالطاء المضمومة للخطاب، وهو مضارع، "ظاهر"⁽¹⁾.

وقد وجه مكي هذه القراءة بأن أصلها "يتظَّهرون"، على وزن "يتفعَّلون"، فأدغمت التاء الثانية في الطاء، فوقع التشديد لذلك، وحسُن الإدغام عنده لأنك تنقل حرفاً ضعيفاً وهو التاء إلى لفظ حرف قوي وهو الطاء⁽²⁾.

وأشار ابن زنجلة إلى أن المعنى في "تظَّهرون" و"تظَاهرون" و"يظَّهرون"، واحد، وأصله كله من (الظَّهر)، فمن قرأ "تظَّهرون" وهي قراءة اليزيدي هنا فالأصل فيها "تتظَّهرون"، فأدغم التاء في الطاء، واستنقل اجتماع تاءين، ومن قرأ "تظَاهرون"، أراد "تتظَاهرون"، فحذف إحدى التاءين، ومن قرأ بالتشديد، أراد أيضاً "تتظَاهرون"، ثم أدغم التاء في الطاء، وإدخال الألف وإخراجها سواء⁽³⁾.

وتتوضح قراءة اليزيدي بالكتابة الصوتية التالية:

تظَّهرون	تتظَّهرون	تتظَّهرون
tazzahharūna	tat *zahharūna	tatazahharūna
{عملية المماثلة}	{سقوط حركة التاء (الفتحة)}	{الأصل}

ففي مرحلة الأصل، وهي المرحلة الأولى، لا يمكن أن تتم عملية المماثلة إلا إذا ألغيت حركة التاء، ففصلت الفتحة بين التاء والطاء، فأسقطت اللغة هذه الفتحة، اقتصاداً في الجهد، وتقليلاً لعدد المقاطع الصوتية، فالتقت التاء الساكنة مع الطاء بعدها، فحدثت عملية المماثلة المدبرة الكلية المتصلة.

(1) انظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة، 519؛ الزمخشري، الكشاف، 3 / 521؛ الطبرسي،

مجمع البيان، 8 / 525؛ أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 7 / 207؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2 / 347.

(2) مكي، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع، 2 / 94.

(3) ابن زنجلة، حجة القراءات، 572.

6. إدغام الدال في الثاء:

في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ﴾⁽¹⁾.

أدغم اليزيدي الدال في الثاء⁽²⁾، في قوله تعالى: ﴿يُرِدْ ثَوَابَ﴾، وهي قراءة: أبي عمرو وابن عامر، وحمزة والكسائي، وخلف والحسن والأعمش، وابن محيصن. في حين جاءت قراءة الجمهور بإظهار الدال⁽³⁾.

فالصوتان متقاربان في المخرج، ومتباعدان في الصفات، فالدال مجهورة شديدة، والثاء مهموسة رخوة، والدال تخرج من طرف اللسان وأصول الثنانيا العليا، والثاء تخرج من طرف اللسان، وأطراف الثنانيا العليا⁽⁴⁾.

وذهب مكي إلى أن علة الإدغام في هذه القراءة ضعيفة؛ لأن الدال أقوى من الثاء؛ للجهر الذي في الدال، لأنك تتقلها بالإدغام إلى أضعف، ويشير إلى أن الإظهار فيها أقوى وأولى⁽⁵⁾.

ويمكن تمثيلها صوتياً على النحو الآتي:

ير * ثَوَاب	يُرِدْ ثَوَاب
yurit tawāba	Yurid tawāba
{مرحلة المماثلة}	{الأصل}

نجد في قراءة اليزيدي أن النمط مجزوم أصلاً؛ لذلك لا يوجد هنا إلا المرحلة الأولى، وهي الأصل، ثم مرحلة الإدغام، إذ التقت الدال الساكنة بالثاء التي بعدها، فحدثت عملية المماثلة المدبرة الكلية المتصلة.

7. إدغام الراء في اللام:

(1) آل عمران، آية 145.

(2) البناء، إتحاف فضلاء البشر، 30/179.

(3) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة، 324؛ أبو بكر الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، 93؛ اسماعيل الأندلسي، العنوان في القراءات السبع، 81؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 76/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 420/3؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 13/2.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، 49-51.

(5) مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 157/1.

في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾ بإدغام الراء في اللام، وهي قراءة السوسي والدوري والأعمش في حين جاءت قراءة الجمهور بإظهار الراء في "يغفر لمن"⁽³⁾.
وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الجزم في هذه القراءة أحسن للمشكلة لما قبله في اللفظ، ولم يُخل في المعنى بشيء⁽⁴⁾.

وذكر الزمخشري أن مدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً، وراويته عن أبي عمرو مخطئ مرتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، ويذكر أن السبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية⁽⁵⁾ ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو.

وردّ هذا أبو حيان على الزمخشري، وذكر أن تلك عادته في الطعن على القراء، وذكر أن هذه المسألة اختلف فيها النحويون، "فذهب الخليل وسيبويه وأصحابه إلى أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام، وذلك للتكرير الذي في الراء"⁽⁶⁾، وأشار أيضاً إلى أنه قد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة: الرواسي والكسائي، والفراء، فقد أجازوه، ورووه عن العرب لذلك وجب قبوله⁽⁷⁾.

(1) البقرة، آية 284.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 29، 30، 167.

(3) ينظر: أبو بكر الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، 101/95؛ ابن غلبون، التنكرة في القراءات، 213؛ مكي بن أبي طالب، التبصرة في القراءات السبع، 166؛ إسماعيل الأندلسي، كتاب العنوان في القراءات السبع، 76؛ محمد الرازي، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، 133/7؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 10/2، 287.

(4) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 415/1.

(5) الزمخشري، الكشاف، 307/1.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 361/2.

(7) المرجع السابق: 362/2.

وذهب إبراهيم أنيس من المحدثين إلى أن الراء لا تدغم إلا في اللام في الأمتلة القرآنية، والذي يبرر الإدغام فيها؛ قرب المخرج، مع اتحاد في الصفة، هذا إلى جانب أن الراء من أوضح الأصوات الساكنة في السمع، فتعتبر حلقة وسطى بين أصوات اللين، والأصوات الساكنة وكل الذي يتطلبه إدغام الراء في اللام، هو ترك التكرار المختصة في الراء⁽¹⁾.

ويمكن تحليلها صوتياً على النحو الآتي:

يغفر لمن	يغفر لمن	يغفر لمن
yağfilliman	yağfir* liman	yağfiru liman
{مرحلة الإدغام}	{إسقاط حركة الراء الضمة}	{الأصل}

ففي المرحلة الأولى، مرحلة الأصل لا يمكن أن يحصل الإدغام؛ إلا إذا تمّ ضياع حركة الراء وهي الضمة التي تفصل بين الراء واللام، وفي المرحلة الثانية أسقطت اللغة هذه الضمة، اقتصاداً في الجهد، وتقليلاً لعدد المقاطع الصوتية، فالتقت الراء الساكنة مع اللام بعدها، فحدثت عملية المماثلة المدبرة الكلية المتصلة.

8. إدغام الهاء في الهاء:

في قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾⁽²⁾.

أدغم البيهقي الهاء في الهاء، في قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن محيصن والحسن والمطوعي، وقرأ الباقر بالإظهار⁽³⁾. والهاء صوت حنجري، يحدث نتيجة احتكاك الهواء بمنطقة الأوتار الصوتية، دون أن يحدث نذبذة بهذه الأوتار، فيرتفع الطبقة لإغلاق المجرى الأنفي، فيسمح

(1) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، 144.

(2) البقرة، آية 2.

(3) ينظر: الزجاج، معاني القرآن، 1/70؛ ابن غلبون، التذكرة في القراءات، 36؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المتوسط، 1/376؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/284؛ محمد محيسن، المهذب في القراءات العشر، 1/49؛ عبدالفتاح القاضي، البدور الزاهرة،

للهواء بالخروج عبر الفم دون أن يعترضه أي عارض⁽¹⁾.

قال الزجاج في إدغام الهاء في الهاء: "وهو ثقيل في اللفظ جائز في القياس"⁽²⁾، وفسر ابن زنجلة حجة من قرأ بإدغام الحرفين، فقال: "وحجة أبي عمرو أن إظهار الكلمتين كإعادة الحديث مرتين، فأسكن الحرف الأول، وأدغمه في الثاني، ليعمل اللسان مرة واحدة، وشبه الخليل ذلك بالمقيّد إذا رفع رجله في موضع ثم أعادها إليه ثانية فقال: "والذي أوجب الإدغام هو أنه يتقل على اللسان رفعه من مكان وإعادته في ذلك المكان، أو فيما يقترب منه وشبهه غيره بإعادة الحديث مرتين"⁽³⁾. ويمكن تحليل قراءة اليزيدي صوتياً على النحو الآتي:

fihhudan	fih* hudan	Fīhihudan
{إدغام المتئين}	{إسقاط حركة المثل الأول ليتمكن الإدغام}	{الأصل}

وهنا في قراءة اليزيدي "حكم الحرفين المتئين إذا وقعا في الكلمتين، يدغم أحدهما في الآخر"⁽⁴⁾، ففي مرحلة الأصل لا يمكن حدوث الإدغام، لوجود حركة المقطع (hi) وذلك لأن الحركة تمنع الإدغام يقول عبد الصبور شاهين: "والظاهر أن الفاصل الصوتي بين الهاءين عارض، أي لا يعتدُّ به"⁽⁵⁾، فإذا تم حذفها أمكن الإدغام ولو كان في كلمتين.

وهذا ما حدث في المرحلة التالية إذ حذفت حركة المقطع (hi) وهي الكسرة ليلتقي بعد ذلك متماتلان الهاء الساكنة، والهاء من كلمة هدى، فتحدث عملية الإدغام الإجبارية، وهذا ما يسمى بالإدغام الأكبر⁽⁶⁾.

(1) ينظر: رمضان عبدالنواب، المدخل إلى علم اللغة، 58؛ محي الدين رمضان، في صوتيات العربية، 90.

(2) الزجاج، معاني القرآن، 70/1.

(3) ابن زنجلة، حجة القراءات، 83-84؛ وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 126-127.

(4) الحسن بن سعيد، القراءات الثمان للقرآن الكريم، 134.

(5) عبدالصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو، 132.

(6) المصدر السابق، 125، 157.

يتضح مما سبق أن الهاء صوت سهل النطق، ولعل ذلك يفسر إبدال الهاء بصوت الهمزة، إلا أنه إذا اجتمع الهاء مع مثيله شكّل ذلك صعوبة في النطق، لذا لجأ اليزيدي ومن قرأ معه، إلى الإدغام؛ للتقليل من الجهد المبذول، كما أنه صوت شديد الخفاء يتعرض للسقوط، إذا كانت البيئة الصوتية تدعو إلى ذلك.

2. 1. 3 الإبتاع الحركي

الإبتاع لغةً: مصدر أتبع، تَبِعَ الشَّيْءَ تَبَعًا وَتَبَاعًا فِي الْأَفْعَالِ، وَتَبِعْتُ الشَّيْءَ تَبْوَعًا: سِرْتُ فِي إِثْرِهِ⁽¹⁾.

واصطلاحاً: ضرب من التجانس الصوتي، يؤثر فيه الصوت السابق في اللاحق وهو ما يسمى في علم اللغة الحديث بالتأثير المقبل، أو أن يتأثر اللاحق بالسابق، وهو ما يسمى بالتأثر المُقبِل، وسماه بعض علماء اللغة المحدثين التوافق الحركي⁽²⁾.

وقد اختلفت الدراسات الحديثة عن الدراسات القديمة في نظرتها لظاهرة الإبتاع الحركي من حيث الاصطلاح فقط، فهو عند سيبويه من باب المجاورة أو الجوار في الحركات⁽³⁾، وتحدث عنها ابن جني في باب الإدغام الأصغر وهي عنده "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك"⁽⁴⁾.

أما الدراسات اللغوية الحديثة، فقد درست هذه الظاهرة ضمن المماثلة بين العلل وأنصاف العلل⁽⁵⁾، وهذا النوع من المماثلة يشيع بين العديد من اللغات السامية⁽⁶⁾، وممن كان له الأثر البالغ في معالجة هذه الظاهرة: إبراهيم أنيس، وعرفَّ

(1) ابن منظور، لسان العرب، (تَبِعَ): 8 / 32.

(2) عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي، 155؛ وينظر: غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية، 183.

(3) سيبويه، الكتاب، 67/1، 436، 4 / 195-196.

(4) ابن جني، الخصائص، 1 / 495.

(5) ينظر: رمضان عبدالنواب، التطور اللغوي، 25؛ أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، 383.

(6) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، 64-66.

الإتباع بأنه "ظاهرة من ظواهر التطور في أصوات المد في الكلمات، فالكلمات التي تشتمل على أصوات مد متباينة، تميل في تطورها أثناء النطق إلى الانسجام حتى لا ينتقل اللسان من صوت مد إلى صوت مد آخر مغاير له"⁽¹⁾. وعلى هذا فلا يوجد فرق في المعالجة بين القدماء والمحدثين، ولكن الفرق كان في تعبير كل منها عن الظاهرة.

وقد أشار فاضل المطلبي إلى أن اللغات واللهجات تختلف في درجة الميل إلى هذا الإتباع اختلافاً بيناً، فنجد الميل إلى الإتباع واضحاً قوياً في اللهجات النجدية، ولا سيما لهجة تميم، وهو قليل الحدوث في اللهجات الحجازية"⁽²⁾. ولقد جاءت المماثلة بين الحركات كما جاءت بين الصوامت في قراءة اليزيدي، فالحركة صوت له قيمته في بناء الكلمة؛ ولذلك فإن ما يصيب الصامت من تغيرات فإن بعضها يصيب الحركات على النحو الآتي:

في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي: "بالْعُدْوَةَ"⁽⁴⁾، بكسر العين، إتباعاً لكسرة الباء قبلها، وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، والحسن، وابن محيص⁽⁵⁾، وذكر البناء أنهما لغتان لأهل الحجاز، وإنكار أبي عمرو الضم محمول على أنه لم يبلغه⁽⁶⁾.

(1) إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، 86.

(2) غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية، 183.

(3) الأنفال، آية 42.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 237.

(5) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، 1/ 280؛ الداني، كتاب

التيسير، 95؛ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، 5/ 126؛

ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، 3/ 274؛ أبو حيان الأندلسي، البحر

المحيط، 4/ 495؛ محمد الشوكاني، فتح القدير، 2/ 311.

(6) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 237؛ وينظر: النيسابوري، غرائب القرآن، 3/ 403

وقد ذكر أبو حيان أن العُدْوَةَ: شط الوادي، ويسمى الفضاء المسابير للوادي "عُدْوَةً"، للمجاورة، وذكر أن اليزيدي قال: "الكسر لغة الحجاز"، فيحتمل أن تكون الأنماط الثلاثة لغات، وهي الفتح، والكسر، والضم⁽¹⁾.

وأشار السمين الحلبي إلى أن الكسر والضم لغتان في شطّ الوادي وشفيره وضمته، وسميت بذلك لأنها عدّت ما في الوادي من ماءٍ ونحوه أن يتجاوزها أي: منعت⁽²⁾.

وذهب ابن جني إلى أن في ذلك لغة ثالثة، كقولهم: في اللبن رِغْوَةٌ، ورِغْوَةٌ، ورُغْوَةٌ، ولها نظائر مما جاءت فيها فُعْلَةٌ وفِعْلَةٌ، وفَعْلَةٌ، منه قولهم: له صِفْوَةٌ مالي وصِفْوَتُهُ، وصِفْوَتُهُ⁽³⁾.

ويمكن تمثيل قراءة اليزيدي صوتياً على النحو التالي:

بالعُدْوَةَ

العُدْوَةَ

bil<idwati

bil<udwati

{الأصل} {تأثرت الضمة بالكسرة قبلها فمائلتها تماثلاً تقديمياً كلياً منفصلاً} وفي هذا النوع من المماثلة، تأثرت حركة العين وهي الضمة (u)، بحركة حرف الجر قبلها، وهي الكسرة (i)، فتغيرت الضمة إلى جميع خصائص حركة الكسرة والمماثلة في هذا النمط، الذي تمثله قراءة اليزيدي ومن معه، مماثلة مقبلة كلية منفصلة، فقد تأثرت ضمة العين بكسرة الباء قبلها تأثراً مقبلاً، فانقلبت إلى كسرة مع وجود الفاصل، وهو اللام: فأصبحت: bil<idwati وفي قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾⁽⁴⁾.

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 4/ 495؛ وينظر: مكّي، الكشف، 1/ 491.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، 5/ 609.

(3) ابن جني، المحتسب، 1/ 28؛ وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 2/ 292.

(4) البقرة، آية 7.

قرأ اليزيدي: "قلوبهم" بكسر الميم والهاء⁽¹⁾، وهي قراءة أبي عمرو والحسن أيضاً⁽²⁾. وقد اختلف في ضم ميم الجمع وكسرها، وضم ما قبلها وكسرها، إذا كان بعد الميم ساكن، وقبلها هاء مكسورة، وما قبلها كسرة أو ياء ساكنة نحو ﴿يُؤْتِيهِمْ أَجُورَهُمْ﴾⁽³⁾، ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾⁽⁴⁾، فقرأ نافع وابن كثير، وابن عامر وعاصم بضم الميم وكسر الهاء في ذلك كله، ووجهه مناسبة الهاء، بالياء، وتحريك الميم بالحركة الأصلية، وهي لغة بني أسد، بينما قرأ اليزيدي وأبو عمرو بكسر الهاء لمجاورة الكسرة أو الياء الساكنة، وكسر الميم أيضاً على أصل التقاء الساكنين⁽⁵⁾.

ويعلل ابن زنجلة قراءة من قرأ بكسر الهاء والميم، أنه استنقل الضمة بعد الياء، فكسر الهاء محمولة على الياء التي قبلها، ومن قرأ بكسر الهاء وضم الميم، أنهم لما احتاجوا إلى تحريكها من أجل الساكن الذي لقيته ردت عليها حركة الأصل، إذ إن الأصل في الميم الضم⁽⁶⁾.

وذهب الطوسي إلى أن من قرأ بكسر الهاء وإسكان الميم، أنه أمِنَ من اللبس إذ إن الألف في التثنية قد دلت على الاثنين، ولا ميم في الواحد، فلما لزم الميم الجمع حذفوا الواو، وأسكنوا الميم طلباً للتخفيف، أما من قرأ بضم الميم فإنه ضم الميم إذا لقيها ساكن، أي أنها حركت على الأصل⁽⁷⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2 / 207.

(2) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، 1 / 186؛ البناء، اتحاف فضلاء البشر: 143.

(3) النساء، آية 152.

(4) البقرة، آية 7

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 143.

(6) ابن زنجلة، حجة القراءات، 81 - 82.

(7) الطوسي، تفسير التبيان، 1 / 43.

ويمكن تفسير ما حدث في قراءة اليزيدي صوتياً على النحو الآتي:

قلوبهم	قلوبهم	قلوبهم
kulūbihimi	kulūbihimu	kulūbihumu
{ إتباع حركة الميم للهاء }	{ إتباع حركة الهاء للباء }	{ الأصل }
وهي مماثلة مقبلة كلية منفصلة	وهي مماثلة مقبلة كلية منفصلة	وهي مماثلة مقبلة كلية منفصلة

وعلة كسر الهاء في قراءة اليزيدي هي المماثلة؛ فتحوّلت الضمة إلى كسرة. قال أبو علي الفارسي: "وكل هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنما هو في الهاء التي قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، فإذا جاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضم"⁽¹⁾.

وقد سماه ابن مجاهد الإتياع، وعلة بطلب التخفيف⁽²⁾. وقال سيبويه: "إنهم أتبعوا الجرّ الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر، نحو قولهم بهم وبدارهم"⁽³⁾.

فتحوّلت الضمة بعد الهاء إلى كسرة، لتماثل الكسرة قبلها، ثم تحوّلت الضمة بعد ميم الجمع إلى كسرة لتماثل الكسرة السابقة لها، والممالة في المرحلتين تقديمية. قال سيبويه: "فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفيفة كما أن الياء خفيفة. فإذا لحقت الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها، كراهية الضمة بعد الكسرة"⁽⁴⁾.

وتسمى هذه الظاهرة في اللهجات بظاهرة (الوهم)⁽⁵⁾، فالأصل في ضمير "هم"، مضموم الهاء humu مكون من مقطعين مفتوحين، فإذا اتصل هذا الضمير بحرف أو اسم، وكان موضع الاتصال مكسوراً، فإن حركة الضم بعد الهاء تسقط، وتأتي بدلاً منها كسرة، لتتنجم صوتياً مع حركة آخر الكلمة التي اتصلت بها، فيقال "بهم"، bihimu، وعليهم <alayhimu

(1) أبو علي الفارسي: الحجة في علل القراءات السبع: 44/1.

(2) ابن محاهد، السبعة في القراءات: 110.

(3) سيبويه، الكتاب: 436 / 1.

(4) سيبويه، الكتاب: 195/4.

(5) الوهم: هو كسر هاء (هم)، وإن لم يسبقها ياء أو كسرة: فيقال: (منهم)، و(عنهم)، وبينهم،

ينظر: سيبويه، الكتاب، 4 / 196؛ السيوطي: الاقتراح، 83؛ السيوطي، المزهري في

علوم اللغة، 222/1.

وعلة كسر الهاء في (عليهم) هي المماثلة؛ لأن الكسر أقرب صوتياً للياء شبه الحركة، فهما من جنس واحد من حيث المخرج، والياء شبه الحركة هي النظير الصامت للكسرة؛ فالهاء تكسر للياء أو لكسرة قبلها. ويطلق هذا المصطلح، (الوهم)، على نطق بني كلب، حيث يكسرون ضمير جماعة الغائبين المتصل مطلقاً دون أن يسبق بكسرة أو ياء⁽¹⁾.

2. 1. 4 الإمالة

الإمالة لغةً واصطلاحاً:

الإمالة لغةً: مصدر الفعل مَالَ يَمِيلُ مَيْلاً، وجاء في اللسان، الميل: العُدُول إلى الشيء والإقبال عليه وكذلك الميلان⁽²⁾.

واصطلاحاً: بأنها تقريب صوتي بين الصوائت، ومعناه الاتجاه بالصائت قصيراً كان أم طويلاً إلى حالة ارتكازيه وسطى بين اثنتين من قريناته وهي اقتراب الفتحة من الكسرة، والفتحة من الضمة، والكسرة من الضمة، والضمة من الكسرة⁽³⁾. والإمالة كما تحدّث عنها القدماء⁽⁴⁾ هي: أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وقد ذكر سيبويه أن الإمالة كانت علة في تفسير بعض الظواهر اللغوية، كالعلاقة التي بين بعض الحركات وأصوات المد الأخرى، فأملوا "عابد"، و"عالم"، بالكسرة التي على الباء، واللام في الكلمتين، وعلى هذا فالإمالة بقصد التقريب بينهما⁽⁵⁾.

(1) ويعلل رمضان عبدالنواب هذه الظاهرة، بخضوعها لقانون المماثلة بين الأصوات المتجاورة، بشرط أن تسبق هذه الضمائر بكسرة طويلة (ī) أو قصيرة (i)، أو ياء (y)، ينظر: رمضان عبدالنواب، فصول في فقه اللغة، 152-153؛ وينظر: إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، 51؛ كاصد ياسر الزيدي، فقه اللغة العربية، 230.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (مَيْل)، 636/11، 637.

(3) إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، 134-136؛ وينظر: عبدالقادر عبدالجليل، الأصوات اللغوية، 307.

(4) ابن الجزري، النشر: 30/2 وينظر: ابن البادش، كتاب الاقناع في القراءات السبع: 268/1.

(5) سيبويه، الكتاب، 117/4؛ وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 53/9.

وذهب ابن جني إلى أن الإمالة فرغ من الإدغام ويحملها على الإدغام الأصغر: "وهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك ومن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام؛ لتقريب الصوت من الصوت وذلك نحو: عالم، وكتاب وسعي"⁽¹⁾.

وقد بين السيوطي المقصود من الإمالة بأنها تتاسب الصوت، وذلك أن الألف والياء، وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث أن الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم، فقابلوا بينهما بأن نحو بالألف نحو الياء، ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التناسب"⁽²⁾.

ويرى السيوطي أن الإمالة جائزة لا واجبة، والعرب مختلفون في ذلك، فمنهم من أمال، وهم: تميم وأسد وقيس، ويمامة، وأهل نجد، ومنهم: من لم يمل إلا في مواضع قليلة وهم: أهل الحجاز، وذكر أن باب الإمالة، "الاسم والفعل بخلاف الحرف، فإنه وإن أميل منه شيء فهو قليل جداً لا ينقاس، بل يقتصر فيه على السماع"⁽³⁾.

ومن المصطلحات التي تدل على الإمالة: الكسر والبطح، والإضجاع⁽⁴⁾، ويبدو من خلال التعريفات السابقة أن علماء العربية القدماء، وعلماء القراءات لم يميزوا بين الأصوات الصائتة القصيرة والطويلة⁽⁵⁾، فلما كانت الحركات أبعاض الحروف فإنه يمكننا القول بأن الإمالة هي تقريب الفتحة من الكسرة سواء أكانت طويلة أم قصيرة.

(1) ابن جني، الخصائص: 241/2.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 6/183.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 6/183؛ وينظر: مكي، التبصرة في القراءات، 118-119؛

السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، 462-465.

(4) ابن مالك، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 4/22.

(5) ينظر: عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي، 157؛ عبدالقادر عبدالجليل، الأصوات

اللغوية، 307.

ويعالج إبراهيم أنيس الإمالة بطريقة علمية حديثة، فيرى أنّ الإمالة أقدم في حالات، والفتح أقدم في حالات أخرى، فالإمالة في الألف التي أصلها ياء، تطورت من صائت مركب (Diphthong)، إلى إمالة إلى فتح:

(بِنَع) ← (إمالة) ← (فتح)⁽¹⁾
 bay < ← bē < ← bā <

ومن صور الإمالة في قراءة اليزيدي ما يلي:

لقد أمال اليزيدي كل ألف بعدها راء مكسورة، والراء في موضع اللام من الفعل والكلمة في موضع خفض، تكررت الراء أم لم تتكرر نحو:
 في قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾⁽²⁾.

فقد أمال اليزيدي في قراءته ﴿النَّارِ﴾⁽³⁾، وهي قراءة أبي عمرو، وأبن ذكوان والكسائي⁽⁴⁾.

وقد وجه أبو علي الفارسي إمالة الألف إذا كان بعدها راء مكسورة، بأنها وجه حسن، وذلك لأن الراء فيه تكرير، فكأن الكسر متكرر، وإذا تكرر الكسر، ازدادت الإمالة حُسناً ليتجانس الصوت⁽⁵⁾.

وفي اللسان " أهل اليمن يميلون "النار"، فتنكسر النون فسمعه بعضهم على الإمالة فكتبه بالياء فقرؤوه مصحفاً⁽⁶⁾. ونجد أن اليزيدي قرأها صوتياً على النحو التالي:

(1) إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، 136؛ ويرى إبراهيم أنيس: أن الإمالة فيما كان من الياء كانت تمثل مرحلة الانتقال إلى الألف، وأما ما لم يكن منقلباً عن ياء، فقد علله بالإنسجام الصوتي.

(2) البقرة، آية 39.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 135.

(4) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 55؛ عبدالفتاح راضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، 49؛ محمد محيسن، المهذب في القراءات العشر، 1/ 55.

(5) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 1/ 245-246.

(6) ابن منظور، لسان العرب. (نور): 5/ 284.

النَّار

النَّار

(>) annēri

(>) annāri

{مرحلة الإمالة} {مرحلة الفتح الخالص}

ففي هذه القراءة نجد أن اليزيدي أمال الفتحة الطويلة (ā) فأصبحت كسرة ممالمة (ē) لضرب من التجانس الصوتي، فقد تأثرت الفتحة الطويلة في الكسرة التي بعدها، تأثراً مدبراً كلياً منفصلاً فتغيرت الفتحة الطويلة إلى كسرة ممالمة. وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي ﴿أَبْصَارِهِمْ﴾ بالإمالة⁽²⁾، وهي قراءة: أبي عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري والدوري، وقرأ الباقر بالتفخيم⁽³⁾.

يرى أبو حيان أن الإمالة في "أبصارهم" جائزة وقد قرئ بها، ويعلل جواز الإمالة، بأن الراء المكسورة قد غلبت حرف الاستعلاء ولولاها لما حصلت الإمالة⁽⁴⁾.

ويعلل ابن زنجلة تلك القراءة، بأن انتقال اللسان من الألف إلى الكسرة بمنزلة النازل من علو إلى هبوط، فقرَّبوا الألف بإمالتهم إياها من الكسر، ليعمل اللسان من جهة واحدة⁽⁵⁾.

(1) البقرة، آية 7.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 128.

(3) ينظر: ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، 184؛ الطبرسي، مجمع البيان، 1/129؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 1/176؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/55؛ محمد محيسن، المهذب في القراءات العشر، 10/49.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 1/176؛ وينظر: حسام النعيمي، الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، 205-206.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات: 87.

ويمكن تمثيلها صوتياً على النحو التالي:

أبصارهم	أبصارهم
>abṣārihim	>Abṣārihim
{مماثلة مدبرة كلية منفصلة}	{الأصل}

ويمكننا أن نفسر قراءة اليزيدي بإمالة "إبصارهم"، على النحو التالي: فقد حدث فيها مماثلة بين صائتين الفتحة الطويلة (ā) وكسرة الراء (ri)؛ إذ تأثرت الألف المدية (الفتحة الطويلة) بكسرة الراء على الرغم من وجود حرف الاستعلاء وهو الصاد (s) قبلها، والذي يُعدّ من موانع الإمالة، إلا أن الإمالة حدثت هنا في قراءة اليزيدي، كون الراء حرفاً متكرراً، وهو بالتالي يفوق حروف الاستعلاء. والمماثلة هنا مماثلة مدبرة كلية منفصلة، إذ تأثرت الألف بالكسرة بعدها، تأثراً كلياً منفصلاً، فتحوّلت الألف إلى صوت قريب من الياء.

وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁾.

فقد قرأ اليزيدي⁽²⁾، "الكافرين"، بالإمالة الكبرى⁽³⁾، وهي قراءة أبي عمرو وابن ذكوان عن طريق الصوري والدوري عن الكسائي ورويس ويعقوب وقرأها الباقر بالفتح⁽⁴⁾.

وقد علل مكي إمالة "الكافرين"، بسبب توالي الكسرات، فيقول تحت باب أقسام العلل، "وعلة إمالته للكسر الذي وقع بعد الألف، وحسن ذلك لإتيان الراء الفاء

(1) البقرة، آية 19.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 130.

(3) الإمالة الكبرى: أن تتحى بالفتحة نحو الكسرة أو بالألف نحو الياء كثيراً ينظر: البناء، اتحاف فضلاء البشر، 74.

(4) ابن خالويه، الحجة في القراءات، 73؛ ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان، 167؛ الطبرسي، مجمع البيان، 1/148؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 1/49؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/55؛ عبدالفتاح القاضي، البدور الزاهرة، 52؛ محمد محيسن، المذهب في القراءات العشر، 1/49.

المكسورة مكسورة، وبعدها ياء، والياء من الكسرة، فتوالت الكسرات فحسنت إمالته وقويت⁽¹⁾.

ويرى أبو علي الفارسي⁽²⁾ أن إمالة "الكافرين"، في موضع النصب والخفض إنما هي للزوم الكسرة الراء بعد الفاء المكسورة، والراء لما فيها من التكرير تجري مجرى الحرفين المكسورين، ويقول: "كلما كثرت الكسرات غلبت الإمالة وحسنت" وهذا ما وجدنا في قراءة اليزيدي فالراء في "الكافرين"، قد لزمها الكسرة، والفاء قبلها مكسورة فحسنت الإمالة⁽³⁾.

أذن أمال اليزيدي (الكافرين) وإمالة (كافرين) عللت عند مكى؛ لوجود الكسر في (الفاء)، ولكسرة الراء اللازمة لها وللياء التي بعد الراء. والحقيقة أن الراء متبوعة بالياء وهي الكسرة الطويلة، وليست متبوعة بكسرة غير الياء كما يرى القدماء وعلى ذلك فالإمالة في الكافرين على النحو التالي وتحليلها صوتياً كالتالي:

الكافرين

> alkēfirīna

{مماثلة مدبرة كلية منفصلة}

وفي هذه القراءة، أمال اليزيدي الفتحة الطويلة (ā) نحو الكسرة الممالة (ē) إذ أثرت الكسرة التي بعد الفاء (fi)، في الفتحة الطويلة، فتغيرت الفتحة الطويلة (ā) إلى كسرة ممالة (ē)، فهي مماثلة مدبرة كلية منفصلة. وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾⁽⁴⁾.

فقد قرأ اليزيدي: "الناس"، ممالة في جميع القرآن في موضع الجر⁽⁵⁾، وهي

(1) مكى، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 1/173.

(2) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 1/241.

(3) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 1/241.

(4) البقرة، آية 8، 83، الناس، آية 1، 2، 3.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر، 128.

قراءة الدوري عن أبي عمرو، وقرأ الباقون بالفتح⁽¹⁾.

يقول السخاوي: "وأما الخلاف في "الناس"، فقال الحافظ أبو عمرو: واختلف أصحاب اليزيدي عنه في إمالة "الناس"، في وضع الجر: نحو "ومن النَّاسِ" فروى ابن سعدان وأبو عبد الرحمن عنه عن أبي عمرو إمالة ذلك في جميع القرآن، وذكر أن الإمالة في "الناس"، في موضع الخفض، لغة أهل الحجاز، فدل ذلك على قراءة اليزيدي بها وقراءة أبي عمرو لاتباعه أهل الحجاز في قراءتهما، وتمسكهما بأثارهم ولغاتهم⁽²⁾.

والإمالة في هذه القراءة مشهورة مستعملة⁽³⁾، وذكر ابن الجزري أن هذه الإمالة جاءت لكثرة الاستعمال، وكثرته في كلامهم⁽⁴⁾.

وتمثل قراءة اليزيدي صوتياً كالتالي:

النَّاس

النَّاس

> annēsi

> annāsi

{مرحلة الإمالة}

{مرحلة الفتح الخالص}

لقد أمال اليزيدي ألف كلمة الناس في حال الجر، وهي مماثلة مدبرة، أثر فيها صوت الكسرة المتأخر في صوت الفتحة قبل الألف. وقد جاءت قراءة اليزيدي موافقة لهجة تميم الذين يميلون في هذه المواضع من قراءاته.

فقد وصلت بعض اللهجات العربية إلى انكماش الأصوات المركبة، وهي القبائل التي تميل، مثل: أسد وقيس وبعض قبائل نجد، واستمرت لغات القبائل الحجازية وغيرها بالتطور حتى وصلت إلى مرحلة الفتح، مما حدا بالنحويين

(1) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة، 703؛ ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، 238؛ ابن غلبون، التذكرة، 168؛ ابن الجزري، النشر، 62/2؛ الألويسي، روح المعاني: 525/15؛ عبدالفتاح القاضي، البدر الزاهرة، 23.

(2) السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، 499.

(3) مكي، الكشف، 1/174.

(4) ابن الجزري، النشر، 35/2.

القدامي إلى القول بأن القبائل التي وصلت لغتها إلى مرحلة الانكماش بأنها تميل، وهي القبائل البدوية، كما قالوا عن الحجازيين بأنهم لا يميلون، وقد وصلت لهجتهم إلى مرحلة الفتح الخالص⁽¹⁾.

2.2. المخالفة الصوتية Dissimilation

المخالفة لغةً واصطلاحاً:

الخِلافُ لغةً: المُضادَّةُ، وقد خالَفَهُ مُخالَفةً وخِلافاً⁽²⁾، والتخالف عكس التماثل، فإذا اجتمع في الكلمة صوتان من جنس واحد، ووجد المتكلم عسراً في تحقيقها أبدل من أحدهما صوتاً آخر، إيثاراً للسهولة، وقد سُمي النحاة ظاهرتي التماثل والتخالف بالإبدال⁽³⁾.

وأما المعنى الاصطلاحي للمخالفة فهو: تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين⁽⁴⁾.

وقد عالج القدماء هذه الظاهرة، تحت عناوين ومسميات مختلفة منها: كراهية اجتماع المثليين، وكراهية اجتماع صوتين من جنس واحد، وكراهية التضعيف⁽⁵⁾. فقد أشار إليها سيبويه بقوله: " هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام، والياء؛ لكراهية التضعيف، وليس بمطرّد، وذلك قولك: تَسْرَيْتَ وتَضَنَيْتَ.... " ⁽⁶⁾. في حين أشار المبرد إلى أن قوماً من العرب قاموا بإبدال أحد حروف التضعيف؛ لاستنقاله على اللسان، والدليل على ذلك: " قولك دينار، وقيراط، والأصل

(1) يحيى عباينة، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية، 132.

(2) ابن منظور، اللسان (خلاف): 109/9.

(3) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وحرفها: 23/1.

(4) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: 329.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب: 4/424، ابن حني، الخصائص: 2/89، المبرد، المقتضب: 1/246.

(6) سيبويه، الكتاب: 4/424.

دِنَارٍ وقرَّاط، فابدلت الياء كسرة، فلما فرقت بين المضاعفين رجع الأصل، فقلت: دنانير، أو قراريط⁽¹⁾.

ويعلل المبرد انتقال التضعيف على اللسان، وذلك بأنه أخف على اللسان رفعه مرة واحدة بدلاً من رفعه مرتين، فيقول: "واعلم أن التضعيف مستقل، وأن رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه، وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما"⁽²⁾.

نجد من خلال ما سبق أن القدماء على هذا النحو، قد مالوا إلى التخفيف عن طريق المخالفة بالإبدال أو الحذف طلباً للسهولة واليسر في النطق أو بالفصل بين المتماثلين.

وهذا المصطلح عند علماء اللغة المحدثين عبارة عن نزعة صوتين متشابهين إلى الاختلاف، مثل تحول الشين إلى السين نحو: شمس < شمس، وتحول الراء إلى ياء نحو: قرَّاط < قيراط، وتحول النون إلى ياء نحو: دِنَار < دينار⁽³⁾.

فهي عند رمضان عبد التواب: قانون صوتي يعمد إلى صوتين متماثلين تماماً، في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر، يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة، أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة المعروفة في اللاتينية (Liquida) وهي اللام والميم والنون والراء⁽⁴⁾.

ويلخص ماريو باي تعريف المخالفة بقوله: "جعل الصوتين المتماثلين غير متماثلين"⁽⁵⁾، والمخالفة لا تكاد تتم إلا حين يتجاور صوتان من أصوات الإطباق أو

(1) المبرد، المقتضب: 246/1.

(2) المبرد، المقتضب: 246/1.

(3) ينظر: صلاح الدين حسنين، المدخل إلى علم الأصوات: 80، عبد القادر مرعي،

المصطلح الصوتي: 139.

(4) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي: 137.

(5) ماريو باي، أسس علم اللغة: 147.

الأصوات الرخوة إذ إن الأصوات الرخوة والمطبقة من أشق الأصوات، على أن المخالفة قد تكون في النادر من الأحيان بين الأصوات الشديدة⁽¹⁾.

2. 2. 1 المخالفة بين الحركات

يذهب هذا الجزء من الدراسة، إلى تفسير المواضع التي يمكن أن توجه في ضوءها قراءة اليزيدي، على أساس ظاهرتي المخالفة والحذف، وهاتان الظاهرتان على ما فيهما من شبه في النتيجة مختلفتان في السبب فالدافع إلى المخالفة هو نزعة الصوتين المتشابهتين إلى الاختلاف، وهو أمر لا نجده في ظاهرة الحذف، بل إننا نجد فيها التخلص من صوت ما، بغض النظر عن التشابه والاختلاف، وكلا الظاهرتين ينزع نحو التخفيف، أو أنه ناتج عن تدخل سبب صوتي، وفيما يلي تفصيل ذلك في قراءة اليزيدي:

في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾⁽²⁾.

فقد قرأ اليزيدي (يَقْنِطُ) بكسر النون⁽³⁾، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي وكذا يعقوب وخلف والحسن والأعمش⁽⁴⁾، ويشير البناء إلى أنها لغة أهل الحجاز وأسد، كضربَ يَضْرِبُ وهي الأكثر⁽⁵⁾.

ويمكن القول أنها صيغة اختيارية أيضاً (alternative form) فقد جاء في اللسان أن قَنَطَ وَقْنِطَ: لغتان: فقال: "قَنَطٌ" يَقْنِطُ قَنُوطاً، مثل: جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوساً،

(1) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 155.

(2) الحجر، آية 56.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 275.

(4) ينظر: الطبري، تفسير الطبري: 523/7؛ الداني، التيسير: 111، اسماعيل الاندلسي،

كتاب العنوان في القراءات السبع: 116؛ الطوسي، التبيان: 342/6؛ الزمخشري،

الكشاف: 581/2؛ النيسابوري، غرائب القرآن: 228/4، أبو حيان الأندلسي، البحر

المحيط: 447/5؛ ابن الجزري، النشر: 302/2.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 275.

وَقَنْطَ قَنْطاً وَهُوَ قَانِطٌ، يَنْسُ،... فِيهِ لُغَةٌ ثَالِثَةٌ قَنْطَ يَقْنُطُ قَنْطاً، مِثْلَ تَعَبَ يَتَعَبُ تَعِيّاً، وَقَنْطَ يَقْنُطُ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ⁽¹⁾.

وأشار أبو جعفر النحاس إلى أن أبا عبيد القاسم بن سلام، يختار قراءة أبي عمرو وهي قراءة اليزيدي أيضاً- بكسر النون في هذا، وزعم أنها أصح في العربية، كما أشار أبو جعفر النحاس: أن أبا عبيد القاسم ضيق ما هو واسع من اللغة فله أن يستعمل اللغتين⁽²⁾.

وذكر أبو علي الفارسي⁽³⁾: أن قَنْطَ يَقْنُطُ، وَقَنْطَ يَقْنُطُ: لُغَتَانِ وَمِثْلُهُ: نَعِمَ يَنْعَمُ، وَنَقِمَ يَنْقِمُ، لُغَتَانِ: وَقَنْطَ يَقْنُطُ عِنْدَهُ أَكْثَرُ لِأَنَّ مِضَارِعَ (فَعَلَ) يَجِيءُ عَلَى يَفْعَلٍ وَيَفْعَلُ مِثْلَ يَفْسِقُ وَيَقْسُقُ وَلَا يَجِيءُ مِضَارِعَ فَعِلَ عَلَى: (تَفَعَّلُ).
وتوضيحها الصوتي على النحو الآتي:

يَقْنُطُ	يَقَنْطُ
Yak/ni/tu	Yak/na/tu
إبدال الفتحة كسرة لتوالي الحركات.	الأصل

وقراءة اليزيدي ومن قرأ معه هي الصواب عند الطبري؛ لأن (فَعَلَ) إذا كانت عين الفعل منها مفتوحة ولم تكن من حروف الحلق فإنها تكون على وزن "يَفْعَلُ" مكسورة أو مضمومة، فأما الفتح عنده فهو غير مستعمل في كلام العرب⁽⁴⁾. نرى من خلال التوجيهات السابقة أن (يَقَنْطُ)، و (يَقْنُطُ)، ربما كان من الخلافات اللهجية، وهو صيغة اختيارية وكل منهما جائز في اللغة.

ونجد في التحليل الصوتي السابق، أن المخالفة حدثت في قراءة اليزيدي، بين فتحة الباء (ba)، وفتحة النون (na)، عن طريق إبدال فتحة النون (a) كسرة، ولأن الساكن حاجز غير حصين بين الفتحيتين؛ وكل ذلك من أجل التخفيف والسهولة في النطق.

(1) ابن منظور، لسان العرب (قنط): 437/7.

(2) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 384/2، وينظر الطوسي، التبيان: 342/6.

(3) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 27/3، وينظر: مكي، الكشف: 31/2.

(4) الطبري، تفسير الطبري: 523/7.

وفي قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي: ﴿بَشِقُّ الْأَنْفُسِ﴾ بفتح الشين⁽²⁾، وهي قراءة أبي جعفر النحاس، وقرأ الباقر بكسرهما⁽³⁾: في حين جاءت قراءة الجمهور "بَشِقُّ" بكسر الشين. ذكر ابن جنى⁽⁴⁾: أن الشَّقَّ: بفتح الشين بمعنى الشَّقَّ بكسرهما، وكلاهما المشَقَّة، وورد في اللسان⁽⁵⁾ الشَّقُّ والمشَقَّة: الجهد والعناء، وأكثر القراءة على كسر الشين في قوله عز وجل: ﴿إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ ومعناه: إلا بجهد الأنفس. وذكر البناء⁽⁶⁾ أن "بَشِقُّ" مصدر، و"بَشِقُّ" اسم، وشقُّ الشيء بالفتح والكسر: نصفه، وهما لغتان.

ويمكن تحليل قراءة اليزيدي صوتياً على النحو الآتي:

بَشِقُّ	بَشِقُّ
bi/šak/ki	bi/šik/ki
	{الأصل}

فقد حدثت المخالفة في هذه القراءة بين كسرة الباء، وكسرة الشين، بسبب توالي حركتين متتاليتين وهما: الكسرتان على النحو التالي: (bi)، (š) وأما كسرة القاف، فهي كسرة إعراب (ki)، فقامت اللغة بإبدال كسرة الشين (š) فتحة بقصد التخفيف، واقتصاد الجهد المبذول في النطق، فأجريت عملية المخالفة بين الحركات.

(1) النحل، آية 7.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 330.

(3) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات: 72، الطبري، تفسير الطبري: 561/7؛ أبو بكر الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر: 262؛ الزمخشري، الكشاف: 594/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 72/10، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 458/5، ابن الجزري، النشر: 302/2، الشوكاني، فتح القدير: 148/3.

(4) ابن جنى، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: 7/2.

(5) ابن منظور، لسان العرب (شَقَّ): 219/10.

(6) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 330، وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون:

2.3 الحذف:

الحذف أحد مظاهر التغير الصوتي، التي تعتري أصوات الكلمة بقصد التخفيف، بحيث لا يؤثر ذلك في المعنى الصرفي أو النحوي للكلمة⁽¹⁾. ويكون الحذف في الصوامت، والصوائت، وأكثرها في الصوامت، فيتم الحذف عن طريق إسقاط الصامت، أو الصائت كلياً من المقاطع الصوتية المتماثلة، للتخفيف والتيسير على الناطق في كثير من الأحيان.

ويظهر الحذف في قراءة اليزيدي من خلال المواضع التالية:

2.3.1 حذف حركات الإعراب:

في قوله تعالى: ﴿ ذِكْمٌ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ بإسكان الهمزة، وهي قراءة: أبي عمرو وسيبويه والسوسي، وعبد الوارث والداني، في حين قرأ الجمهور بظهور حركة الإعراب وهي الكسرة على الهمزة في ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾⁽⁴⁾.

وقد علل أبو علي الفارسي تسكين الهمزة في " بَارِئِكُمْ "، أنه شبّه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكن حركة الإعراب استخفافاً لتوالي الحركات⁽⁵⁾. وذكر البناء: أن الإسكان لغة بني تميم وأسد وبعض نجد؛ طلباً للتخفيف عند

(1) رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة: 27، وينظر: محمد الأنطاكي، المحيط

في أصوات اللغة،: 136/1.

(2) البقرة، آية 54.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 136.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب: 297/2، الأخفش، كتاب معاني القرآن: 99/1، ابن مجاهد، كتاب

السبعة: 154، أبو جعفر النحاس، اعراب القرآن: 226/1؛ أبو بكر الأصبهاني،

المبسوط: 129، الداني، التيسير: 63، ابن الجوزي، زاد المسير: 71/1، ابن الجزري،

النشر: 204/2.

(5) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 298/1.

اجتماع ثلاث حركات تقال من نوع واحد، " كِيَأْمُرْكُمُ " أو من نوعين " كِبَارِيَكُمُ " (1).

ووجه أبو حيان هذه القراءة بأنها إجراء للمنفصل من كلمتين، مجرى المتصل من كلمة " فإنه يجوز التسكين مثل "إبل" فأجرى المكسورات في (بارئكم) مجرى "إبل" كما وينكر على المبرد إنكاره التسكين في هذه القراءة لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب توافقه على ذلك (2).

كما أن علم اللغة الحديث لا يقبل استثناء جزء من اللغة إذا كان لا يوافق القاعدة، فإذا قبلنا هذا الرأي الذي أيده المبرد وذكره بعض النحاة، فإننا نكون قد حكّمنا القاعدة النحوية المبنية على الاستقراء الناقص بالجسم اللغوي، مما أدى إلى التخلص من هذا الجزء من اللغة، والتدخل في الظاهرة اللغوية بوسائل غير علمية، وكان يجب أن تعدّل القاعدة وفقاً للمادة اللغوية المستجدة المتمثلة بالقراءة وغيرها.

وما يمكن أن نقوله هنا هو أن هذه القراءة ليست جزءاً مما دعاه أبو حيان الأندلسي إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة، بل ربما كان جزءاً من ظاهرة سامية مشتركة، تمثلت بميل اللغات السامية عامة إلى التخلص من النهايات الإعرابية، كما حدث في العبرية والسريانية وغيرهما (3)، وقد تمثل هذا في هذه اللهجة التي قرأ بها أبو عمرو بن العلاء واليزيدي كما هو الحال في اللهجات العربية الحديثة.

ويمكن توضيحها بالمخطط الصوتي التالي:

بَارِيَكُمُ	بَارِيَكُمُ
bā /ri>/ kum	bā/ri/>i/ kum

(1) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 136.

(2) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 365/1 وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 227/1.

(3) ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية: 42-49، محمد الأنطاكي، السوجيز في فقه اللغة،: 273-275.

حدث الحذف في هذه القراءة عن طريق حذف حركة الهمزة في المقطع (>i)، وهي الكسرة (i) طلباً للتخفيف، والذي بدوره أدى إلى تقليص عدد المقاطع الصوتية من أربعة مقاطع إلى ثلاثة مقاطع.

2. 3. 2 حذف حركات البناء

في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي "رُسُلُنَا" بسكون السين⁽²⁾، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء من السبعة، والحسن من غير السبعة: وجاءت قراءة الجمهور "رُسُلُنَا" بضم السين⁽³⁾. إن ظاهرة الإسكان: ظاهرة تميمية، عرفت عند من سكنوا البيئة العراقية من قبائل جاءت من وسط جزيرة العرب وشرقها⁽⁴⁾، فاليزيدي متأثر بهذه الظاهرة التميمية، لذلك نجده في اختياراته وقراءاته يفضل الساكن على المتحرك، وإن التعليل لظاهرة التخفيف في قراءة اليزيدي يعود إلى أن السكون أخف من الحركة، لذلك لجأ إلى اختيار الصيغة ساكنة العين دون المتحركة.

ويرى ابن زنجلة أن حجة من قرأ "رُسُلُنَا" بإسكان السين، أنه استنقل حركة بعد ضمتين؛ لطول الكلمة وكثرة الحركات، فإذا قصرت الكلمة لم يسكن السين⁽⁵⁾. وذهب مكي⁽⁶⁾ إلى أنه إذا كان بعد اللام حرفان في الخط، تسكن السين على التخفيف لتوالي الحركات؛ ولأنه جَمَعٌ، وضم ذلك الباقي على الجمع، وهو رأي موافق لرأي ابن زنجلة، والقصد من هذا الإسكان التخفيف. ويمكن تحليل قراءة اليزيدي صوتياً على النحو التالي:

(1) المائدة، آية 32.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 142.

(3) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 195، ابن جني، شرح اللمع: 546، ابن زنجلة، حجة القراءات: 225، مكي، التبصرة: 485، الداني، التيسير: 82، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 87، ابن الجزري، النشر: 254/2.

(4) سيبويه، الكتاب: 115/4، وينظر: ابن جني، الخصائص: 76/1.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات: 225.

(6) مكي، الكشف: 408/1.

رُسُلُنَا

rus/lu/nā

رُسُلُنَا

ru/su/lu/nā

في هذه القراءة تخلصت اللغة فيها من البناء، وليس كما في القراءة السابقة لأن حركة السين حركة بنائية، لذا قامت اللغة في هذه القراءة بحذف حركة السين، وهي الضمة (u) من المقطع الثاني (su) بسبب توالي ثلاث حركات متواليية، وبالحذف خففت عدد المقاطع الصوتية من أربعة مقاطع إلى ثلاثة مقاطع صوتية، واللغة العربية في طبيعتها تميل إلى تقليل المقاطع الصوتية؛ للسهولة، والاقتصاد في الجهد المبذول في عملية النطق.

وقد حذف اليزيدي حركة البناء في قراءته في قوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾ "بَوْرَقِكُمْ" بإسكان الراء وهي قراءة أبي عمرو وحمزة، وأبي بكر والحسن والأعمش، في حين جاءت قراءة الجماعة "بَوْرَقِكُمْ" بكسر الراء⁽³⁾. ذكر الطوسي أن في "ورقكم" أربع لغات وهي: فتح الواو وكسر الراء وهو الأصل، وفتح الواو وسكون الراء، وكسر الواو وسكون الراء، والإدغام، فالورق: الدراهم، ويقال أيضاً بفتح الراء، والجميع: أوراق، ورجل ورّاق: كثير الدراهم⁽⁴⁾. وقال مكي: "قرئت بإسكان الراء تخفيفاً، كما قالوا في: كَبِدٌ، كَبِدٌ، وفي كَتِفٌ،

(1) الكهف، آية 19.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 289.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 137/2، ابن مجاهد، السبعة: 389، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 222، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 276، الداني، التيسير: 116، الطبرسي، مجمع البيان: 705/6، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 107/6، ابن الجزري، النشر: 310/2.

(4) الطوسي، التبيان: 20/7-21، وينظر: ابن منظور، اللسان، (ورق): 450/10.

كَتَفَ، وهو مطرد⁽¹⁾، ويوافق السمين الحلبي بأن التسكين جاء للتخفيف نحو "نَبِقَ" في "نَبِقَ" ويشير إلى أن الكسر هو الأصل⁽²⁾.
وتوضح صوتياً على النحو الآتي:

بِوَرَقِكُمْ
bi/war/ki/kum

بِوَرِقِكُمْ
bi/wa/ri/ki/kum

حذفت الكسرة للتخلص من تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة؛ لأن العربية تكره تتابع هذا النوع من المقاطع على الرغم من وجوده فيها؛ لهذا تميل إلى التقليل من عددها أو التخلص من تتابعها عن طريق إلغاء بعض القيم الحركية، فأدى ذلك إلى تغيير ترتيب المقاطع، فصار هذا الترتيب خفيفاً على الناطق.

2. 3. 3 الحذف في الصوامت

وهذا النوع من الحذف يقع كثيراً في القراءات القرآنية كحذف التاء من صيغة "تَفَعَّلَ" و "تَفَاعَلَ" و "تَفَعَّلَ" يقول الفراء: "وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما"⁽³⁾ وهذا يمثل الحذف أول الكلمة في قراءة اليزيدي.
ونجد هذه الظاهرة، ظاهرة في قراءة اليزيدي في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُا كُؤَكَبُ دُرِّيٍّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾⁽⁴⁾.

إذ قرأ اليزيدي⁽⁵⁾، "تَوَقَّدُ" بضم الدال، مضارع "تَوَقَّدَ" وأصله "تتوقد" أي الزجاجاة، فحذفت إحدى التاءين. وهي قراءة: الحسن والسلمي وقتادة وابن محيصة وهارون عن أبي عمرو من السبعة⁽⁶⁾ في حين جاءت قراءة الجمهور "يُوقَدُ" أي: المصباح.

(1) مكى، الكشف: 57/2، وينظر: الألويسي، روح المعاني: 219/8.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون: 443/4، وينظر: ابن الجوزي، زاد المسير: 89/5.

(3) الفراء، معاني القرآن: 284/1.

(4) النور، آية 35.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 324.

(6) الطبري، ينظر تفسير الطبري: 323/9، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 136/3، ابن

جنى، المحتسب: 110/2، ابن غلبون، التذكرة في القراءات الثمان: 385،

الزمخشري، الكشاف: 242/3، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 185/4، أبو حيان

الأندلسي، البحر المحيط: 456/6، الشوكاني، فتح القدير: 4/33.

وقد ذهب الفراء إلى أن من قرأ: ﴿تَوَقَّدُ مِنْ شَجَرَةٍ﴾، ذهب إلى الزجاجة ومن قرأ "يُوَقَّدُ" ذهب إلى المصباح، ومن قرأ "تَوَقَّدُ" ذهب إلى الزجاجة ومن قرأ "تَوَقَّدُ" نصباً ذهب إلى المصباح، وهي عند الفراء قراءات صحيحة وفيها الصواب(1).
 ووجه ابن جني هذه القراءة بقوله: "إنما تحذف التاء إذا كان حرف المضارعة قبلها تاء، نحو "تَفَكَّرُونَ" و"تَذَكَّرُونَ" والأصل "تتفكرون" و"تتذكرون" فيكره اجتماع مثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلباً للخفة بذلك(2).
 وفي قراءة اليزيدي، نجد أن القراءة تخلصت من أحد المتماثلين وهو التاء: وتمثل صوتياً على النحو التالي:

تَوَقَّدُ

ta/waḳ/ḳa/du

حذف المقطع الأول وهو (ta)

تَتَوَقَّدُ

ta/ta/waḳ/ḳa/du

(الأصل) على وزن "تَتَفَعَّلُ"

الأصل في "تَوَقَّدُ" "تَتَوَقَّدُ" فتوالى متماثلان (ta+ ta) وفي ذلك تقل على الناطق، كما أن العربية تكره توالي الأمثال، فمالوا إلى حذف أحد المتماثلين، فحذف في هذه القراءة المقطع الأول بنواته، مما أدى إلى تقليل المقاطع الصوتية وبالتالي تيسير النطق على المتكلم.

2. 4 قضايا الهمز

من الحقائق العامة المشهورة في النطق العربي، أن الهمز كان خاصة من الخصائص البدوية، التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقها، تميم وما جاورها، وأن عدم الهمز خاصة حضرية، امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربها(3).

(1) الفراء، معاني القرآن: 252/2.

(2) ابن جني، المحتسب: 111/2.

(3) ابراهيم أنيس، في اللهجات العربية: 66.

وصوت الهمزة عند القدماء صوت حلقي، إذ يقول الخليل: " وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة"⁽¹⁾، وقد أطلق المهتوت على صوت الهمزة، و(الهِتُ): الصوت بقوة، و(الهِت) في اللغة عَصَرَ الصوت يقال: هتَّ البكر في صوته إذا عَصَرَهُ⁽²⁾.

وذهب سيبويه إلى أن مخرج الهمزة من الحلق: فقال: " فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف"⁽³⁾، ويوافق ابن جني سيبويه في أن مخرجها من الحلق في قوله: " ثلاثة منها في الحلق: فأولها من أسفله، وأقصاها مخرج الهمزة، والألف والهاء، هكذا يقول سيبويه"⁽⁴⁾، وهي عند ابن يعيش تخرج من الحلق، موافقاً سيبويه وابن جني في قوله: " وتخرج من أول مخارج الحلق، أي من آخر الحلق مما يلي الصدر"⁽⁵⁾، إذن مما سبق نجد أن صوت الهمزة، صوت حلقي عند القدماء.

أما المحدثون من علماء الأصوات، فيرون أنه صوت حنجري، ويحدث عندما ينغلق الوتران الصوتيان، انغلاقاً تاماً، فينحصر الهواء، وبتزايد ضغطه عليها مما يؤدي إلى أن ينفثا بشكل مفاجئ، فيكون الانفجار صوت الهمزة⁽⁶⁾، ولعل كان مرد هذا الاختلاف، إلى اختلاف القدماء عن المحدثين بعدم تسمية أعضاء النطق بمسمياتها الحقيقية إذ إن الحلق والحنجرة متقاربان جداً، ويصعب الفصل بينهما إلا عن طريق أجهزة التشريح المتوافرة في وقتنا الحاضر، والحنجرة جزء من الحلق، لذلك جاء حكم المحدثين مخالفاً للقدماء.

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين: 51/2.

(2) ابن منظور، لسان العرب: (هت)، 2/ 116-117، وينظر: مكّي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: 137.

(3) سيبويه، الكتاب: 541/3.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 46/1.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 107/9.

(6) ينظر: رمضان عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية: 24، عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية اللغوية: 28، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة: 25، يحيى عباينة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية: 83، محي الدين رمضان، صوتيات العربية: 82.

واختلف العلماء في وصف الهمزة بين الجهر والهمس، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

يرى القسم الأول أن الهمزة توصف بالجهر والشدة، فقد عدّها سيبويه - ومن تبعه من القدماء - المجهورة الشديدة، ولها ثلاثة أحوال: التحقيق، والتخفيف، والبدل⁽¹⁾.

وقد عدّها فريق من المحدثين⁽²⁾ مهموسة لعدم وجود الجهر، معللين هذه الصفة بقولهم: "وتأتي حجة الهمس في هذا الصوت، من أن إقفال الأوتار الصوتية لا يسمح بوجود الجهر بالنطق"⁽³⁾، أي أن الوترين الصوتيين يستعملان مخرجاً، فلا يمكن أن يكونا مخرجاً وأن يهتزا في الوقت نفسه.

ويرى الفريق الثالث⁽⁴⁾ أنها ليست بالمجهورة، ولا بالمهموسة، وعلى رأسهم إبراهيم أنيس، إذ يقول: "فالهمزة صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس لأن فتحة المزمار مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا تسمع لها نذبذة الوترين الصوتيين ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تتفرج فتحة المزمار، وذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة" وتؤيد هذا الرأي خالدية محمود البيّاع في كتابها " الهمزة في اللغة العربية"⁽⁵⁾.

(1) سيبويه، الكتاب: 548/3، 433/4.

(2) ينظر: رمضان عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية: 24، رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة: 56، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة: 97، كمال بشر، دراسات في علم اللغة: 110.

(3) كمال بشر، دراسات في علم اللغة: 110.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 50، رمضان عبد التواب، فقه اللغة العربية: 485، شوقي النجار، الهمزة ومشكلاتها: 16، خالدية البيّاع، الهمزة في اللغة العربية: 157.

(5) خالدية البيّاع، الهمزة في اللغة العربية: 157.

قضايا الهمز وتوجيهها في قراءة اليزيدي

2. 4. 1 همزة (بين بين).

هي الهمزة التي تنطق بين الهمزة وحرف اللين، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو⁽¹⁾.

ويقول سيبويه في همزة(بين بين): " إنك لا تتم الصوت هاهنا وتضعفه لأنك تقربها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وهن"⁽²⁾.

وقد ذكر مكي أنها مستعملة في كلام العرب، "وفي القرآن يجعلون الهمزة مخففة بين الهمزة والألف، وبين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء، نحو" رأى" في المفتوحة، و"يؤوس" في المضمومة و"سئيم" في المكسورة، فلا هي همزة محققة خالصة، ولا هي حرف آخر خالص غير الهمزة، لكنها في حال تخفيفها بين حرفين بزنتها محققة"⁽³⁾.

وقد أنكر بعض علماء اللغة المحدثين⁽⁴⁾ همزة(بين بين) وعدوا الهمزة ساقطة من الكلام، وما يحدث هو التقاء الحركات وتشكيل (التقاء الحركة مع الحركة) أو ما يسمى بـ:(Hiatus). وعلى هذا فإن همزة (بين بين) ما هي إلا التقاء الحركة مع الحركة.

وقد بحث يحيى عبابنه هذه المسألة همزة(بين بين) في كتابه: " دراسات في فقه اللغة العربية وال fonologie العربية" تحت عنوان " التقاء الحركة مع الحركة في اللغة العربية" وقد بيّن سبب استعمال القدماء لمصطلح همزة (بين بين): " وهو أن

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب: 541/3-542، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 48/1، ابن

منظور، لسان العرب، (بين): 66/13.

(2) سيبويه، الكتاب: 541/3-542.

(3) مكي، الرعاية لتجويد القراءة: 110-113.

(4) ينظر: رمضان عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية: 28، ابراهيم أنيس، الأصوات

اللغوية: 73، فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، 458، يحيى

عبابنه، دراسات في فقه اللغة: 109.

النحويين أجفلوا من كون الحركة تلتقي مع الحركة؛ لأن هذا يتعارض مع النظام المقطعي في اللهجات الفصيحة ووجوده في بعض القراءات القرآنية الصحيحة لم يكن على إطلاقه... فلا يمكن أن تنطق الكلمة إلا بوجود وَفِيقَةٍ لإظهار الحركة عند الحركة، وإلا فإن الأمر مستحيل، لأن مبدأ التعويض قد يتدخل في هذا الوضع، فتتغلب إحدى الحركات على الأخرى، فتتحول الحركة إلى صوت انزلاقي وهو: (الياء أو الواو) أو أن يتدخل مبدأ الدمج إذا كانت الحركتان من جنس واحد، كأن تكونا ضميتين أو كسرتين أو فتحيتين⁽¹⁾.

وسنبحث هذا من الناحية الصوتية في قراءة اليزيدي:

في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ "أَنْذَرْتَهُمْ" بتسهيل الثانية، وإدخال ألف بين همزة الاستفهام، وهمزة "أنذر" وهي لغة قريش والحجاز وهي قراءة: قالون وأبي عمرو وهشام ابن عيدان، وغيره عن الحلواني، وأبي جعفر، في حين جاءت قراءة الجمهور بتحقيق الهمزتين: (أَنْذَرْتَهُمْ)، وهي لغة تميم⁽⁴⁾.

ففي هذه القراءة توالى همزتان في كلمة واحدة، وقد عالج سيبويه⁽⁵⁾ قضية التقاء همزتين في كلمة واحدة بقوله: "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام، وبين الهمزة ألفاً؛ إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا همزتين، ففصلوا بالألف كراهية، التقاء الهمزة الذي هو "بين بين" فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق".

(1) يحيى عباينة، دراسات في فقه اللغة: 99-126.

(2) البقرة، آية 6.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 128.

(4) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 136، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 65-66،

أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 1/184، مكى، الكشف: 1/74، ابن عطية الأندلسي،

المحرر الوجيز، 1/152، القرطبي الجامع لأحكام القرآن: 1/185، أبو حيان الأندلسي،

البحر المحيط: 1/171.

(5) سيبويه، الكتاب: 3/155.

وقد ذكر ابن منظور في اللسان⁽¹⁾ أن الخليل اختار مثل هذه القراءة فقال: "وكان الخليل يرى تخفيف الثانية، فيجعل الثانية بين الهمزة والألف، ولا يجعلها ألفاً خالصة، قال: ومن جعلها ألفاً خالصة فقد أخطأ".

ويفسر ابن زنجلة⁽²⁾ هذه القراءة، ويبيّن حجة من قرأ بإدخال ألف بين ألف الاستفهام، وبين الهمزة التي بعدها؛ ليبعد المثل عن المثل، وبذلك يزول الاجتماع بينهما ويسهل اللفظ بتخفيفه" والحجة في ذلك أن العرب تستنقل الهمزة الواحدة فتخففها في أخف أحوالها، وهي ساكنة نحو "كاس" فإذا كانت تخفف وهي وحدها، فإن تخفف ومعها مثلها أولى".

ويرجح أبو علي الفارسي⁽³⁾ هذه القراءة - قراءة اليزيدي ومن معه - على تحقيقها أو تخفيفها، فيقول: "إن أولى هذه الوجوه وأصحّها في مقاييس العربية، الفصل بينهما بالألف، وتخفيف الثانية على لغة أهل الحجاز" وسماها همزة (بين بين) وقد علل الفصل بينهما؛ بسبب كراهية اجتماع الهمزتين، وإن الحركة الفاصلة بينهما، هي حركة الهمزة الأولى سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة.

ويمكن تحليلها صوتياً على النحو التالي:

1. >a >anda rtahum >a*and artahum.2 3. > andartahum

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية حذف	مرحلة أخرى اندمجت فيها
وهي الأصل	الهمزة وبقاء حركتها	الحركتان (a+a) في فتحة
	في قراءة اليزيدي	طويلة واحدة (ā)

ففي هذه القراءة، حذف اليزيدي الهمزة الثانية مع بقاء حركتها، فالتقت الفتحة مع الفتحة، مع وجود وقيّة قصيرة جداً لإظهار الحركة عند الحركة، وهي ما يعرف بهمزة (بين بين) فاندمجت فيها الحركتان - الفتحتان - في فتحة طويلة واحدة (ā).

(1) ابن منظور، اللسان (حرف الهمزة): 21/1، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 86، مكّي،

الكشف: 74/1، ابن الجزري، النشر: 362/1 - 363.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات: 86.

(3) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 183/1 - 187.

2.4.2 تحقيق الهمز

مالت اللهجات العربية في العصور الإسلامية إلى تخفيف الهمزة والفرار من نطقها محققة، لما تحتاج إليه حينئذ من جهد عضلي، فالهمزة المشكّلة بالسكون قد تسقط من الكلام ويستعاض عن سقوطها بإطالة صوت اللين قبلها، فينطق بعض القراء: "يومنون" في "يؤمنون" و "ذيب" في "ذئب" و "راس" في "رأس"⁽¹⁾. ونسب تحقيق الهمز الذي كان يسمى "النبر" إلى قبيلة تميم، وتحقيق الهمزة هو الأصل في اللغة، وعليه صارت اللغة الفصحى، واتخذته مظهراً من مظاهرها، أي نطقوا بالهمزة محققة دون تغيير وهذا ما حدا ببعض المتفصحين بهمز غير المهموز⁽²⁾.

ونجد تحقيق الهمزة في قراءة اليزيدي على النحو التالي:
في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾، "أَرْجِئُهُ" بهمزة ساكنة، وهاء مضمومة، وهي قراءة: أبي عمرو وابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وأبي بكر من طريق أبي حمدون ونفطويه وابن محيصن والحسن، وقرأ الباقر بن غير همز فيهما، وهما لغتان يقال أَرْجَأْتُ، وَأَرْجِئْتُهُ، أي: أخرته، كتوضَّأْتُ، وتوضَّيْتُ⁽⁵⁾.

(1) ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 90.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب: 542/3، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 240/1، ابن منظور، لسان العرب، (رجأ): 22/1، السيوطي، المزهرفي علوم اللغة: 276/2، محمد الأنطاكي، المحيط في الأصوات العربية: 84/1.

(3) الأعراف، آية 111.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 227.

(5) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 388/1، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 287، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 142/2، ابن غلبون، التذكرة: 272، الزمخشري، الكشاف: 207/14، الرازي، تفسير الفخر الرازي: 198/4، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 360-359/4، ابن الجزري، النشر: 311/1.

وذكر ابن منظور أن الهمز أجود، وترك الهمز لغة، ويرى أن "تُرْجِي" مخففاً من تُرْجِي، والإرْجَاءُ: التأخير⁽¹⁾.

وذهب السمين الحلبي في توجيه هذه القراءة إلى أن الهمز وعدمه لغتان مشهورتان، يقال: أَرْجَأْتُهُ، وَأَرْجَيْتَهُ، أي أخرته⁽²⁾، ونجد في هذه القراءة أن اليزيدي خالف ما سبق، وقرأ "أَرْجِنُهُ" على الأصل محققاً، والمقصود بالتحقيق هنا: إعطاء الهمزة حقها من الأداء النطقي، والنطق بها نطقاً موفياً لها صفاتها التي تعرف بها، أي نطقها من غير أي تغيير فيها⁽³⁾.

فاليزيدي في هذه القراءة أظهر الهمزة محققة، فخف ذلك عليه وسهل في النطق لانفرداها، إذ ليس قبلها همزة، فربما أراد أن يبين أصل الهمزة، فالعرب تضطر للهمز أحياناً لبيان أصل الهمزة في الكلمة، وعدم اختلاطها مع كلمات أخرى غير مهموزة في الأصل.

والمخطط الصوتي لها على النحو الآتي:

أرجئه	أرجه
>arǧi>hu	>arǧih

ورد في اللسان أن الأصل في هذه القراءة الهمز، فقد ذكر ابن منظور: رَجَأُ: أَرْجَأُ الأَمْرَ: أخره، وَأَرْجَأْتُ الأَمْرَ أَرْجَيْتُهُ إذا أخرتَهُ⁽⁴⁾.

ومن هنا نجد أن اليزيدي قرأ "أَرْجِنُهُ" بتحقيق الهمز على الأصل، وجاءت أَرْجِه في رسم المصحف مخففة من "أَرْجِنُهُ" إذ سقطت الهمزة دون تعويض من آخر الفعل المجزوم للآخر.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (رَجَأُ): 102/1.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون: 409/5-410.

(3) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية: 84/1، وينظر: أحمد علم الدين الجندي، اللهجات في التراث: 13.

(4) ابن منظور، لسان العرب (رَجَأُ): 102/1.

2. 4. 3 حذف الهمزة

1. حذف الهمزة وحركتها دون تعويض

وردت قراءات لليزيدي، حذفت منها الهمزة دون أن يعوض مكانها؛ طلباً للخفة وخضوعاً لقانون السهولة والتيسير ومن ذلك. في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَنَّكُمْ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾: " لَعَنَّكُمْ" بلام وعين مهملة، ونون وتاء مفتوحتين، وقد انفرد اليزيدي بهذه القراءة، ولم يقرأ بها غيره من القراء، في حين جاءت قراءة الباقيين بإثبات الهمزة في " لَأَعَنَّكُمْ"⁽³⁾.

ذهب السمين الحلبي في توجيه هذه القراءة، إلى أن بعضهم نسب هذه القراءة إلى وهم الراوي، باعتبار أنه اعتقد في سماعه التخفيف إسقاطاً لكن الصحيح في رأي السمين الحلبي ثبوت الهمزة وتكون بذلك قراءة اليزيدي شاذة⁽⁴⁾.

وجعل أبو حيان إسقاط الهمزة في قراءة اليزيدي وهمماً، بحذفها وإلقاء حركتها على اللام، وذكر أن الهمزة في الأصل همزة قطع لا تسقط في حالة الوصل، كما تسقط همزات الوصل عند الوصل⁽⁵⁾.

وبسقوط الهمزة مع حركتها في هذه القراءة، انتقل الفعل إلى صورة أخرى، من " لَأَعَنَّكُمْ" إلى " لَعَنَّكُمْ"، دون تعويض، حتى اشتبهت هذه القراءة في المعنى على ما يبدو من أول وهلة، ويبدو أن شذوذ هذه الروايات لا يأتي من ناحية اللغة، أو خروجها عن قواعد النحاة، فهي مطابقة تماماً للمأثور عن أهل الحجاز وتميم⁽⁶⁾.

(1) البقرة، آية 220.

(2) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 13، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 157.

(3) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 13، الزمخشري، الكشاف: 263/1، أبو

حيان الأندلسي، البحر المحيط: 163/2، السمين الحلبي، الدر المصون: 413/2.

(4) السمين الحلبي، الدر المصون: 413/2.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 172/2.

(6) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 177-187.

والمخطط الصوتي لها على النحو الآتي:-

1. لَأَعْتَنَكُمْ 2. لَ*عَنْتَكُمْ 3. لَعَنْتَكُمْ
La>a <natakum La*<natakum La<natakum

الأصل المهموز حذف الهمزة مع حركتها الصورة النهائية لقراءة اليزيدي فالخطوة الأولى في هذا التحليل هي الأصل، وتبدو فيه الهمزة واضحة، ولما كانت الهمزة صوتاً صعباً، فقد سقطت مع حركتها في الخطوة الثانية، وهي خطوة نظرية، فأعيد الترتيب المقطعي للكلمة التي كانت مكونة في الخطوة الأولى من خمسة مقاطع كما هو في التحليل، فصارت مكونة من أربعة مقاطع، أي أن التخفيف أفاد في ناحيتين: عدد المقاطع، والتخلص من الهمزة، وبالتالي فحذف الهمزة مع حركتها دون تعويض في قراءة اليزيدي جاءت طلباً للخفة والتيسير.

2. حذف الهمزة وإبقاء حركتها:-

وقد حذفت الهمزة وبقيت حركتها دون تعويض في قراءة اليزيدي

في قوله تعالى: ﴿إِلَّا نَابَةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ (1).

قرأ اليزيدي (2) "منسأته" بألف، وقد وُصِفَ ذلك بأنه أبدال الهمزة ألفاً، وهو إبدال غير قياسي، لكنه مسموع، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر والحسن (3).

ذكر ابن جني (4) أن المشهور المجمع عليه من هاتين القراءتين "منسأته" و"منسأته" بالهمز وبالبدل من الهمز، وهي العصا: على وزن "مفعلة" من نسأت الناقة والبعير إذا زجرته ليزداد سيره.

(1) سبأ، آية 14.

(2) البناء، اتخاف فضلاء البشر: 358.

(3) ينظر: أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 361، ابن غلبون، التذكرة: 423، الداني، التيسير: 146، الطبري، تفسير الطبري: 357/10، الطبرسي، مجمع البيان: 594/8، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 279/14، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 256/7.

(4) ابن جني، المحتسب: 186/2، وينظر: الفراء، معاني القرآن: 356/2.

قال الفراء⁽¹⁾ " ولم يهزها أهل الحجاز ولا الحسن، ولعلمهم أرادوا لغة قريش، فإنهم يتركون الهمز، وزعم لي أبو جعفر الرؤاسي أنه سأل عنها أبا عمرو فقال: "مِنْسَاتَه" بغير همز، فقال أبو عمرو: لأنني لا أعرفها فتركت همزها".
والهمز عند مكي⁽²⁾ هو الأصل، أما قراءة اليزيدي بالألف، فأصل الألف فيها همزة مفتوحة، والقياس عنده أن تجعل الهمزة بين الهمزة والألف في التخفيف.
ويمكن تحليلها صوتياً كالتالي:

1. minsā>atah 2. minsa*atah 3. minsātah

الأصل المهموز حذف الهمزة وبقاء حركتها التقاء حركتين (a+a)

في قراءة اليزيدي فأصبحت حركة طويلة (ā)

نجد من خلال التحليل السابق، في قراءة اليزيدي، أن الهمزة حذفت، طاباً للخفة والتيسير، ثم أشبعت الحركة (ā) للتعويض عن المحذوف.

فالمرحلة الأولى تمثل الأصل في قراءة الجمهور، ثم سقطت الهمزة مع بقاء حركتها في المرحلة الثانية، ولو حدثت عملية الوقفية Hiatus، لأدت إلى همزة بين بين، ولكن اليزيدي قرأ بالألف كما في المرحلة الثالثة، أي أنه أسقط الهمزة فالتقت الفتحة مع الفتحة دون وجود فاصل بين الحركتين، فاندمجتا معاً مشكّلتين حركة طويلة واحدة وهي التي نطلق عليها الألف.

3. حذف الهمزة والتعويض عنها بإشباع الحركة⁽³⁾.

بسبب صعوبة النطق بالهمزة، قد تلجأ اللغة إلى التخلص منها بحذفها، ثم تقوم بالتعويض عنها عن طريق إشباع الحركة التي تسبقها؛ لأن الهمزة إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة، وأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً⁽⁴⁾: وإذا كان ما قبلها

(1) الفراء، معاني القرآن: 356/2، ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 164/9-165.

(2) مكي، الكشف: 203/2.

(3) الإشباع: هو مطل الحركة القصيرة، بحيث تتولد حركة طويلة، ينظر: يحيى عابنه، منهج

أبي حيان: 151.

(4) سيبويه، الكتاب: 543/3.

مضموماً، يعوض عنها بإشباع الضمة، وإذا كان ما قبلها مكسوراً عوض عنها بإشباع الكسرة.

ونجد من ذلك في قراءة اليزيدي

في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾⁽¹⁾.

فقد قرأ اليزيدي⁽²⁾ "يؤمنون" بإسقاط الهمزة، وإبدالها واواً كما يذكر البناء، وهي قراءة: ورش وأبي عمرو وأبي جعفر وحمزة⁽³⁾.

وذهب ابن زنجلة⁽⁴⁾ في توجيه هذه القراءة، إلى صعوبة نطقها لتقلها وبعدها مخرجها، وما فيها من المشقة في النطق، فعُلِّ حذفها، طلباً للخفة، والتيسير في النطق.

وذهب ابن خالويه⁽⁵⁾ المذهب نفسه، فيقول: "والحجة لمن تركه، أنه أراد التخفيف، فأدرج في اللفظ، وسهّل ذلك عليه؛ سكونها وبعدها مخرجها". ويمكن تفسير قراءة اليزيدي صوتياً على النحو الآتي:

يؤمنون	يُ*منون	يؤمنون
yūminūna	yu*minūna	yu>minūn
أشبعَت الحركة الصائتة (u)	سقوط الهمزة الساكنة في	الأصل المهموز
فنشأت الضمة الطويلة (ū)	قراءة اليزيدي	

سقطت الهمزة المسبوقة بالضمة في قراءة اليزيدي، فيعوض عنها بضمة قصيرة، وهنا اجتمعت ضمتان: ضمة الأصل، والعوض من الهمز، وباجتماعهما يشكلان ضمة طويلة يؤمنون (yūminūn) فهو بدل عوض، قال ابن يعيش (والبدل

(1) البقرة، آية 3.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 127.

(3) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 132-133، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 64، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 106/1، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 104، الداني، التيسير: 37، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 162/1، ابن الجزري، النشر: 392/1، 206/2.

(4) ابن زنجلة، حجة القراءات: 84.

(5) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 64.

على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره.. وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة...⁽¹⁾، وبدل الهمزة هنا ليس بمعنى إحالتها ضمة، بل إقامة ضمة مكانها.

4. الفرار من الهمزة إلى الحركة المزدوجة:

ويراد بالحركة المزدوجة في اللغة العربية: تتابع الحركة (vowel) وشبه الحركة (semi-vowel) في نفس المقطع⁽²⁾. وهي عند إبراهيم أنيس⁽³⁾ الصوت المركب، إذ يقول: "والنقاء صوتي لين أحدهما مقطعي، والآخر غير مقطعي يُنتج عادة ذلك الصوت المركب الذي يسمى (Diphthong).

وذكر غالب المطلبي⁽⁴⁾: "أن هذا التتابع بين صوت مد ونصف المد هو ما اصطلح عليه بصوت المد المركب".

ونجد أن اليزيدي قد فرَّ من الحركة المزدوجة

في قوله تعالى: ﴿يَشَاءُ إِنَّ﴾⁽⁵⁾.

بإبدال الهمزة الثانية واواً مكسورة⁽⁶⁾، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ورويس وابن محيصن⁽⁷⁾.

ويفسر ابن الجزري⁽⁸⁾ هذه القراءة، بأن الهمزة الثانية جاءت بالتسهيل وتبدل في حالة الفتح ألفاً، وفي حالة الضم واواً، وفي حالة الكسر ياءً، ويذكر أنه اختلف في قراءتها، فمنهم من جعلها مبدلة واواً خالصة، ومنهم من جعلها كالياء (بين بين).

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 7/10.

(2) ينظر: يحيى عباينة، دراسات في فقه اللغة: 131، عبد الله كنعان، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: 9.

(3) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: 111، وينظر: مالمبرج، علم الأصوات: 37.

(4) غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية: 43-44.

(5) آل عمران، آية 1.

(6) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 171.

(7) ينظر: البناء، اتحاف فضلاء البشر: 171، ابن الجزري، النشر: 388/1، محمد محيسن،

المهذب: 1/114، عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة: 57.

(8) ابن الجزري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر: 87.

ويمكن توضيح ما حدث في قراءة اليزيدي ومن قرأ معه صوتياً على النحو الآتي:

1. يشاء إن	2. يشاء*ن	3. يشاءون
yaš ā > u > in	yaš ā > u*in	yaš ā > uwin
توالي همزتين	حذف الهمزة الثانية	انزلاق الواو لتفصل
في الأصل	وبقاء حركتها	بين الحركتين (u+i)

ففي هذه القراءة، التقت همزتان في المرحلة الأولى، فنشأ تقل صوتي؛ لذا حذفت الهمزة في المرحلة الثانية، ونتيجة لهذا الحذف، التقت حركتان، حركة الهمزة الأولى (u)، وحركة الهمزة الساقطة (i)، والتقاء الحركات بهذا الشكل مرفوض في النظام المقطعي العربي كما يذكر المحدثون⁽¹⁾، لذا انزلت شبه الحركة (w) للفصل بين الحركتين ومنع التقائهما.

4. إسقاط الهمزة الثانية والتعويض عن طريق انزلاق شبه الحركة (y).

ومن ذلك في قراءة اليزيدي: قال تعالى: ﴿ شُهَدَاءُ إِذْ ﴾⁽²⁾.

فقد سهل اليزيدي الهمزة الثانية كالياء⁽³⁾، وهي قراءة نافع وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر ورويس، وابن محيصن⁽⁴⁾.

ويمكن تمثيلها من الناحية الصوتية على النحو الآتي:

1. شهداء إذ	2. شهداء*ذ	3. شهداء يذ
šuhad ā > a > id	šuhad ā > a*id	šuhad ā > ayid
التقاء الهمزتين	حذف الهمزة الثانية	الفصل بين الحركتين
في مرحلة الأصل	وبقاء حركتها	بشبه الحركة (y).

في هذه القراءة، التقت الهمزة مع الهمزة في المرحلة الأولى، فأدى هذا الالتقاء إلى تقل في نطق الهمزتين معاً؛ لذا حذفت الهمزة الثانية في المرحلة الثانية،

(1) يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة وال fonولوجيا العربية: 99-126.

(2) البقرة، آية 133.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 148.

(4) ينظر: ابن غلبون، التذكرة: 196، مكّي، الكشف: 177/1، الداني، التيسير: 37، ابن

الجزري، النشر: 16/2.

مع بقاء حركتها(i)، مما أدى إلى حدوث فجوة في بنية الكلمة العربية، وهذا مرفوض في النظام المقطعي⁽¹⁾ العربي، لذا انزلت شبه الحركة(y) للفصل بين الحركتين(a+i) فأصبحت في شكلها النهائي: šuhad ā > ayid.

وليس الموضوع هنا تسهيل الهمزة، وإبدالها ياءً كما ذكر القدماء، وإنما هو سقوط الهمزة، والتعويض عنها بانزلاق شبه الحركة(y) في قراءة اليزيدي كما مر معنا سابقاً في التحليل الصوتي.

وقد توصل عبد الصبور شاهين إلى نتيجة في هذا الخصوص، وهي أن سقوط الهمزة في المستويين القياسي والشاذ، وتكون المزدوج على هذه الصورة تزيد نسبة وجود أنصاف الحركات(الواو والياء) في لهجات الحضر عنها في لهجات البدو، كما أن العكس صحيح، وهو زيادة وجود الهمزة في لهجات البدو، عنها في لهجات الحضر، كما توصل إلى ملاحظة أخرى، وهي أن سقوط الهمزة قد يؤدي أحياناً إلى تغيير الإسناد الظاهر⁽²⁾.

ونجد ذلك في قراءة اليزيدي فقد قرأ "ليهب لك غلاماً" بالياء والقراءة الحفصية، " لأهب لك غلاماً"⁽³⁾.

2.4.4 همز غير المهموز

اتخذت هذه الظاهرة عند القدماء أشكالاً عديدة، منها تعدد اللغات، ومن هذا التعدد ظاهرة همز غير المهموز، التي يعد الحجازيون أول من أوجدها؛ وذلك أنهم عندما أرادوا محاكاة اللغة الأدبية همزوا المواضع التي كانت تهمز عند غيرهم، فـ"بير" كانت تهمز عند النجديين(بئر) فدخلت هذه الكلمات مهموزة في لغتهم وغير مهموزة عند غيرهم في العرف اللغوي⁽⁴⁾.

(1) عرف رمضان عبد التواب المقطع بأنه: "كمية من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها"، ينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 101.

(2) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 173-176.

(3) مريم، آية 19.

(4) يحيى عباينة، منهج أبي حيان في اختياراته: 148.

وقد تحدث يحيى عبابنه⁽¹⁾ عن هذه الظاهرة في كتابه " دراسات في فقه اللغة" تحت مسمى: " الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة" فعرفها بأنها تلك الهمزة التي لا تكون موجودة في البنى العميقة لبعض الأنماط التي وصلت إلينا مهموزة في بعض الاستعمالات اللغوية، وفي بعض المستويات الاستعمالية، سواء في المستوى الفصح أو في المستويات اللهجية، على الرغم من خلو بُناها العميقة (الأصل) من وجود صورة صوتية للهمزة.

وعلى الرغم من أن اليزيدي كان يميل إلى التخلص من الهمز بطرق متنوعة، كما مرّ في قراءته السابقة؛ إلا أنه قرأ في بعض المواضع بالهمز، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ لَا يَلْتَكُمُ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾⁽²⁾.

فقد قرأ اليزيدي⁽³⁾ " لا يَأَلْتَكُمُ" بهمزة ساكنة بعد الياء وقبل اللام، من أَلْتَه يَأَلْتَه، وهي قراءة: أبي عمرو ويعقوب، وقرأ الباقر بكسر اللام من غير همز. من لَاتَه يَلْتَه⁽⁴⁾.

ولا يرجح الفراء الهمز في قراءة اليزيدي ومن قرأ معه في " يَلْتَكُمُ"؛ وحثه في ذلك؛ ورودها بغير ألف في المصاحف، ويرى أن الأصل فيها بدون همز، فيقول: " وليس هذا موضع يجوز فيه سقوط الهمزة، ألا ترى قوله: "يأتون" و " يأمرون" و " يأكلون" لم تلق الألف في شيء منه لأنها ساكنة، وإنما تلقى الهمزة إذا سكن ما قبلها، فإذا سكنت هي - تعني الهمزة - ثبتت فلم تسقط، وإنما اجترأ على

(1) يحيى عبابنه، دراسات في فقه اللغة: 165.

(2) الحجرات، آية 14.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 198.

(4) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 74/3، الطبري، تفسير الطبري: 204/11، ابن خالويه،

الحجة في القراءات السبع: 330، الداني، التيسير: 164، اسماعيل الأندلسي،

العنوان: 178، الطبرسي، مجمع البيان: 202/9.

قراءتها" يَأْتِكُمْ" أنه وجد ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾⁽¹⁾ في موضع، فأخذوا ذا من ذلك"⁽²⁾.

وذكر الطوسي أنهما لغتان من: أَلَّتْ يَأَلْتُ إذا أنقص، ولَاتَ يَلِيتُ مثل ذلك⁽³⁾. وهما عند النحاس لغتان معروفتان مشهورتان، وذكر أن قراءتها بالهمزة مخالفة لرسم المصحف، ويرجح قراءتها من غير همز اتباعاً لرسم المصحف⁽⁴⁾. ويفسر ابن زنجلة⁽⁵⁾ حجة من قرأها بهمزة، وحجة من قرأها بغير همزة، فقال: "قرأ أبو عمرو" ﴿لَا يَلْتَكُمُ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ﴾ بالألف من أَلَّتْ يَأَلْتُ أَلَّتْ، مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرَبًا، وحجته إجماع الجميع على قوله: ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ﴾⁽⁶⁾ فردّ ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه أولى، وحجة من قرأها بغير همز، "يَلْتَكُمُ" من لَاتَ يَلِيتُ: إذا أنقص، قال ابن مجاهد: لا يَلْتَكُمُ: لا ينقصكم، وحجتهم اتباع مرسوم المصاحف، وذلك أنها مكتوبة بغير الألف، ولو كان بألف لكتبت الألف كما تكتب في "تأمر" و(تأكل). وبيّن ابن زنجلة أن الأصل "لا يَلْتَكُمُ" والذي حدث أنهم استنقلوا الكسرة على الياء، فنقلوها إلى اللام، ودخل الجزم على التاء فحذفت الياء لاجتماع الساكنين.

والذي حدث صوتياً في قراءة اليزيدي ما يلي:

1. يولتكم	2. يـ*لِتِكُمْ	3. يَأَلْتِكُمْ
yawlitkum	yalitkum	ya>litkum
الأصل	حذف الواو دون تعويض	إقحام الهمزة لتصحيح

(1) الطور، آية 21.

(2) الفراء، معاني القرآن: 74/3.

(3) الطوسي، تفسير التبيان: 346/9.

(4) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 256/4.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات: 676، وينظر: مكي، التبصرة في القراءات: 336.

(6) الطور، آية 21.

وهي قراءة اليزيدي ومن قرأ معه الصيغة والتعويض عن المحذوف فالفعل "يلتكم" من الثلاثي: وَلَتَ- يَلْتُهُ وَاَلْتَأ(1)، وفعله المضارع على التصحيح: "يولت" yawlitu، ويلاحظ نشوء حركة مزدوجة هابطة (aw) وهي مكروهة في النظام المقطعي، تخلصت منها اللغة بإسقاط شبه الحركة (w) لضعفها وأبدلها اليزيدي همزة.

وهاتان القراءتان صيغتان اختياريتان متاحتان للناطقين بالعربية، فهما كما قالوا: لغتان مستعملتان: إحداهما مهموزة والأخرى دون همز، وكل واحدة منهما أصل قائم بذاته، وإذا كان تم ما نقوله فإنه قد حدث في الأصل ما يلي(2):

1. وَلَتَ	2. * - لت	3. أَلَتَ
walat	*lata	>alata
الأصل	حذف الواو للتخلص	التعويض بالهمزة
	من الحركة المزدوجة	لتصحيح المقطع
ثم اشتقوا من "ألت" الاستعمال الجديد "يألتكم".		

مما سبق نجد أن اليزيدي يسهل الهمز المفرد الساكن، ويسهل الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة، ويسهل الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمتين، وهذا كله يمثل ضرباً من التخفيف في قراءة اليزيدي.

وإن هذا التخفيف الذي يظهر في قراءة اليزيدي من حيث تسهيل الهمز، أو إسقاطه، يؤثر في بناء الكلمة؛ ولذلك فإنه يؤثر على التشكيل المقطعي، إضافة إلى ذلك فإن السبب في بعض هذا التخفيف لم يتأت إلا من قبيل المماثلة.

(1) ابن منظور، لسان العرب: (وَلَتَ): 123/2، وينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 538/9.

(2) يحيى عباينة، دراسات في فقه اللغة: 165-186.

الفصل الثالث

المستوى الصرفي

الصرف في اللغة: هو دفع الشيء عن وجهٍ إلى وجهٍ آخر، وهو التقليل والتغير؛ تقول: صرفت فلاناً عن عزمه، إذا غيرت وجهته ورددته عما كان يقصد إليه، والمصدر: الصرّفُ⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح: معرفة أنفس الكلمة الثابتة⁽²⁾. والتصريف أن تأتي إلى الأصول من حروف الكلمة فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف⁽³⁾.

فهذا العلم - علم المورفولوجيا - الذي يتولى دراسة بنية الكلمة، الذي وضعته الدراسات العربية تحت اسم (الصرف) أو التصريف، والمراد به معرفة أحوال البنية التي ليست بإعراب، وهي في الواقع طرق اشتقاق الكلمة العربية بالمعنى الواسع، الذي يضم إلى جانب استخراج المشتقات معرفة معاني الصيغ، واستخدام الزوائد في صوغ الجموع وغيرها⁽⁴⁾.

وقد وجدت من خلال تتبع قراءة اليزيدي ظواهر عدة تدرج تحت باب المستوى الصرفي ومنها:

3. 1 الأسماء

3. 1. 1 الأسماء المفردة:

لقد وردت في قراءة اليزيدي بعض الأسماء المفردة يقابلها الجمع في رسم المصحف وهي على النحو الآتي:

قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الرازي، مختار الصحاح: 361، ابن الحاجب الرضي الاستربادي، شرح شافية

ابن الحاجب: 1/1، ابن منظور، لسان العرب (صرف): 226/9.

(2) ابن جني، المنصف لكتاب التصريف: 4.

(3) ابن جني، التصريف الملوكي: 5-7.

(4) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 23-24.

(5) التوبة، آية 17.

قرأ اليزيدي "مسجد" بالتوحيد⁽¹⁾، وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو وابن
محيصن، وقرأ الباقر بالجمع أي جميع المساجد⁽²⁾.

وقد وجّه السمين الحلبي⁽³⁾، قراءة اليزيدي ومن معه بالإفراد، من وجهين:
الأول: أن يراد به مسجد بعينه، وهو المسجد الحرام لقوله: ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ﴾⁽⁴⁾.

الثاني: أن يكون اسم جنس، فتتدرج فيه سائر المساجد، ويدخل المسجد
الحرام دخولاً أولياً.

قال ابن زنجلة⁽⁵⁾: "أنه إذا قرئ على الجمع، دخل المسجد الحرام فيه، وغير
المسجد الحرام، وإذا قرئ على التوحيد لم يدخل فيه غير المسجد الحرام، وإنما
عُني به المسجد الحرام فحسب"، والاختيار عند مكّي بالجمع⁽⁶⁾، وهو الاختيار نفسه
عند الطبري؛ لأنه احتمال معنى الواحد والجمع⁽⁷⁾.

ووجه من جمع: أن المشركين ليسوا بأولياء لمساجد المسلمين، لا المسجد
الحرام ولا غيره، فإذا لم يكونوا أولياءها لم تكن لهم عمارتها؛ وإنما عمارتها
للمسلمين الذين هم أولياؤه، فدخل في ذلك المسجد الحرام وغيره⁽⁸⁾.

(1) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 240.

(2) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 426/1، الطبري، تفسير الطبري: 335/6، ابن خالويه،
الحجة في القراءات السبع: 174، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 313، أبو بكر الأصبهاني،
المبسوط: 226، مكّي، التبصرة: 214، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 102، ابن الجزري،
النشر: 278/2، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 20/5.

(3) السمين الحلبي، الدر لمصون: 29/6، وينظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز:
15/3.

(4) التوبة، آية 19.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات: 316.

(6) مكّي، الكشف: 500/2، وينظر: البناء، اتحاف فضلاء البشر: 244.

(7) الطبري، تفسير الطبري: 335/6.

(8) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 317/2.

وفي قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ (1).

جاءت قراءة اليزيدي بالإفراد " وَذُرِّيَّتِنَا " على إرادة الجنس (2)، وهي قراءة أبي عمرو، وأبي بكر، وحمزة، والكسائي وخلف، وقرأ الباقر بجمع السلامة (جمع المؤنث السالم) بياناً للمعنى (3).

قال أبو علي الفارسي: " الذرِّيَّة تكون واحداً وجمعاً، فمن قرأ " وَذُرِّيَّتِنَا " على الإفراد، أراد الجمع، فاستغنى عن جمعه، لما كان جمعاً، وَمَنْ جَمَعَ فكما تجمع هذه الأسماء التي تدل على الجمع نحو: قَوْمٌ وَأَقْوَامٌ (4).

وذهب ابن زنجلة (5)، إلى أن مَنْ جمع فلأزواج، ومن وَحَّد؛ فلأن الذرِّيَّة في معنى الجمع؛ وهذا ما ذهب إليه مكي (6)، فقال: " حجة من جمع أنه حمله على المعنى؛ لأن لكل واحد ذرِّيَّة، فجمع لأنهم جماعة لا تحصى، ويقوي ذلك قوله: "من أزواجنا" بالجمع، وحجة من قرأ بالتوحيد أن الذرية تقع للجمع، فلما دلت على الجمع بلفظها، استغني عن جمعها، ويدل على وقوع " ذرِّيَّة " للجمع قوله: ﴿ وَنِيْخَشَ الَّذِينَ تَوَكَّرُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً ﴾ (7). ولفظ الجمع فيها هو الاختيار عند مكي؛ لكثرة من تناسل من المؤمنين، واتبعوا منهاج آبائهم في الإيمان.

(1) الفرقان، آية 74.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 35.

(3) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 467، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 266، الأصبهاني، المبسوط: 325، ابن غلبون، التذكرة: 391، الداني، التيسير: 133، الطوسي، التبيان: 450/7، الطبرسي، مجمع البيان: 282/7، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 82/13، الألويسي، روح المعاني: 51/10.

(4) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 216/3-217.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات: 515.

(6) مكي، الكشف: 146-147، وينظر: الطوسي، التبيان: 450/7.

(7) آل عمران، آية 38.

إذن؛ فوجه قراءة اليزيدي على الإفراد هو أنه في معنى الجمع، لقوله تعالى:
﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾⁽¹⁾، وقد احتجَّ أبو جعفر النحاس للتوحيد بقوله جلاً وعزاً:
﴿مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ﴾، ولا يكون أكثر من ذرِّيَّة آدم عليه السلام⁽²⁾.
في قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾ "خَاشِعًا" مخففة بالإفراد، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة
والكسائي والحسن والأعمش، وقرأ الباقون "خُشَعًا" على الجمع⁽⁵⁾.
وذهب الطوسي إلى أن من قرأ " خَاشِعًا" بلفظ الواحد؛ فلنقدم الفعل على
الفاعل، وذهب إلى أن معنى الخاشع في الآية: " خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ": الخاضع. من
خَشِعَ يَخْشَعُ خُشوعاً فهو خاشِعٌ، والجمعُ خُشَعٌ، وَيَخْشَعُ الرجلُ إذا نسك⁽⁶⁾.
وذكر أبو حيان أن " خُشَعًا" جمع تكسير، وجمع التكسير أكثر في كلام
العرب، وقال: "قال الفراء وأبو عبيدة كله جائز"⁽⁷⁾.

وأشار السمين الحلبي إلى أن قراءة اليزيدي ومن قرأ معه " خَاشِعًا" بالإفراد؛
جارية على اللغة الفصحى من حيث إن الفعل وما جرى مجراه إذا قُدِّم على الفاعل
وُحِدَ، تقول " تَخْشَعُ أَبْصَارُهُمْ" ولا تقول " تَخْشَعُنْ أَبْصَارُهُمْ"⁽⁸⁾.
قال مكي: "حجة من قرأ خَاشِعًا" على وزن " فاعل" موحداً، أنه لما رأى اسم
الفاعل متقدماً قد رفع فاعلاً بعده، وهو " أَبْصَارُهُمْ" أجراه مجرى الفعل المتقدم على

(1) الإسراء، آية 3.

(2) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 256/4.

(3) القمر، آية 7.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 413.

(5) الزجاج، معاني القرآن: 86/5، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 617، ابن خالويه، الحجة في
القراءات السبع: 337، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 421، ابن غلبون، التذكرة: 490،
الداني، التيسير: 167، إسماعيل الأندلسي، العنوان: 183، ابن الجوزي.

(6) الطوسي، التبيان: 443/9.

(7) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 173/8، وينظر: الفراء، معاني القرآن: 105/3،

الزمخشري، الكشاف: 432/4.

(8) السمين الحلبي، الدر المصون: 125/10.

فاعله، فوحده كما يوحد الفعل ولم تلحقه علامة تأنيث الجمع، لأن التأنيث فيه ليس بحقيقي⁽¹⁾. ويختار مكي الجمع لأن الجمع يدلُّ على التأنيث، فصار في دلالاته على التأنيث بمنزلة قولك: (خَاشِعَةٌ أَبْصَارُهُمْ) وهو رأي ابن زنجلة وأبي علي الفارسي أيضاً⁽²⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي "جِدَار" على التوحيد⁽⁴⁾، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء من السبعة، وابن محيصن من غير السبعة، وقرأ الباقر بن بضم الجيم والبدال على الجمع⁽⁵⁾.

وقراءة اليزيدي بالإفراد فيها أوجه، أحدها: أنه أراد به السُّورَ، والسُّورُ الواحد يَعُمُّ الجميعَ من المقاتلة وَيَسْتُرُهُمْ، والثاني: أنه واحد في معنى الجمع لدلالة السياق عليه، والثالث: أن كل فرقة منهم وراء جدار لا أنهم كلهم وراء جدار واحد⁽⁶⁾.

فالتوحيد على معنى أن كل فرقة منهم وراء جدار، ويجوز أن يكون أتى بالواحد والمراد الجمع؛ لأن المعنى يدل على الجمع، إذ لا يكون كلهم وراء جدار واحد، وقراءة الجمع على معنى: أن كل فرقة منهم وراء جدار، فهي جُدُرٌ كثيرة

(1) مكي، الكشف: 297/2.

(2) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، 688، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 11/4-12.

(3) الحشر، آية 14.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 413.

(5) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 632، ابن جني، المحتسب: 316/2، الداني، التيسير: 170، الطوسي، التبيان: 567/9، الطبرسي، مجمع البيان: 394/9، الزمخشري، الكشاف: 507/4، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 247/8، ابن الجزري، النشر: 386/2.

(6) السمين الحلبي، الدر المصون: 289/10.

يستترونها بها في القتال، فجمع على هذا المعنى لكثرة الجدران التي يستترونها خلفها⁽¹⁾.

وذهب ابن زنجلة: إلى أن "جذر" جمع "جدار" مثل حمار وحمر، وكتاب وكتب، فكان الجمع أشبه بلفظ ما تقدمه من التوحيد ليألف الكلام في نظم واحد، ومن قرأ "جدار" فهو -عنده- واحد يؤدي عن معنى الجمع⁽²⁾، وهو رأي يجمع بين بناء الكلمة ودلالاتها السياقية.

في قوله تعالى: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْهُ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي "بينة" على الإفراد⁽⁴⁾، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص وابن محيصن، وقرأ الباقر بالألف على الجمع "بيئات".

والبينة والبيئات: القرآن، وفي قوله: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۗ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ﴾، وهو محمد صلى الله عليه وسلم، ويقال: بَانَ الشيءُ وَأَبَانَ، إذ تبين، فهو باين ومبين، والبينة: وزنها "فيعلة" فاجتمع ياءان فأدغم أحدهما في الأخرى⁽⁵⁾.

وذكر ابن زنجلة⁽⁶⁾: أن اليزيدي قال في القراءة على الإفراد: "يعني على بصيرة، قال: وإنما كتبوها بالتاء، كما كتبوا ﴿بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽⁷⁾ بالتاء، وفي

(1) ينظر: مكى، الكشف: 316/2-317، ابن الجوزي، زاد المسير: 218/8.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات: 705-706.

(3) فاطر، آية 40.

(4) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 594، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 373.

(5) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 283/4، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 535، ابن خالويه،

الحجة في القراءات السبع: 297، مكى، الكشف: 211/2، الداني، التيسير: 148، اسماعيل

الأندلسي، العنوان: 158، المحرر الوجيز: 442/4، ابن الجزري، النشر: 352/2.

(6) ابن زنجلة، حجة القراءات: 594، وينظر: ابن منظور، لسان العرب: 73/13.

(7) هود، آية 86.

التنزيل ما يدل عليه، وهو قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾⁽¹⁾ وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾⁽²⁾.

ووجه قراءة التوحيد عند مكي أن القراءة جاءت على إرادة ما في كتاب الله، " أو ما يأتي به النبي صلى الله عليه وسلم من البراهين على صدقه، وهو وإن كان مفرداً فإنه يدل على الجمع. وكما يدل على التوحيد، أنها جاءت في مصحف ابن مسعود بالهاء، ومن قرأ بالجمع فلكثر ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الآيات والبراهين على صحة صدقه ونبوته من القرآن، ويقوي الجمع أنها في المصاحف كلها بالتاء ولو كانت موحدة، لكانت بالهاء والجمع هو الاختيار عند مكي لأن المعنى عليه والمصحف عليه⁽³⁾، ولا فرق بين القراءتين في معنى إلا الفرق الحاصل بين مدلول المفرد ومدلول الجمع.

وواضح أن هذه التوجيهات السابقة تهدف في نهاية الأمر إلى إبراز المعنى الدلالي في قراءة اليزيدي.

ومن المواضع السابقة في قراءة اليزيدي يتبين أن الاستغناء بالمفرد عن الجمع يتخذ الأنماط التالية.

1. أن الصيغة المفردة تدل على الجمع بنفسها فلا إشكال في الإفراد.
2. أن الصيغة المفردة مصدر، والمصدر يدل على الكثير بلفظة.
3. تحويل الصيغة الصرفية من الجمع إلى المفرد، لأنها مضافة إلى مفرد، فالإفراد يحقق الانسجام وتآلف الكلام، ومثل هذا التحويل تسمح به اللغة وتجزئه.

وذهب النحاة كالمبرد وابن الأنباري، وابن يعيش والسيوطي، إلى أن المفرد أصل المثني والجمع⁽⁴⁾، فاستعمال الجمع بدلالة المفرد، أمر مجازي مقصور على

(1) هود، آية 17.

(2) الأنعام، آية 56.

(3) مكي، الكشف: 211/2-212، وينظر: السمين الحلبي، الدر لمصون: 239/9.

(4) ينظر: المبرد، المقتضب: 103/2، ابن الأنباري، أسرار العربية: 48، ابن يعيش، شرح

المفصل: 51/1، السيوطي، همع الهوامع: 22/1.

بعض الأساليب التركيبية في حياتنا العملية، وهي ما يتطلبه سياق الحال
context of situation مثل: نحن أمير كذا، نحن رئيس كذا، أو غيرها مما يجنح
إليه الأفراد - أحياناً-(1).

3. 1. 2 صيغ الجمع

3. 1. 2. 1 صيغة جمع المؤنث السالم:

وهو ما جمع بألفٍ وتاءٍ مزيديتين "ك" هِنْدَات، وحكمُ هذا الجمع أن يرفع
بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثاً لفظياً، نحو
"معاوية- معاويات" أو مؤنثاً معنوياً نحو "هند- هندات" أو مؤنثاً لفظياً ومعنوياً معاً
نحو: "فاطمة- فاطمات"(2).

وقد جاءت صيغة جمع المؤنث السالم في قراءة اليزيدي بعض الاختيارات،
ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾(3).

قرأ اليزيدي(4) "ذُرِّيَّاتِهِمْ" بالجمع، مع كسر التاء نصباً على المفعولية وهي
قراءة أبي عمرو من السبعة(5).

قال مكي: "قرأ أبو عمرو" ذُرِّيَّاتِهِمْ" بالجمع لكثرة الذرية، وبكسر التاء؛ لأنه
مفعول "اتبعناهم"، وقرأ الباقر بالتوحيد في اللفظ، لأن الذرية تقع للواحد والجمع.

(1) عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي: 363.

(2) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 50، وينظر: ابن عقيل،
شرح ابن عقيل: 74/1، إميل يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب: 253.

(3) الطور، آية 21.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 413.

(5) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 333، أبو بكر الأصبهاني،

المبسوط: 415؛ ابن غلبون، التذكرة: 483، الداني، التيسير: 165، اسماعيل الأندلسي،

العنوان: 181، الزمخشري، الكشاف: 411/4؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 49/8،

ابن الجزري، النشر: 377/2.

ولفظ الجمع فيهما هو الاختيار؛ لكثرة من تناسل من المؤمنين⁽¹⁾.
ومعنى قوله: ﴿اتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾: أنه إذا دخل أهل الجنة الجنة؛ فإن كان الوالدُ أرفع درجة من ابنه، رُفِعَ ابنه إليه، وإن كان الولدُ أرفع رُفِعَ والدُه إليه⁽²⁾.
"والذرية اسم يقع على الصغير والكبير، فما أريد به الصغير قوله: ﴿قَالَ رَبُّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾⁽³⁾. وأما وقوعه على الكبار فقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

لقد تم تحويل الصيغة المفردة المؤنثة، إلى صيغة الجمع في قراءة اليزيدي وذلك حسب المعنى المتعدد الذي يستلزم صيغة دالة على هذا التعدد، فكانت صيغ جمع المؤنث السالم تقوم بهذه الوظيفة، ووجود جمع في السياق اللغوي، مما يبرر تحويل الصيغة إلى الجمع، تحقيقاً للمشكلة واللفظ.

3. 1. 2. 2 جمع التفسير

وهو ما تغيرت فيه صيغة الواحد، إما بزيادة أو بنقص أو بتبديل شكل أو بزيادة وتبديل شكل، أو بنقص وتبديل شكل⁽⁶⁾.
وهو على قسمين: جمع قلة وجمع كثرة؛ فجمع القلة يدلُّ حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية؛ ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً⁽⁷⁾.

(1) مكي، الكشف: 290/2-291، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 681، والسمين الحلبي،

الدر المصون: 511/5.

(2) الفراء، معاني القرآن: 92/3.

(3) آل عمران، آية 38.

(4) الأنعام، آية 84.

(5) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 424/3.

(6) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 178/3.

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 415/2.

وتصل جموع التكسير بقسميها إلى سبعة وعشرين بناءً، أربعة منها
موضوعة للعدد القليل وهي: (أَفْعَل) و(أَفْعَال) و(أَفْعَلَة) و(فَعْلَة) وما عدا هذه الأربعة
من جموع التكسير، فجموع كثرة⁽¹⁾.

ولقد جاءت صيغ جمع التكسير في قراءة اليزيدي تدل على الكثرة في الآيات

التالية:

وزن "فُعْل"

في قوله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾⁽²⁾.

فقد قرأ اليزيدي "رُهْنٌ" بضم الراء والهاء من غير ألف، جمع (رَهْن) كـ
"سَقْفٌ وَسُقْفٌ"⁽³⁾، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة، وابن محيصن
من غير السبعة، وقرأ الباقون بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها، جمع (رَهْن) نحو:
كَعْبٌ وَكِعَابٌ⁽⁴⁾.

ذكر السمين الحلبي⁽⁵⁾ أن: "الرَّهْنُ والرَّهَانُ عربيان والرَّهْنُ في الرَّهْنِ أكثر،
والرَّهَانُ في الخيل أكثر" وأنشدوا أيضاً على رَهْنٍ ورُهْنٍ قوله بالبيت:
أَلَيْتُ لَا نُعْطِيهِ مِنْ أِبْنَاتِنَا رُهْنًا فَيَنْفِسِيهِمْ كَرَهْنٍ أَفْسَدًا⁽⁶⁾

(1) ينظر: أبو القاسم الزجاجي، كتاب الجمل في النحو: 372، ابن هشام الأنصاري، أوضح

المسالك: 178/3، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 421-415/2.

(2) البقرة، آية 283.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 173.

(4) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 188/1، الأخفش، معاني القرآن: 206/1، ابن مجاهد،

كتاب السبعة: 195، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 104، مكي، التبصرة:

166، اسماعيل الأندلسي: العنوان: 76، ابن الجوزي، زاد المسير: 280/1، ابن الجوزي،

النشر: 227/2، الشوكاني، فتح القدير: 303/1.

(5) السمين الحلبي، الدر المصون: 679/2.

(6) البيت للأعشى وهو في ديوانه: 229، وفي ابن منظور، لسان العرب (رهن): 229/13،

وذكر في اللسان وفي ديوانه على النحو الآتي:

أَلَيْتُ لَا أُعْطِيهِ مِنْ أِبْنَاتِنَا رُهْنًا فَيَنْفِسِيهِمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

وذكرت المصادر أن أبا عمرو قال: " وإنما قرأت (فَرُهْنٌ) للفصل بين
الرهان في الخيل وبين جمع "رَهْنٌ" في غيرها"، وجمعُ "فَعَلٌ" على (فُعُلٍ) قليل
فاستغنوا بالكثير عن القليل"⁽¹⁾.

وقد رجح الزجاج قراءة "رُهْنٌ" لأنها موافقة للمصحف، وما وافق
المصحف، وصحَّ معناه، وقرأت به القراءة فهو المختار"⁽²⁾. في حين جاءت "فَرُهْنٌ"
قبيحة عند الأخفش؛ لأن "فَعْلًا" لا يجمع على "فُعُلٍ" إلا في القليل الشاذ⁽³⁾، وقلته لا
تعيبه مادام العرب قد نطقوا به.

وقد ذكر مكي حجة من قرأ بغير ألف أنه جمع "رَهْنٌ" على (رُهْنٍ) نحو
(سَقْفٌ وسَقُفٌ) و(نَحْرٌ ونُحْرٌ) وكان قياسه أرهاناً في أقل العدد، ولكن استغنوا بالقليل
عن الكثير في قولهم: "رَسَنٌ وأرسان" وأصل "رَهْنٌ" المصدر في قولهم
"رهينة"⁽⁴⁾.

وقال الفراء "الرُهْنٌ" جمع الجمع: "رَهْنٌ ورِهَانٌ ثم رُهْنٌ، كما تقول ثمرة
وثمار وثمر"⁽⁵⁾.

وقد أشار سيبويه في كتابه إلى صيغة "فُعُلٍ" إذ قال " وقد كُسِرَ شيء منه
على (فُعُلٍ) شُبّه بالأسماء لأن البناء واحدٌ، وهو ك نذير ونُدُر، وجديد، وجدد"⁽⁶⁾.
وصيغة "فُعُلٍ" مطرد في كل اسم رباعي، وقد زيد قبل آخره مدّة، بشرط
كونه صحيح الآخر، وَغَيْرُ مضاعفٍ إن كانت المدّة ألفاً، ولا فرق في ذلك بين

(1) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 152، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 408/3-

409، السمين الحلبي، الدر المصون: 679/2، أبو حيان الأندلسي: 371/2.

(2) الزجاج، معاني القرآن: 366/1.

(3) الأخفش، معاني القرآن: 206/1.

(4) مكي، الكشف: 322/1-323، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 152، أبو حيان

الأندلسي، البحر المحيط: 371/2، السمين الحلبي، الدر المصون: 66/5.

(5) الفراء، معاني القرآن: 188/1.

(6) سيبويه، الكتاب: 635/3.

المذكر والمؤنث، نحو قَدَّالٌ⁽¹⁾ وقُدِّلٌ وحِمَارٌ وحُمُرٌ..⁽²⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾: "خطاياكم" على وزن عطاياكم، جمع تكسير، مفعولاً لـ "نغفر" وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن محيصن، وقرأ الباقر بن جمع السلامة وكسر التاء نصباً على المفعولية⁽⁵⁾.

1. جاءت قراءة اليزيدي "خطايا"⁽⁶⁾ جمع خطيئة، على وزن "قَعِيْلَةٌ" من الخَطَأِ، والخطأ: العدول عن القصد، وأصلها "خطأئ" بياء مكسورة هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لام الكلمة.

2. ثم أبدلت الياء المكسورة همزة كما تبدل في صحائف فصار "خطائيء" بهزتين في آخره الأولى مكسورة والثانية مضمومة على وزن "فعائل".

3. ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لعلها تصريفية، وهي أن الياء الهمزة المتطرفة بعد همزة مكسورة تبدل ياء فصار الجمع "خطائيء".

4. ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف.

5. ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار "خطاءا" بألفين بينهما همزة.

6. ثم أبدلت الهمزة التي بين الألفين ياء فصارت "خطايا" وهي على النحو الآتي:

(1) قَدَّلَ: القَدَّالُ: جَمَاعٌ مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَالْجَمْعُ أَقْدَلَةٌ وَقُدِّلٌ، يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ،

لسان العرب (قَدَّلَ): 659/11.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 421.

(3) الأعراف، آية 161.

(4) ينظر، السمين الحلبي، الدر المصون: 491/5، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 231.

(5) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 295، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 166،

أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 215، الداني، التيسير: 93، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 98،

الطوسي، التبيان: 9/5، ابن الجوزي، زاد المسير: 211/3، ابن الجزري، النشر: 272/2.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 407/4، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 299،

أمين علي السيد، في علم الصرف: 129.

خطايء ← خطائيء ← خطاء ← خطايا

وقد ذهب مكّي وابن زنجلة في قراءة اليزيدي ومن قرأ معه: أن خطايا أكثر من الخطيئات؛ لدلالة الصيغة على الكثرة المناسبة للمعنى، فالمعنى قَادَ اليزيدي إلى هذا الاختيار⁽¹⁾، ولا فرق في المعنى بين القراءتين اللتين جاءتا بصيغة الجمع.

وزن (فُعَل)

ومن أمثلة جمع الكثرة في قراءة اليزيدي

قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي " وأُخْرٌ " بضم الهمزة جمع (أخرى) كالكُبُرَى والكُبُرُ، وهو على وزن فُعَل⁽³⁾، جمع الاسم على " فَعَلَّة " أو على " فُعَلَى " ⁽⁴⁾، وهو مبتدأ و " من شكله " في موضع الصفة، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب، وقرأ الباقون بالفتح والمد على الإفراد⁽⁵⁾.

وحجة ابن زنجلة في قراءة " أُخْرٌ " على الجمع أن " الأخر " قد نعتت بالجمع، فدلَّ على أن المنعوت جمع مثله⁽⁶⁾، ولكثرة أصناف العذاب التي يعذبون بها غير الحميم والغساق، ويجوز أن يكون أراد بـ " أُخْرٌ " الزمهير ولكن جمع؛ لأن بعضه أشد برداً من بعض، وهو أجناس في معناه، وواحد في لفظه، فجمع على المعنى⁽⁷⁾.

(1) ينظر: مكّي، الكشف: 480/1، ابن زنجلة، حجة القراءات: 299.

(2) ص، آية 58.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 373.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 421/2.

(5) ينظر: ابن غلبون، التذكرة: 442، الداني، التيسير: 152، الزمخشري،

الكشاف: 101/4، الطبرسي، مجمع البيان: 751/8، الرازي، تفسير الفخر

الرازي: 221/26، مكّي، الكشف: 233/2، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 388/7،

ابن الجزري، النشر: 361/2.

(6) ابن زنجلة، حجة القراءات: 615.

(7) مكّي، الكشف: 233/2، وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 331/3، 332.

ويبين هذا التوجيه؛ الحرية التي تتيحها اللغة للمتكلم من حيث الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى في آن واحد، وعدم التقيد بمنحى واحد يتقيد به المتكلم. ويبدو من كلام المحدثين من علماء اللغة العربية أن اللغة العربية، تفوق اللغات السامية الأخرى بكثرة أوزان جموع التكسير فيها، فوزن "فعل" في العربية مثل " طَلَّ " يقابل في الحبشية " Ketal"، ويقابل وزن " فعول" في العربية وزن "فعول" في الحبشية مثل: Welud = أطفال، جمع = wald⁽¹⁾.

3. 2 المشتقات

3. 2. 1 اسم الفاعل.

وهو وصف يؤخذ من الفعل المضارع المبني للفاعل؛ للدلالة على من أحدث الفعل⁽²⁾، وعرفه ابن السراج: بأنه الذي يعمل عمل الفعل، وهو الذي يجري على فعله ويطرّد القياس فيه ويذكر ويؤنّث، وتدخله الألف واللام ويجمع بالواو والنون⁽³⁾، وتشترك فيه معظم الساميات⁽⁴⁾.

وقد وردت بضع قراءات على وجوه صرفية في باب المشتقات، وفي أولها اسم الفاعل، ومن هذه القراءات: قوله تعالى: ﴿ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْنَعٌ ﴾⁽⁵⁾.

قرأ اليزيدي " فَمُسْتَقَرٌّ " بكسر القاف، اسم فاعل⁽⁶⁾، وهي قراءة ابن كثير، وأبي

(1) رمضان عبد التواب، في قواعد الساميان: 339، 340.

(2) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 114.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: 1/122، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، تسهيل

الفوائد وتكميل المقاصد: 2/398، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 1/153، ابن

هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 413.

(4) يحيى عبابنه، منهج أبي حيان: 236.

(5) الأنعام، آية 98.

(6) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 263، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 2/326،

البناء، اتحاف فضلاء البشر: 214.

عمرو، وقرأ الباقون بفتحها " مستقر " مكاناً أو مصدرًا⁽¹⁾.

وقد وصف السمين الحلبي قراءة اليزيدي ومن معه " مستقرًا " بكسر القاف، اسم فاعل، والمراد به الأشخاص، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي " فمنكم مستقر " إما في الأصلاب أو في البطون أو القبور، وعلى هذه القراءة تتناسق " ومستودع " بفتح الدال⁽²⁾، وأكثر أهل التفسير يقولون: المستقر ما كان في الرحم، والمستودع ما كان في الصلب⁽³⁾.

وهي من حيث اللغة: قرَّ الشيء يقرُّ، واستقرَّ يستقرُّ، بمعنى واحد، وحجة اليزيدي ذكرها ابن زنجلة⁽⁴⁾ في حجة فقال: " وحجتهم ذكرها اليزيدي فقال: " فمستقر في الرحم (يعني الولد) ومستودع في أصلاب الرجال، كما تقول: هذا ولد مستقر في رحم أمه، وأنا مستقر في مكان كذا".

فكما بُني " قرَّ " على (أفعلت) " بُني " " استقرَّ " على " استفعلت " ⁽⁵⁾، وجاء اختيار اليزيدي بصيغة اسم الفاعل بكسر القاف، بمعنى القار، والخبر مضمرة وتقديره: منكم مستقر ليؤدي معنى يتحملة نص الآية، وإن تعددت الآراء في تفسير القراءة. - وفي قوله تعالى: ﴿ أَقْتَلْتُمْ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾⁽⁶⁾.

قرأ اليزيدي " زاكية " بألف بعد الزاي، وتخفيف الياء، اسم فاعل من " زكا"، أي طاهرة من الذنوب⁽⁷⁾، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وقرأ الباقون

(1) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 308/1، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 263، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 146، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 199، ابن غلبون، التذكرة: 259، مكى، التبصرة: 196، الداني، التيسير: 87، ابن الجزري، النشر: 260/2.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون: 66/5.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 46/7-47.

(4) ابن زنجلة، حجة القراءات: 263، وينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 85/2، مكى، الكشف: 442/1.

(5) الطوسي، التبيان: 213/4، وينظر: الطبرسي، مجمع البيان: 744/7.

(6) الكهف، آية 74.

(7) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 142/6، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 293.

بتشديد الياء من غير ألف، أُخرج إلى " فَعِيلَة " للمبالغة⁽¹⁾.
 وزكّية وزاكية لغتان، وهما بمعنى سالحة تقيّة، أي أن القراءتين بمعنى
 واحد⁽²⁾، وقد ذكر الطوسي في التبيان قول أبي عمرو: معنى زاكية وزكّية، فقال: "
 الزاكية التي لم تذنّب قط، والزكّية التي أذنبت ثم تابت"⁽³⁾.
 ووصف أبو حيان "زكّية" بغير ألف، وبتشديد الياء بأنها أبلغ: من (زاكية)؛ لأن
 "فَعِيلًا" المحوّل من "فاعل" يدل على المبالغة⁽⁴⁾.

ومن ناحية دلالية، القراءتان بمعنى واحد، كالقاسية والقسية، ومعنى الزاكية
 والزكّية: التي لم تجن شيئاً، ولم يجد الطبري فرقاً بين القراءتين، فبأي القراءتين قرأ
 القارئ، فهو مصيب⁽⁵⁾.

وقرأ اليزيدي على صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي في قوله تعالى:
 ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾⁽⁶⁾.

فقد قرأ بالقصر وتشديد الجيم، "معجّزين" اسم فاعل من "عجّزه" معدى
 "عجّز"، أي: قاصدين التعجيز بالإبطال⁽⁷⁾.

وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن، وقرأ الباكون بالمد
 والتخفيف اسم فاعل من "عاجّزه" "فأعجّزه" و"عجّزه" إذا سبقه فسبقه؛ لأن كلاً من

(1) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 155/2، الطبري، تفسير الطبري: 258/8، ابن مجاهد،
 كتاب السبعة: 395، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 228، مكي، الكشف: 68/2،
 الداني، التيسر: 118، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 124، الزمخشري،
 الكشاف: 736/2، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 142/6.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات: 424، وينظر: مكي، الكشف: 68/2.

(3) الطوسي، التبيان: 65/7.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 142/6.

(5) الطبري، تفسير الطبري: 258/8.

(6) الحج، آية 51.

(7) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 316.

الفريقين يطلب إبطال حجج خصمه⁽¹⁾.

وحجة اليزيدي ومن وافقه في هذه القراءة، أنه حملة على معنى "مثبطين" أي: يثبّطون الناس عن اتباع النبي، وهو بمعنى: يحببون إليهم ترك اتباع النبي - صلى الله عليه وسلم-⁽²⁾.

وهذا كقولهم أيضاً "جَهَلْتُهُ" نسبته إلى الجَهْل و"فَسَقَّتُهُ" نسبته إلى الفِسْق⁽³⁾. وحجة من قرأ بالألف أنه على معنى مشاقين الله، وقيل: معناه معاندين الله، وهو الاختيار عند مكي، لأن الأكثر عليه⁽⁴⁾. أي أنه عمد إلى التداول والشهرة وكثرة الاستعمال بين القراء.

3. 2. 2 صيغ المبالغة

صيغ المبالغة: هي صيغ مأخوذة من اسم الفاعل، للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، ويرى بعضهم أنها لا تجيء إلا من الثلاثي المتعدي واللازم المبني للمعلوم⁽⁵⁾.

ومن مواضعها في قراءة اليزيدي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 433/3، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 308، مكي، التبصرة: 602-603، الداني، التيسير: 128، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 135، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 945/2، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 351/6، ابن الجزري، النشر: 327/3.

(2) مكي، الكشف: 122/2-123، وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 175/3.

(3) ابن زنجلة، حجة القراءات: 480-481، وينظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة: 175/3.

(4) مكي، الكشف: 122/2-123.

(5) ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي: 115، وخديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 269، محمد منال عبد اللطيف، المدخل إلى علم الصرف: 51-52، عبد الحميد السيد، المغني في علم الصرف: 204.

(6) البقرة، آية 143.

قرأ اليزيدي "لرؤف" بقصر الهمزة على وزن "فعل" من غير واو، على وزن "ندس" و"لرغف"⁽¹⁾، وهي قراءة: أبي عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر: "لرؤوف" على وزن "لرغوف"⁽²⁾.
و"فَعُول" بناء أكثر في كلام العرب من بناء "فَعْل"، وأن ذلك لغة غالبية على أهل الحجاز⁽³⁾.

وحجة ابن زنجلة في قراءة "لرؤوف" أن هذا أبلغ في المدح كما تقول "رجل حذق ويقظ" للمبالغة⁽⁴⁾، وقال مكي: هما لغتان يأتي اسم الفاعل على "فَعُول" وعلى "فَعْل" لكن باب "فَعُول" أكثر في الاستعمال، والقراءتان متوازنتان، لكن حذف الواو أخف في القراءة وإثباتها أكثر في الاستعمال لنظائره⁽⁵⁾.
وقد ذهبت صالحه آل غنيم إلى أن صيغة: "رؤف" مجازية، وتابعت أبا حيان الأندلسي، وأبا علي الفارسي على ذلك، وذهبت إلى أن صيغة "رؤوف" أشبه ما تكون بلهجات القبائل البدوية لما فيها من إشباع لصوت الضمة الذي يخفف من حدة سرعتهم في الأداء، ولما فيها من نبر المقطع الأخير وهو ما تحرص عليه القبائل البدوية⁽⁶⁾.

(1) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 149.

(2) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 171، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة:

385/1، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 137، مكي، التبصرة: 155، ابن عطية

الأندلسي، المحرر الوجيز: 221/1، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 72، العكبري، التبيان

في إعراب القرآن: 124/1، ابن الجزري، النشر: 223/2.

(3) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 385/1.

(4) ابن زنجلة، حجة القراءات: 116.

(5) مكي، الكشف: 266/1-267، وينظر: ابن الجوزي، زاد المسير: 135/1.

(6) صالحه راشد آل غنيم، اللهجات في الكتاب لسبويه أصواتاً وبنية: 482-485.

3.3 المصادر

عرّف ابن هشام الأنصاري المصدر بأنه الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل كالضرب والإكرام⁽¹⁾.

وهو في عُرْف المحدثين: الاسم الدال على مجرد الحدث⁽²⁾، أي : اسم الحدث الذي تحمله مادة الكلمة في أصولها الصامتة، وهو لا يأتي إلا من مادة مخصبة، أي يمكن الاشتقاق منها قياسياً⁽³⁾، وتتشرك فيه معظم الساميات⁽⁴⁾.

وليس للمصدر أوزان قياسية شاملة، مما جعل عبد الصبور شاهين يقرر أن أوزانه جميعها أوزان سماعية، حتى ما كان منها كثير الوقوع⁽⁵⁾، وهذا رأي قديم⁽⁶⁾. فالحكم الفاصل هو الاستعمال اللغوي عند العرب.

ومن الأوزان التي جاءت عليها المصادر في قراءة اليزيدي ما يلي:

1. (فَعَل)

في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾⁽⁷⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁸⁾ "خَلَقَهُ" بإسكان اللام، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وجاءت قراءة الجمهور بفتحها⁽⁹⁾.

-
- (1) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، وبيل الصدى: 167.
 - (2) عبد الغني الدقر، معجم النحو: 343.
 - (3) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 109.
 - (4) ينظر: رمضان عبد التّواب، في قواعد الساميات: 339-340، يحيى عباينة، منهج أبي حيان: 254.
 - (5) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 109، وينظر، آمنه الزعبي، المصدر في اللغة العربية، دراسة تاريخية وصفية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب، جامعة عين شمس: 1994 ص 70.
 - (6) نور الدين الجامي، الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: 189/2.
 - (7) السجدة، آية 7.
 - (8) البناء، إتحاف فضلاء البشر: 351.
 - (9) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 516، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 587، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 354، الداني، التيسير،: 144، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 153،

وجاءت قراءة اليزيدي ومن معه على تقدير: الذي أحسنَ كلَّ شيءٍ، أي جعلهم يحسنونه، والمعنى أنه الهمهم جميع ما يحتاجون إليه، ويجوز أن يكون على البديل، والمعنى: أحسنَ كلَّ شيءٍ، ويجوز أن يكون على المصدر وتقديره: الذي خلَقَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ، وهو على وزن (فعل)، ومن فتح اللام جعله فعلاً ماضياً، ومعناه: أحسنَ الله كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ على إرادته ومشيئته⁽¹⁾.

قال مكي: "من قرأ بإسكان اللام جعلوه مصدراً، عمل فيه ما دلَّ عليه الكلام المتقدم، كأن قوله "أحسنَ كلَّ شيءٍ" دلَّ على خلَقَ كل شيء خَلَقًا، ومعناه: أتقن كل شيء خَلَقَهُ، والهاء تعود على اسم الله جلَّ ذكره، أو على (كلُّ)⁽²⁾.

وقد ذكرت وسيمة المنصور: أن من يتتبع دراسة القدماء لصيغة (فعل) يجد أنهم ربطوا الصيغة بالفعل الثلاثي المجرد، من حيث التعدّي واللزوم، وأنهم غلبوا ورود المصادر بوزن (فعل) في المتعدي وجعلوه قياسياً، وتكون أفعالها بوزن (فعلَ يَفْعَلُ)، و(فعلَ يَفْعَلُ) و(فعلَ يَفْعَلُ)⁽³⁾.

قال سيبويه في ذلك: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: (فعلَ يَفْعَلُ)، و(فعلَ يَفْعَلُ) و(فعلَ يَفْعَلُ) ويكون المصدر فعلاً والاسم فاعلاً"⁽⁴⁾.

2. (فَعَال) و (فِعَال)

قرأ اليزيدي صيغة المصدر على وزن (فَعَال)

في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾⁽⁵⁾.

= الزمخشري، الكشاف: 3/508، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/1048، أبو حيان

الأندلسي، البحر المحيط: 7/194، ابن الجزري، النشر: 2/347.

(1) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 567، الطوسي، التبيان: 4/294، ابن الجوزي، زاد

المسير: 6/179، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 7/194.

(2) مكي، الكشاف: 2/191، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 567.

(3) وسيمة المنصور، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي: 137.

(4) سيبويه، الكتاب: 4/5.

(5) الأنعام، آية 141.

جاءت قراءة اليزيدي⁽¹⁾ في هذه الآية (حَصَادِهِ) بفتح الحاء، وهي لغة أهل نجد، وقرأ بها معه: أبو عمرو بن العلاء، وابن عامر، وابن محيصن ويعقوب، في حين جاءت قراءة ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي: (حِصَادِهِ) بكسر الحاء، وهو الأصل عند سيبويه⁽²⁾، وهي لغة أهل الحجاز⁽³⁾.

والحصاد: بفتح الحاء وكسرهما لغتان في المصدر، مثل: جَدَاد، وِجْدَاد⁽⁴⁾. قال سيبويه: "جاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان، على مثال (فَعَالٍ) نحو: الصَّرَامُ، والجِدَادُ، والقِطَاعُ والحِصَادُ، وربما دخلت اللغتان في بعض هذا، فكان فيه (فَعَالٌ وفَعَالٌ)⁽⁵⁾".

3. (فُعَلٌ) و (فُعَلٌ)

قرأ اليزيدي صيغة المصدر على وزن (فُعَلٌ) .

في قوله تعالى: ﴿عُدْرًا أَوْ نُذْرًا﴾⁽⁶⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁷⁾ "نُذْرًا" بسكون الذال وهو مصدر، والإسكان لغة تميم وأسد وعامة قيس، وهي قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف⁽⁸⁾.

(1) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 219.

(2) سيبويه، الكتاب: 12/4.

(3) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 271، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 151، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط،: 204، ابن غلبون، التذكرة: 265، مكي، التبصرة: 141، الداني، التيسير: 89، الرازي، تفسير الفخر الرازي: 13/ 224، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 237/4. ابن الجزري، النشر: 266/2.

(4) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 297/2، الطوسي، التبيان: 4/294، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 237/4.

(5) سيبويه، الكتاب: 12/4.

(6) المرسلات، آية 6.

(7) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 143.

(8) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 666، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 360، الطبري، تفسير الطبري: 12/382، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 456، ابن غلبون، التذكرة: 527، مكي، التبصرة،: 368، اسماعيل الأندلسي، العنوان،: 202/ الطبرسي،

والنُذْرُ والنُّذْرُ: بالتثقيف والتخفيف عند مكّي وغيره من علماء القراءات لغتان، وهما مصدران بمعنى (الإندار)⁽¹⁾، والتخفيف فيهما أعجب إلى الطبري، لأنهما مصدران بمعنى الإعذار والإندار⁽²⁾.

قال الزجاج: (العُذْرُ والعُدْرُ، والنُّذْرُ والنُذْرُ) بمعنى واحد، ومعناها المصدر: ويعني: عذراً من الله إلى عباده، ونُذراً إليهم من عذابه⁽³⁾.

وقد تشير مسألة اختلاف الحركات الصائتة التي تعتور مصادر الفعل الثلاثي إلى قضية أخرى، وهي (السمع والقياس) في مصادر الفعل الثلاثي التي حاول القدامى تفصيلها، فقال أكثرهم بالقياس، وذهب بعضهم إلى أن مصادر الفعل الثلاثي سماعية⁽⁴⁾، وذهب بعض المحدثين إلى أن مصادر الفعل الثلاثي سماعية، وإن كان فيها بعض القياس⁽⁵⁾.

4. (مَفْعَل) و(مَفْعِل):

قرأ اليزيدي صيغة المصدر على وزن (مَفْعَل).

في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطَّعَ الْفَجْرِ﴾⁽⁶⁾

= مجمع البيان: 627/10، الرازي، تفسير الفخر الرازي،: 268/30، ابن الجزري، النشر: 217/2.

(1) مكّي، الكشف: 335/2، وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع،: 4/89-90، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،: 396/8.

(2) الطبري، تفسير الطبري: 382/12، وينظر: الفراء، معاني القرآن: 222/3، الطوسي، التبيان: 222/10.

(3) الزجاج، معاني القرآن: 666/5، الماوردي، النكت والعيون تفسير الماوردي: 177/6

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب: 4/5-25، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 260/2-262، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 118-115/2.

(5) عبده الراجحي، التطبيق الصرفي: 66-68، يحيى عابنه، منهج أبي حيان: 235.

(6) القدر، آية 6.

قرأ اليزيدي⁽¹⁾ "مَطَّلَع" بفتح اللام، وهي لغة أهل الحجاز، وقرأ بها أيضاً: ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم وحمزة، وأبو جعفر، في حين جاءت قراءة الكسائي وخلف والأعمش، وابن محيصن (مَطَّلَع) بكسر اللام⁽²⁾.

ذكر الفراء⁽³⁾ أن الفتح لغة العوام وهي أقوى في قياس العربية عنده، في حين رجح الطبري⁽⁴⁾ قراءة اليزيدي؛ وذلك أن (المَطَّلَع) بالفتح من الطلوع، و(المَطَّلَع) بالكسر من الموضع الذي تَطَّلَعُ منه، ولا معنى لاسم المكان الذي تطلع منه في هذه الآية. وهذا ما ذهب إليه العكبري⁽⁵⁾، وذكر أن الفتح والكسر في (مطلع) لغتان، والفتح أقيس عنده.

وقد فسر ابن زنجله⁽⁶⁾ قراءة اليزيدي ومن وافقه فيها، فذكر أن (مَطَّلَع) بفتح اللام يعني: طلوع الفجر، وهو المصدر من (طلعت الشمس مَطَّلَعاً وطلوعاً) والمعنى: سلامٌ هي حتى طلوعه، وإلى وقت طلوعه. كما أشار إلى أن كل ما كان على (فَعَل يَفْعَل) مثل: قَتَلَ يَقْتُلُ، وطلَّعَ يَطْلَعُ، فالمصدر والمكان على (مَفْعَل) بفتح العين نحو المَقْتَل والمَذْخَل.

في حين وجه أبو حيان⁽⁷⁾ القراءتين على أنهما مصدران في لغة بني تميم، فقد قال: "المصدر بالفتح، وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز" وقصد بموضع الطلوع اسم المكان من (طَلَّع) (مَطَّلَع).

(1) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 442.

(2) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 280/3، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 693، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 374، أبو بكر الأصبهاني المبسوط: 475، ابن غلبون، التذكرة: 549، مكى، الكشف: 2/385، الداني، التيسير: 182، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 211، ابن الجزري، النشر: 2/403.

(3) الفراء، معاني القرآن: 280/3.

(4) الطبري، تفسير الطبري: 12/654.

(5) أبو بقاء العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 2/296.

(6) ابن زنجلة، حجة القراءات،: 768، وينظر: مكى، الكشف: 2/385، الرضوي

الاستربادي، شرح الشافية: 1/181.

(7) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 8/493.

5. (فَعَلَ) و (فُعِلَ)

قرأ اليزيدي صيغة المصدر "رَشَدًا" على وزن (فَعَلَ).

في قوله تعالى: ﴿أَنْ تُعَلِّمَنَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾ "رَشَدًا" بفتح الراء والشين، على وزن (فَعَلَ)، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب والحسن، وقرأ الجمهور بضم الراء وسكون الشين "رُشْدًا"، وهما لغتان كالبُخْل والبَخَل⁽³⁾.

ويرى مكي أن (الرُشْد والرَشْد) لغتان، ويقوي قراءة اليزيدي ومن وافقه بالفتح، إجماعهم على الفتح في قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رُشْدًا﴾⁽⁴⁾. والاختيار عند مكي قراءة الضم؛ لأن الجماعة عليه. ومعنى الآية: أن تعلمني أمراً ذا رُشْد، وعِلماً ذا رُشْد مما عَلِمْتَهُ⁽⁵⁾، في حين رجَّح أبو علي الفارسي قراءة اليزيدي بالفتح، لأنهم اتفقوا في قوله: "فأولئك تحروا رُشْدًا"⁽⁶⁾.

قال السمين الحلبي: "هما لغتان في المصدر، كالبُخْل والبَخَل، والسُّقْم والسَّقَم، والحُزْن والحَزَن"، وذكر أن أبا عمرو بن العلاء قال: "الرُشْد بضمة وسكون، الصَّلَاح في النظر، وبفتحتين: الدين"⁽⁷⁾.

(1) الكهف، آية 66.

(2) ينظر: أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط: 140/6، البناء، واتحاف فضلاء البشر: 292.

(3) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 301/3، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 293، ابن خالويه، الحجة

في القراءات السبع،: 226، ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات: 81،

أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 279/ ابن غلبون، التذكرة: 344، الداني، التيسير: 117،

اسماعيل الأندلسي، العنوان: 123، الزمخشري، الكشاف: 733/2، ابن الجزري، النشر:

311/2.

(4) الجن، آية 14.

(5) مكي: الكشف، 66/2-67، وينظر الطوسي/التيبان: 61/7-62.

(6) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 92/3-93، وينظر: أبوحيان الأندلسي، البحر

المحيط: 140/6.

(7) السمين الحلبي، الدر المصون: 457/5.

وبهذا يكون "رَشَدًا" في قراءة اليزيدي مصدرًا، والقراءتان صيغتان في المصدر، وقد جاء القرآن بهما.

3. 4 التذكير والتأنيث

تُشعر اللغة المتكلمين بأن المسند إليه مذكرٌ أو مؤنث، عندما لا يذكر صراحة بلاحة للفعل، أو سابقة له، ويجيء اختلاف القراءات في التذكير والتأنيث لاختلاف اللهجات. وقد جاءت قراءة اليزيدي على التأنيث فقط، ولم أجد له من خلال بحثي قراءات قرأ بها على التذكير، ومن قضايا التأنيث عند اليزيدي ما يلي:-
في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِّنْ صَابِرَةٍ يَغْلِبُوا مِثْلَيْنِ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾: "فإن تكن" بالتأنيث، وهي قراءة: ابن كثير ونافع وابن عامر، وأبي عمرو والحسن والأعرج، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي "فإن يكن" بالياء على التذكير للفصل بالظرف، ولأن التأنيث مجازي⁽³⁾.

وقد جاءت قراءة اليزيدي ومن معه حملاً على لفظ المائة، واختيار التأنيث لقوله (صابرة) فأكد لفظ التأنيث بتأنيث الصفة، فقوي لفظ التأنيث فيه⁽⁴⁾. وقد فسر اليزيدي قراءته وقراءة أبي عمرو؛ إلى أنه لما نعتها بالتأنيث - صابرة - وجب أن يكون فعلها بلفظ التأنيث، لأن المذكر لا ينعت به المؤنث⁽⁵⁾.

(1) الأنفال، آية 66.

(2) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 313، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 238.

(3) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 424/2، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 308، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 172، مكى، الكشف: 495/1، الداني، التيسير: 96، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 512/4، ابن الجزري، النشر: 277/2، الألويسي، روح المعاني: 227/5.

(4) ينظر: مكى، الكشف: 495، السمين الحلبي، الدر المصون: 635/5-636.

(5) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 424/2، ابن زنجلة، حجة القراءات: 313، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 172.

وقد وجه أبو علي الفارسي⁽¹⁾ قراءة اليزيدي؛ على أنها أشد مشاكلة لقوله "صابرة" فحملة على اللفظ، واللفظ مؤنث، وكلا القراءتين حسن عند أبي علي الفارسي.

وقرأ على التأنيث في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ "وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ" بالتأنيث؛ لإسناده إلى الشفاعة، وهي مؤنثة لفظاً، وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب، وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي "وَلَا يَقْبَلُ" بالياء" على التنكير⁽⁴⁾.

والأكثر في استعمال العرب: التاء، ولكن التنكير جائز فصيح؛ لأن الفاعل مؤنث تأنيثاً مجازياً، وحسنه، الفصل بين الفعل (يقبل) ونائب الفاعل (شفاعة)⁽⁵⁾.

وقد أجاز أبو جعفر النحاس قراءة اليزيدي، ومن معه بالتأنيث، لأن الشفاعة مؤنثة، في حين رجح التنكير لأن الشفاعة بمعنى التشفع. كما تقول (موعظة) و(وعظ)، و(شفاعة) و(تشفع) بمعنى واحد. فلذلك جاز التنكير والتأنيث على اللفظ والمعنى⁽⁶⁾.

وعلى هذا تكون قراءة اليزيدي قد جاءت على التأنيث؛ لتأنيث لفظ الشفاعة، وهو الأصل.

في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدِ﴾⁽⁷⁾.

(1) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 307/2-308.

(2) البقرة، آية 48.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 135.

(4) ينظر، ابن مجاهد: كتاب السبعة: 154، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 76، أبو بكر

الأصبهاني، المبسوط: 129، الداني، التيسير: 63، اسماعيل الأندلسي، العنوان:

69، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 1/380، ابن الجزري، النشر: 2/212.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 1/348.

(6) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 1/221-222، وينظر، ابن زنجلة: حجة القراءات:

95، مكى، الكشف: 1/238، الطوسي، التبيان: 1/385-460، الطبرسي، مجمع البيان:

1/221-222، أبو حيان الأندلسي، النهر المآد من البحر المحيط: 1/120.

(7) الأحزاب، آية 52.

قرأ اليزيدي⁽¹⁾ "لاتحلُّ" بالتاء على تأنيث الفعل، وهي قراءة أبي عمرو، ويعقوب والحسن. وجاءت قراءة الجمهور بالتذكير للفصل بين الفعل (يحلُّ) والمسند إليه (النساء)⁽²⁾.

وقد جاءت قراءة اليزيدي بالتأنيث حملاً على لفظ النساء، وهو مؤنث تأنيثاً حقيقياً، والتقدير عنده ومن قرأ معه "جماعة النساء"⁽³⁾.

والتذكير والتأنيث عند أبي علي الفارسي حسنٌ، معتمداً في ذلك على تأنيث جمع النساء، نحو: الجمال، والجدوع. فالتذكير حسنٌ، والتأنيث حسنٌ⁽⁴⁾، في حين نجد أن الاختيار عند مكي التذكير؛ لأن الجماعة عليه⁽⁵⁾.

ونقول هنا أيضاً إن قراءة اليزيدي (تحل) بالتاء جاءت على التأنيث؛ لأن التقدير الذي ذهب إليه يتطلب فاعلاً مؤنثاً.

ومن ناحية دلالية فسر الطبري قراءة الجمهور على التذكير (يحل) بالياء بمعنى: لا يحل لك شيء من النساء بعد، وفسر قراءة اليزيدي ومن قرأ معه، (تحل) بالتاء على معنى: أنه فعلٌ للنساء، والنساء جمعٌ للكثير منهن، وأولى القراءتين بالصواب عند الطبري قراءة الجمهور على التذكير؛ لإجماع الحجة من القراء على القراءة بها، وشدوذ من خالفهم⁽⁶⁾.

(1) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 356.

(2) ينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن: 322/3، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 523، الطبري، تفسير الطبري: 318/10، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 291، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 359، ابن غلبون، التذكرة: 421، الداني، التيسير: 145، الزمخشري، الكشاف: 552/3، ابن الجزري، النشر: 349/2، الشوكاني، فتح القدير: 293/4.

(3) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة: 286/3، الطوسي، التبيان: 321/8، السمين الحلبي، الدر المصون: 137/9.

(4) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 286/3.

(5) مكي، الكشف: 199/2، وينظر، ابن زنجلة، حجة القراءات: 579.

(6) الطبري، تفسير الطبري: 318/10.

في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾ "أن تكون" بالتاء على تأنيث لفظ الجمع (أسرى)، وهي قراءة: أبي عمرو وسهل ويعقوب وأبي جعفر والحسن. في حين قرأ ابن عامر ونافع وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: "أن يكون" بالتذكير على المعنى⁽³⁾.
وقد جاءت قراءة اليزيدي بالتأنيث حملاً على لفظ (الأسرى)؛ لأن الأسرى وإن كان المراد به التذكير، فهو مؤنث تأنيثاً غير حقيقي، لأن الأسرى فعلٌ للرجال، وليس للنساء، تقول: النساء يَفْعَلْنَ، ولا تقول: الأسرى يَفْعَلْنَ، فتذكير فعلهم أحسن، والتأنيث عند أبي على الفارسي على المجاز، فهو مؤنث في اللفظ. ومن قرأ بالتذكير؛ لأن الأسرى مذكر في المعنى⁽⁴⁾.
في قوله تعالى: ﴿ يَتَفَيَّأُ ظِلَّاهُ ﴾⁽⁵⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁶⁾ "تتفياً" بالتأنيث وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب. وجاءت قراءة الجمهور بالتذكير؛ لأن تأنيثه مجازي⁽⁷⁾.

(1) الأنفال، آية 67.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 239.

(3) ينظر، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 309، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 173، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 223، ابن

غلبون، التذكرة: 284، مكي، التبصرة: 213، الداني، التيسير: 97، اسماعيل

الأندلسي، العنوان: 101، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط:

514/4، ابن الجزري، النشر: 277/2.

(4) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 309/2، وينظر، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن:

196/2.

(5) النحل، آية 48.

(6) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 278.

(7) ينظر، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 373، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 211، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 264، ابن جني، المحتسب: 10/2، ابن غلبون، التذكرة: 329

اسماعيل الأندلسي، العنوان: 117-118، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 297/2، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 480/5، ابن الجزري، النشر: 304/2.

و (تنفياً) تتفعل: من الفيء وهو الرجوع يقال: فاء الظلُ يقيءُ فياً: رجع وعاد بعدما نسخه ضياء الشمس، فالنفيؤ لا يكون إلا بالعشي وما انصرفت عنه الشمس، والظل ما يكون بالغاوة وهو ما لم تتله⁽¹⁾.

وقد وجّه ابن زنجلة قراءة اليزيدي على التأنيث بقوله: "إن كل جمع خالف الأدميين فهو مؤنث، تقول هذه المساجد وهذه الظلال" فجاءت قراءة اليزيدي "تنفياً" بالتاء؛ لتأنيث جمع الظلال⁽²⁾. ومن قرأ بالتذكير حملاً على معنى الجمع. والاختيار عند مكي التذكير؛ لأن أكثر القراء عليه⁽³⁾.

ومن هنا يمكن تفسير قراءة اليزيدي (تنفياً) بالتاء، لأنها محمولة على جواز تأنيث جمع التكسير ونفظة (ظلاله).

ويمكن القول أن الفصل يخضع لقانون المشاكلة اللفظية، فألفاظ اللغة في حقيقتها ليست مؤنثة، حتى يلحق بالفعل علامة تأنيث، ولذلك تعاملت اللغة مع اللفظ، لا مع علامة التأنيث، وهذا هو السبب في قبول بعض الأنماط اللغوية- علامة التأنيث جوازاً- أي أنه يجوز ألا يؤنث الفعل معها⁽⁴⁾.

واللغة العربية كغيرها من اللغات الأخرى، ولا سيما الساميات منها، تفرق بين المؤنث وغير المؤنث بدلالة الكلمة على الجنس الحقيقي للمؤنث. فـ(حمار) مؤنثه (أتان)، و(غلام) مؤنثه (جارية)، وهذه الظاهرة موجودة في غيرها من الساميات⁽⁵⁾، ويعود هذا إلى أن الساميين كانوا أصحاب خيال نشيط، فقد عدّوا جميع الأشياء، حتى التي لا حياة فيها ذات حياة وشخصية، فأنثوا بعضها، وذكرّوا بعضها الآخر⁽⁶⁾.

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 480/5.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات: 391، وينظر، مكي: الكشف: 38/2، السمين الحلبي، الدر المصون: 228/7.

(3) مكي، الكشف: 38/2.

(4) يحيى عبابنه، منهج أبي حيان: 249.

(5) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة: 251.

(6) المرجع نفسه: 252.

وقد دفعت هذه الظاهرة بعض العرب، أن يُذَكِّروا الفعل مع الفاعل أو يؤنثوه، حيث نجد أن بعض القبائل عدَّت الفاعل المؤنث تأنيثاً مجازياً مذكراً، فذكرت الفعل معه، وبعضها عدَّه مؤنثاً، فأنثت معه⁽¹⁾.

3. 5 صيغ الأفعال وزياداتها في قراءة اليزيدي

أ- (فَاعِل) بمعنى (فَعَلَ)

في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ "يُخَادِعُونَ" بضم الياء وفتح الخاء، وألف بعدها، وكسر الـدال مضارع (خَادَع). وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو من السبعة. وقرأ باقي السبعة "يَخْدَعُونَ"⁽⁴⁾.

"ويخادعون" بمعنى (يَخْدَعُونَ)، تقول العرب: خادعت الرجل إذا أعملتُ التَّحِيلَ عليه، فخدعته، أي: تمت الحيلة عليه، ونفذ فيه المراد⁽⁵⁾.

والخداعُ أصله الإخفاء، ومنه الأخدعان: عرقان مستبطنان في العنق، ومنه مخدع البيت، فمعنى خادع أي: موهم صاحبه خلاف ما يراد به من المكروه، وقيل: هو الفساد. والمصدر (الخدْع) بكسر الخاء، ومثله: الخديعة، ومعنى يخادعون الله، أي: من حيث الصورة لا من حيث المعنى، وقيل: لعدم عرفانهم بالله تعالى وصفاته ظنُّوه ممنَّ يخادَع⁽⁶⁾.

(1) المرجع نفسه: 254.

(2) البقرة، آية 9.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 128.

(4) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 68، الطبري، تفسير الطبري: 1/153 الطوسي، التبيان: 1/68، الرازي، تفسير الفخر الرازي: 1/22، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 1/196، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 1/57، السمين الحلبي، الدر المصون: 1/127.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 1/57.

(6) السمين الحلبي، الدر المصون: 1/127، وينظر: أبو حيان الأندلسي، النهر المآد من البحر المحيط: 1/51-53.

وَفَاعِلٌ لَهُ خَمْسَةٌ مَعَانٍ: الْمَشَارِكَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ، وَمَوَافِقَةُ الْمَجْرَدِ، وَمَوَافِقَةُ أَفْعَلٍ مُتَعَدِيًّا، وَالْإِغْنَاءُ، وَالْآيَةُ فِيهَا (فَاعِلٌ)، يَحْتَمِلُ الْمَعْنِيَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْقَرَأَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَيْ أَنْ يَكُونَ (فَاعِلٌ) بِمَعْنَى (فَعَلٌ)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمَفَاعِلَةُ عَلَى بَابِهَا، أَيْ صُدُورُهَا مِنْ اثْنَيْنِ، فَهَمْ يَخَادِعُونَ أَنْفُسَهُمْ، حَيْثُ يُمْنُونَهَا الْأَبَاطِيلَ، وَأَنْفُسَهُمْ تَخَادِعُهُمْ حَيْثُ تُمْنِيَهُمْ ذَلِكَ أَيْضًا فَكَأَنَّمَا مُحَاوَرَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ⁽¹⁾.
وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾⁽²⁾.

فَقَدْ قَرَأَ الْيَزِيدِيُّ (وَاعَدْنَا) بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الْوَاوِ، لِأَنَّ الْوَعْدَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ⁽³⁾، وَهِيَ قِرَاءَةٌ أَبِي عَمْرٍو وَأَبِي جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبِ وَابْنِ مَحِيصِنٍ⁽⁴⁾.
قَالَ مَكِّي مُرَجِّحًا لِقِرَاءَةِ الْيَزِيدِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ: "وَأَيْضًا فَإِنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ فِيهِ وَعَدُّ مِنْ اللَّهِ لِمُوسَى، وَلَيْسَ فِيهِ وَعَدُّ مِنْ مُوسَى، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْوَاحِدِ بِظَاهِرِ النَّصِّ". وَقَالَ أَيْضًا: الْمَوَاعِدَةُ أَصْلُهَا مِنْ اثْنَيْنِ، وَقَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى (فَعَلٌ)، نَحْوَ "طَارَقَتُ النَّعْلُ" فَجَعَلَ الْقَرَأَتَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ⁽⁵⁾.

وَحِجَّةٌ مِنْ قِرَاءِ "وَاعَدْنَا" عِنْدَ الطَّبْرِيِّ: أَنَّ الْمَوَاعِدَةَ كَانَتْ مِنْ اللَّهِ لِمُوسَى، وَمِنْ مُوسَى لِرَبِّهِ، وَحِجَّةٌ مِنْ قِرَاءِ "وَاعَدْنَا" وَهُوَ الْيَزِيدِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ الْقُرَّاءِ الْمَذْكُورِينَ هِيَ الْمَعْنَى، فَقَدْ جَاءَتْ الْقِرَاءَةُ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ الْوَاعِدُ وَالْمَنْفَرِدُ بِالْوَعْدِ دُونَهُ. فَقَالُوا إِنَّمَا تَكُونُ الْمَوَاعِدَةُ بَيْنَ الْبَشَرِ، فَأَمَّا اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، فَإِنَّهُ الْمَنْفَرِدُ بِالْوَعْدِ وَالْوَعِيدُ فِي كُلِّ خَيْرٍ وَشَرٍّ⁽⁶⁾.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 126/1-127، وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 200/1-204، القرطبي، والجامع لأحكام القرآن: 196/1.

(2) البقرة، آية 51.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 135.

(4) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 76-77، الطبري، تفسير الطبري: 318/1، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 129، مكِّي، الكشف: 240/1، الطوسي، التبيان: 232/1، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 356/1، ابن الجزري، النشر: 212/2.

(5) مكِّي، الكشف: 240/1، وينظر، السمين الحلبي، الدر المصون: 352/1.

(6) الطبري، تفسير الطبري: 318/1.

والصواب عند الطبري في ذلك من القول: "أنهما قراءتان قد جاءت بهما الأئمة، وليست القراءة بإحدهما إبطال معنى الأخرى، وإن كان في إحدهما زيادة معنى على الأخرى من جهة الظاهر والتلاوة" (1).

قال أبو جعفر النحاس (2) في قراءة اليزيدي "وَعَدْنَا"، وهو اختيار أبي عبيد وأنكر "واعدنا" لأن المواعدة إنما تكون من البشر، فأما الله جل وعز فإنما هو المنفرد بالوعد والوعيد. وعلى هذا وجدنا القرآن، كقوله: ﴿وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ﴾ (3)، وقوله: ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ (4).

ويرى أبو حيان (5) أنه لا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأن كلاً منهما متواترة، فهما في الصحة سواء.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ﴾ (6).

قرأ اليزيدي "إن الله يدفع" بفتح الياء والفاء، وإسكان الدال بلا ألف (7). وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب (8).

وقد وجهت قراءة اليزيدي ومن وافقه من وجهين: أحدهما: أن (فاعِل) بمعنى (فعل) المجرد نحو: جاوزته وجزته، وسافرت، وطارقت. والثاني: أنه أخرج

(1) المصدر السابق: 318/1.

(2) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 1/223-224، وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 1/287-293.

(3) إبراهيم، آية 22.

(4) الأنفال، آية 7.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 1/356.

(6) الحج، آية 38.

(7) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 315.

(8) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 437، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 307، الداني،

التيسير: 128، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 134، الزمخشري، الكشاف: 3/159، ابن

عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 4/124، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/943،

ابن الجزري، النشر: 2/326.

على زنة المفاعلة، مبالغة فيه؛ لأن فعل المفاعلة أبلغ من غيره. فهو مثل (واعد) التي يراد به (فعل)، فجاء (يذفع) على أن معنى الفعل (فعل)، وإن كان لفظه على (فاعِل)، مثل: طَارَقْتُ النُّعْلَ، وعَاقَبْتُ اللِّصَّ (1).

والواقع أن القدامى يذكرون أن (خَادَعَ ووَاعَدَ وَطَارَقَ وَعَاقَدَ....) تأتي بمعنى الصيغة المجردة (فعل) كما مر معنا سابقاً (2).

وذهب بعض المحدثين إلى انكار تساوي صيغ (فعل) و (فاعل) بمعنى واحد؛ إذ المشاركة واضحة في (فاعل) مثل (خادع) و (واعد) وهو وزن مزيد، له معنى مستقل، وهو موجود في العربية، بمد حركة فاء الفعل، ويوجد في العبرية والحبشية (3).

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ (4).

قرأ اليزيدي "دَارَسْتَ"، بألف بعد الدال، وسكون السين، وفتح التاء، على وزن قابلت، أي دارست غيرك (5): وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن. وقرأ ابن عامر ويعقوب والحسن "دَرَسْتَ" على وزن ضَرَبْتَ، أي: قدمت وبلت. وقرأ الباقر "دَرَسْتَ" أي حفظت وأتقنت بالدرس أخبار الأولين (6).

وأما قراءة اليزيدي وأبي عمرو فمعناها: دارست يا محمد غيرك من أهل الأخبار الماضية والقرون الخالية حتى حفظتها فقلتها، أي: قارأته وناظرته، إشارة

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 281/8.

(2) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 119/3، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة:

172/3، مكي، الكشف: 388/1، ابن منظور، اللسان (عَدَّ): 97/3، (خَدَع) 74-77.

(3) ينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة: 232، يحيى عباينة، منهج أبي

حيان: 218-219.

(4) الأنعام، آية 105.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 214.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 349/1، الأخفش، معاني القرآن: 309/1، ابن مجاهد، كتاب

السبعة: 264، ابن جني، المحتسب: 226/1، ابن غلبون، التذكرة: 260، الداني، التيسير:

87، مكي، الكشف: 443/1، ابن الجزري، النشر: 261/2.

منهم إلى (سلمان) وغيره من الأعاجم واليهود. ومن قرأ (درست) فمعناه: درست يا محمد في الكتب القديمة ما تجيئنا به، كما قالوا: ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا﴾⁽¹⁾ أي: هو شيء قديم، قد عفا وامحى رسمه لقدمه⁽²⁾.

ب. (فَاعِلٌ) و(فَعْلٌ)

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي "تصاعير" بألف بعد الصاد، وتخفيف العين، على لغة أهل الحجاز. وهي قراءة نافع وأبي عمرو والكسائي⁽⁴⁾. وقرأ باقي السبعة (تصعّر) على لغة تميم من (الصعّر): وهو داء يلحق الإبل في أعناقها⁽⁵⁾.

و(صَعَّرَ) و(صَاعَرَ) بمعنى واحد، كـ (ضَعَّفَ) و(ضَاعَفَ)⁽⁶⁾، وهما لغتان: (تصاعر) لغة أهل الحجاز بالتخفيف، و(تصعّر) لغة بني تميم بالنتقيل، وأصله من (الصعّر): داء يأخذ الإبل في أعناقها فتميل وتلتوي⁽⁷⁾، وذكر السمين الحلبي تفسير اليزيدي له بأنه التَّشْدُقُ في الكلام. وهذا التفسير عند السمين الحلبي لا يوافق الآية هنا⁽⁸⁾. وقال مكي: "هما لغتان، بمعنى: ولا تُعْرِضْ بوجهك عن الناس تجبراً"⁽⁹⁾.

(1) الفرقان، آية 5.

(2) ينظر: مكي، الكشف: 444/1، ابن زنجلة، حجة

القراءات: 464، الزمخشري، الكشاف: 55، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 200/5.

(3) لقمان، آية 18.

(4) السمين الحلبي، الدر المصون: 65/9، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 350.

(5) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 513، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 352،

مكي، التبصرة: 636، الداني، التيسير: 143، الزمخشري، الكشاف: 497/3، الطبرسي،

مجمع البيان: 498/8، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 73/14، ابن الجزري،

النشر: 346/2.

(6) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 273/3.

(7) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: 127/2. السمين الحلبي، الدر المصون: 65/9-66.

(8) السمين الحلبي، الدر المصون: 65/9-66.

(9) مكي، الكشف: 188/2.

وفي قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي "يُضَعَّفُ" بالياء وتشديد العين على البناء للمفعول⁽²⁾، وهي قراءة أبي عمرو وجعفر ويعقوب. وقرأ ابن كثير وابن عامر (يُضَعَّفُ). وقرأ نافع وباقي السبعة: (يُضَاعَفُ)⁽³⁾.

وذكر مكي أن التشديد وحذف الألف، والتخفيف لغتان أي أن ضَعَّفَ وضاعف بمعنى واحد. وقال: الأخفش: التخفيف لغة أهل الحجاز، والتشديد لغة تميم. وقيل: إن في التشديد معنى التكثر⁽⁴⁾. وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ونقله عن سيبويه⁽⁵⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾⁽⁶⁾.

قرأ اليزيدي "بَعَدَ" بكسر العين المشددة بلا ألف⁽⁷⁾، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وهشام، وقرأ الباقر (بَاعِدَ) بالألف⁽⁸⁾. وقراءة اليزيدي (بَعَدَ) فعل طلب، وعلى هذا يكون المعنى: أنهم أُشِرُوا وبَطِرُوا، فلذلك طلبوا بَعَدَ الأسفار⁽⁹⁾.

(1) الأحزاب، آية 30.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 354.

(3) ينظر: الطبري، تفسير الطبري: 291/10، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 179، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 357، مكي، التبصرة: 299، الداني، التيسير: 145، اسماعيل

الأندلسي، العنوان: 155.

(4) مكي، الكشف: 188/2.

(5) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 283/3.

(6) سبأ، آية 19.

(7) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 359.

(8) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 359/2، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 529، أبو جعفر

النحاس، إعراب القرآن: 342/3، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبعة: 294، ابن

غلبون، التذكرة: 424، الداني، التيسير: 147، مكي، الكشف: 207/2، أبو

بكر الأصبهاني، المبسوط: 362، ابن الجزري، النشر: 350/2.

(9) السمين الحلبي، الدر المصون: 175/9.

ذكر أبو علي الفارسي⁽¹⁾ أن اللفظين جاء على معنى الطلب والدعاء، والمعنى في الوجهين: أنهم كرهوا ما كانوا فيه من السّعة والخصب وكفاية الكلام في المعيشة، وهؤلاء ممن دخل في جملة قوله سبحانه: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾⁽²⁾.

ويلاحظ من القراءات السابقة في صيغتي (فاعل) و(فعل) أن الاختلاف بينهما اختلاف لهجي، فقد نسبت الصيغة المشددة إلى القبائل البدوية وخصوصاً قبيلة تميم، في حين نسبت الصيغة الأخرى (فاعل) إلى الحجاز. وهذا له ما يبرزه عند المحدثين. أما تفسير ظاهرة التشديد عند بعض المحدثين، فقد ذهب بعض منهم إلى أن التشديد سمة من سمات اللهجات البدوية، الذين يميلون إلى رفع أصواتهم والجهر بها حتى تُسمع، بسبب اتساع الرقعة وتباعد المسافة، وانعدام الحواجز التي يمكن أن تصد الصوت؛ لذا يلجأون إلى وسائل الجهر والتفخيم والتشديد في نطقهم للأصوات اللغوية؛ في حين لا يميل أهل الحواضر لمثل هذه الوسائل؛ لأنهم يميلون إلى اللبونة في كلامهم⁽³⁾.

وقد عدّ أحمد علم الدين الجندي التشديد أو التثقيب مظهراً من مظاهر التطور اللغوي، وهو عنده بمثابة ترميم في جسم العربية، تقوم بها على فترات متقاربة لإصلاح لفظ قد بلي، أو إنعاش كلمة قد لحقها المرض. "فالكلمة المخففة مثل: (فعل) ربما كانت تدل على التكثر في سابق عهدها، ثم بتطور الزمن، ضعف هذا المعنى فيها، فتهب اللغة عندئذ لتقوم بترميم هذا الخلل الذي طرأ - فتضيق التشديد إلى هذا الوزن - حتى تعيد له قوته"⁽⁴⁾.

(1) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 296/3.

(2) القصص، آية 58.

(3) ينظر: عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو: 235، أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث: 657/2، صاحب أبوجناح، الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز: 45-46.

(4) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث: 657/2-658.

وتروي كتب اللغة كثيراً من هذه الأفعال التي يشكّل فيها النمط المضعف (فعل) لهجة. و (فاعل) لهجة أخرى. فجاء فيها مثلاً (عَقَّد) و (عاقَد) و (وضاعَف) و (ضعَف)، و (باعَد) و (بَعَد) (1).

ويلاحظ أن تضعيف العين في (فَعَل) إنما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى يمكن أن يقال: إن الصامت المضعف هو صامت طويل. وكذلك طول الحركة في (فاعل) فهو يعني صوتياً مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة، لتصبح حركة طويلة، أو حرف مد (2). (Fā<aLa)

ج. (أَفَعَلَ) و (فَعَّلَ)

في قوله تعالى: ﴿ أَنْ يُنَزَّلُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (3).

قرأ اليزيدي (4) بسكون النون وتخفيف الزاي: (يُنَزِّل) من (أَنْزَلَ) على وزن (أَفَعَلَ). وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن محيصن، وقرأ باقي السبعة بتشديد الزاي (يُنَزِّل) من (نَزَّل) على وزن (فَعَّلَ) المتعدي بالتضعيف (5). والهمزة والتشديد كل منهما للتعدية، قال أبو علي الفارسي: (نَزَّل) فعلٌ غيرُ متعدٍّ إلى مفعول به، فإذا أردت تعديته إليه عَدَيْتَهُ بِالْأَضْرَبِ الثَّلَاثَةِ التي يتعدى بها الفعلُ وهي: النقلُ بالهمزة، وبحرف الجر، وبتضعيف العين. "ويدلُّك على أنه غير متعدٍّ قولهم في مصدره: (النزول) فالنزول كالصُّعُودِ والخروجِ والقُفُولِ" (6). كما نكر أن التنزيل يجيء في القرآن على (أَنْزَلَ) ومرة على (نَزَّل). وهما بمعنى، حُمِلَ

(1) ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق: 144، الأزهري، القراءات وعلل النحويين فيها:

125/1، 147، 185-186.

(2) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 70.

(3) البقرة، آية 90، وقد خفف اليزيدي التشديد في: الأنفال، آية 11، والنساء، آية 36.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 143.

(5) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 164-165، ابن خالويه، الحجة في القراءات

السبع: 85، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 123، الداني، التيسير: 64، مكّي، الكشف: 253

اسماعيل الأندلسي، العنوان: 70، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 473/1، ابن

الجزري، النشر: 268/2.

(6) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 343/1.

مصدرُ أحدهما على الآخر ويقوِّي قراءة (نزل) كثرة مجيء التنزيل في القرآن⁽¹⁾.
وذهب مكي إلى أن التشديد أبلغ، لأن التشديد يدل على تكرير الفعل⁽²⁾.
وفي قوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾ (أبْلِغِكُمْ) بسكون الباء وتخفيف اللام. وهي قراءة أبي عمرو،
وقرأ الباقر بالتشديد⁽⁵⁾.

اختار اليزيدي الفعل المضارع (أبْلِغِكُمْ)، المأخوذ من الفعل الماضي المزيد
بهمزة (أبْلَغَ)، في حين جاءت قراءة الجمهور بالفعل المضارع المأخوذ من الفعل
الماضي المزيد بالتضعيف (بَلَّغَ).

وفي قراءة اليزيدي خفة، لأنها جاءت مكونة من ثلاثة مقاطع:
u/bal/Li/gu/kum > في حين قراءة الجمهور مكونة من خمسة مقاطع:
>u/bal/Li/gu/kum.

و(بَلَّغَ) فعل يتعدى إلى مفعول واحد تقول: بلغني خبركم، وبلغت أرضكم، فإذا
نقلته تعدى إلى مفعولين، والنقل يكون تارة بالهمزة، وأخرى بتضعيف العين، وكلا
الأمرين قد جاء به التنزيل⁽⁶⁾.

(1) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 343/1-345، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام

القرآن: 28/1، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 474/1.

(2) مكي، الكشف: 253/1-254.

(3) الأعراف، آية 62.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 226.

(5) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 284، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 135/2، أبو بكر

الأصبهاني، المبسوط: 210، ابن غلبون، التذكرة: 271، الداني، التيسير: 91، اسماعيل

الأندلسي، العنوان: 96، ابن الجوزي، زاد الميسر: 169/3، السمين الحلبي، الدر المصون:

298/3، ابن الجزري، النشر: 270/2.

(6) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 248/2، مكي، الكشف: 467/1، الطوسي،

التيبان: 438-437/4، ابن زنجلة، حجة القراءات: 286-287.

قال تعالى: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ ﴾⁽¹⁾. وفي قوله تعالى: ﴿ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ "يُبَدِّلُهُمَا" بتشديد الدال من (بَدَّل) على وزن (فَعَّل)، وهي قراءة أبي عمرو وأبي جعفر، وقرأ الباقر بتخفيف الدال من (أَبَدَّل) على وزن (أَفْعَل)⁽⁴⁾. ذكر مكي أنهما لغتان بمعنى: (بَدَّل) و (أَبَدَّل) مثل: نَجَّأً وَأُنْجَى، وَنَزَّلَ وَأَنْزَلَ. وأكثر ما جاء هذا في القرآن بالتشديد، نحو قوله: ﴿ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾⁽⁵⁾، وقوله: ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾⁽⁶⁾. والتبديل مصدر (بَدَّل). وقد قيل: إن (بَدَّل) بالتشديد هو الذهاب بالشيء والإتيان بغيره، والإتيان بالشيء وبقاء غيره، و (أَبَدَّل) يأتي للإتيان بالشيء وبقاء المبدل منه⁽⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ﴾⁽⁸⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁹⁾ (تُمْسِكُوا) بالتشديد من (مَسَكَ) رباعياً مضعفاً، وهي قراءة: أبي عمرو ويعقوب، في حين جاءت قراءة الجمهور (تُمْسِكُوا) بتخفيف السين مضارع (أَمْسَكَ)⁽¹⁾.

-
- (1) هود، آية 57.
 - (2) الكهف، آية 81.
 - (3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 294.
 - (4) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 305/3، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 397، الطبري، تفسير الطبري: 266/8، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 229، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 281، ابن غلبون، التذكرة: 346، الداني، التيسير: 118، الرازي، تفسير الفخر الرازي: 162/21، ابن الجزري، النشر: 314/2.
 - (5) إبراهيم، آية 28.
 - (6) يونس، آية 64.
 - (7) مكي، الكشف: 72/2، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 427، أبوعلي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 98/3، السمين الحلبي، الدرالمصون: 548-549.
 - (8) الممتحنة، آية 10.
 - (9) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 415.

وَمَسَّكَ وَأَمْسَكَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَفِي التَّشْدِيدِ مَعْنَى التَّكْثِيرِ، وَالتَّخْفِيفِ يَحْتَمَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ. يُقَالُ: أَمْسَكْتُ الْحَبْلَ إِمْسَاكاً وَمَسَّكْتُهُ تَمْسِيقاً. وَفِي التَّشْدِيدِ مَبَالِغَةٌ⁽¹⁾. وَقِيلَ كَانَ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَالِحٌ قَرِيشاً يَوْمَ الْحَدِيبَةِ عَلَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ مَنْ جَاءَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهِ⁽²⁾.

وَتَكَرَّرَ عَيْنَ الْفِعْلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشَّدَةِ وَالتَّكَرُّارِ فِي الْحَدِيثِ، ظَاهِرَةٌ عَامَةٌ فِي اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ⁽³⁾. وَمِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى وَظَفَتِ الْعَرَبِيَّةُ أَوْزَانَ الْأَفْعَالِ فِيهَا تَوْظِيفاً دَلَالِيّاً دَقِيقاً، بَحِيثٌ تُوَدِّي الْمَعَانِي بِتَفَاوُتٍ دَقِيقٍ بَيْنَهَا، مِنْ حَيْثُ الزَّمَنُ وَالْهَيْئَةُ (Aspect)⁽⁴⁾.

وَقَدْ ذَهَبَ عَبْدُ الصَّبُورِ شَاهِينٌ إِلَى تَحْلِيلِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ صَوْتِيّاً دُونَ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى الْمَعْنَى فَقَالَ: "وَيَلَاظُ أَيْضاً أَنَّ تَضْعِيفَ الْعَيْنِ إِنَّمَا يَعْنِي فِي التَّحْلِيلِ الصَّوْتِيَّ تَطْوِيلَ مَدَّةِ النُّطْقِ بِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا حَتَّى يُمْكِنَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الصَّامِتَ الْمَضْعَفَ هُوَ صَامِتٌ طَوِيلٌ، وَكَذَلِكَ طَوَّلَ الْحَرَكَةَ، فَهُوَ يَعْنِي صَوْتِيّاً مَضَاعِفَةَ زَمَنِ النُّطْقِ بِالْحَرَكَةِ الْقَصِيرَةِ، لِتَصْبِحَ حَرَكَةٌ طَوِيلَةٌ أَوْ حَرْفٌ مَدً. وَيَلَاظُ كَذَلِكَ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الصِّيغَةِ الْمَضْعُفَةِ وَقَعَتْ فِي عَيْنِ الْكَلِمَةِ، وَلَكِنْ الزِّيَادَةُ فِي الصِّيغَةِ الْمَطْوُولَةِ وَقَعَتْ فِي حَرَكَةِ الْفَاءِ"⁽⁵⁾.

502، الداني، التيسير: 170، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 189، أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط: 254/8، ابن الجزري، النشر: 387/2.

(1) ينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن: 4/415، الطوسي، التبيان: 9/582، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 8/254، السمين الحلبي، الدر المصون: 10/289.

(2) ينظر: مكّي، الكشف: 2/319، الطوسي، التبيان: 9/582.

(3) يحيى عبابنه، منهج أبي حيان: 216.

(4) اسماعيل عمارة، خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دراسة لغوية مقارنة: 25-26.

(5) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 70.

د. (فَعَلَ) و (فَعَّلَ)

قرأ اليزيدي على وزن " فَعَلَ " بدلاً من (فَعَّلَ) بالتخفيف في قوله تعالى:
﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾⁽¹⁾.

فقد رُوِيَ أنه قرأ " كَفَّلَهَا " بتخفيف الفاء على وزن " فَعَلَ " على إسناد الفعل إلى زكريا، والهاء مفعول به⁽²⁾، وهي قراءة: ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر والأعمش، وقرأ حفص وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي " وَكَفَّلَهَا " على وزن (فَعَّلَ) بتشديد الفاء، على أن الفاعل هو الله تعالى، والهاء لمريم، وهو المفعول الثاني وزكريا: المفعول الأول، أي جعله كافلاً لها⁽³⁾.

وحجة اليزيدي ومن معه⁽⁴⁾ في التخفيف، أن الله تعالى أسند الفعل إلى زكريا، فأخبر الله عنه أنه هو الذي تولى كفالتها، والقيام بها، بدلالة قوله: ﴿ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾⁽⁵⁾. فأخبر عنهم أنهم تنازعوا في كفالتها وتشاجروا في الدين، فكفلها زكريا، فالفعل مسند إليه، والتخفيف هو الاختيار عند مكي؛ لأن التشديد يرجع إلى التخفيف⁽⁶⁾، والكفالة: الضمان، أي ضمها إليه، أو ضمن القيام بها.

(1) آل عمران، آية 37.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 173.

(3) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 1/215، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 204، الطبري، تفسير الطبري: 3/240، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 108، مكي، الكشف: 1/341، الداني، التيسر: 73، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 79، الطبرسي، مجمع البيان: 2/738، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1/255، ابن الجزري، النشر: 2/239.

(4) ينظر: مكي، الكشف: 1/341-342، ابن زنجلة، حجة القراءات: 161، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 2/460، السمين الحلبي، الدر المصون: 3/141-142.

(5) آل عمران، آية 44.

(6) مكي، الكشف: 1/341.

وكلا القراءتين نفيذ التعدية، فمن قرأ بالتشديد فقد عدوا الفعل إلى مفعولين، وأما قراءة اليزيدي، فالفعل فيها متعد إلى مفعول واحد، وهو ضمير مريم، وفاعله زكريا، ولا مخالفة بين القراءتين؛ لأن الله لمَّا كفلها زكريا كفلها بأمر الله له⁽¹⁾. وفي قوله تعالى: ﴿سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي "فَرَضْنَاهَا" مشدداً الراء للمبالغة على وزن "فَعَّل" ⁽³⁾، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن، وقرأ باقي السبعة بالتخفيف بمعنى جعلناها واجبة مقطوعاً بها⁽⁴⁾.

وقد وجّه الزجاج قراءة اليزيدي ومن قرأ معه من وجهين: أحدهما: على التكثر على معنى إنا فَرَضْنَا فيها فروضاً، وثانيهما: على معنى: بيّنا ما فيها من الحلال والحرام⁽⁵⁾.

أما مكي فقد فسر معنى التشديد على التكثر؛ وذلك لكثرة ما في السورة من الفرائض، وقال: "معنى التشديد: فصلّناها بالفرائض، ويجوز أن يكون التشديد على معنى فَرَضْنَاهَا عليكم، وعلى من بعدكم فشدد لكثرة المفروض عليهم؛ لأنه فعل يتردد على كل حدث من الخلق إلى يوم القيامة، فوقع التشديد ليدل على ذلك"⁽⁶⁾. وهذا يعني أن "فَعَّلَ" قد أتت بمعنى المجرد "فَعَلَ".

(1) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 16/2، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 425/1.

(2) النور، آية 1.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 322.

(4) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 452، الطبري، تفسير الطبري: 255/9، ابن خالويه،

الحجة في القراءات السبع: 257، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 316، الداني، التيسير: 130، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 138، الزمخشري، الكشاف: 208/3، أبو

حيان الأندلسي، البحر المحيط: 393/6، ابن الجزري، النشر: 330/2.

(5) الزجاج، معاني القرآن: 27/4.

(6) مكي، الكشف: 133/2، وينظر: الطوسي، التبيان: 357/7، السمين الحلبي، الدر

المصون: 379/8، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 393/6.

والأصل في قراءة من شَدَّد: " فَرَضْنَا فَرَائِضَهَا " فحذف المضاف، وحسن ذلك عند مكي وابن زنجلة لإضافة الفرائض إلى السورة وهي لله سبحانه وتعالى لأنها مفهومة عنها، وهكذا جاءت قراءة اليزيدي بتشديد الراء على وزن " فَعَّل " التي أفادت معنى التكثر⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿ لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي " لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ " بالتاء في أوله، وتخفيف التاء الثانية وذلك على تأنيث الأبواب لأنها جماعة⁽³⁾، وهي قراءة أبي عمرو وابن محيصن، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر " لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ " بتشديد التاء الثانية والفعل مبني للمفعول، وأبواب بالرفع⁽⁴⁾.

خفف اليزيدي ومن قرأ معه " تُفْتَحُ "؛ على معنى أن التخفيف يقع للمرة والأكثر، وقد أجمعوا على التخفيف في قوله: ﴿ وَنَوْفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَاباً ﴾⁽⁵⁾، وشدَّد الباكون على معنى التكرير والتكثر مرة بعد مرة⁽⁶⁾.

ومعنى قوله: " لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ " أي لا يستجاب لهم دعاؤهم فَتَفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، ونجد أن اليزيدي قرأ بالتأنيث والتخفيف في هذه القراءة، فالتأنيث

(1) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 494، مكي، الكشف: 133/2، أبو حيان الأندلسي،

البحر المحيط: 393/6.

(2) الأعراف، آية 40.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 224.

(4) ينظر: أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 208، ابن غلبون، التذكرة: 269، الداني،

التيسير: 90، الطوسي، التبيان: 399/4، الزمخشري، الكشاف: 103/2، ابن الجوزي،

زاد المسير: 150/3، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 567/1، القرطبي، الجامع

لأحكام القرآن: 206/7، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 299/4، ابن الجزري،

النشر: 269/2.

(5) الحجر، آية 14.

(6) ينظر: مكي، الكشف: 462/1، السمين الحلبي، الدر المصون: 418/5.

والتذكير باعتبار الجمع والجماعة، والتخفيف والتضعيف باعتبار التثنية وعدمه⁽¹⁾.
قال سيبويه: " هذا باب: " فَعَلْتُ " على " فَعَلْتُ " لا يشركه في ذلك " أَفَعَلْتُ "،
نقول: كَسَرْتُهَا وَقَطَعْتُهَا، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَرْتُهُ وَقَطَعْتُهُ، وأعلم أن
التخفيف في هذا جائز كله عربي⁽²⁾.
هـ. (تَفَعَّلَ) و (انْفَعَلَ) .

في قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي " يَنْفَطِرْنَ " بالياء ونون ساكنة وكسر الطاء، مخففة مضارع
" انفطر " من فَطَرَهُ: شَقَّه⁽⁴⁾، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة
ويعقوب⁽⁵⁾.

وقد ذكر أبو علي الفارسي أن: مطاوع فَطَرَ: انفطر، كما أن مطاوع فَطَّرَ:
تفطر، وفطر للتكثير، والانفطار من " فَطَرَهُ " إذا شَقَّه، والتفطر من " فَطَّرَهُ " إذا شَقَّه
وكرر فيه الفعل⁽⁶⁾.

وحجة اليزيدي ومن قرأ معه بالنون مخففاً أنه جعله مطاوع "فَطَّرَ" كما قال
تعالى: ﴿ فَطَّرَهُنَّ ﴾⁽⁷⁾، وقال: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾⁽⁸⁾، وقال:

- (1) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 282، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء
السبعة: 236/2-237، السمين الحلبي، الدر المصون: 318/5.
- (2) سيبويه، الكتاب: 64/4.
- (3) مريم، آية 90.
- (4) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 205/6، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 301.
- (5) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 28/3، ابن خالويه، الحجة في القراءات
السبع: 239، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 291، ابن غلبون، التذكرة: 355، اسماعيل
الأندلسي، العنوان: 127، مكى، الكشف: 93/2، الزمخشري، الكشف: 44/3، ابن الجزري،
النشر: 319/2.
- (6) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 130/3-131، وينظر: السمين الحلبي، الدر
المصون: 646/7-647.
- (7) الأنبياء، آية 56.
- (8) الانفطار، آية 1.

﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾⁽¹⁾، فكله إجماع في: فَطَرَ وَاَنْفَطَرَ، وحجة من قرأ بالتاء مشدداً أنه جعله مطاوع: فَطَّرَ، وفَطَّرَ من التثنية، والتثنية أليق بهذا المعنى لأنه موضع مبالغة واستعظام، وهذا ما ذهب إليه مكي، وابن زنجلة⁽²⁾.

وذكرت خديجة الحديثي أن مجمع اللغة قد رأى قياسية هذا البناء في المطاوعة، فقرر أن " كل فعل ثلاثي متعدداً على معالجة حسيّة فمطاوعه القياسي " انفعال " ما لم تكن " فاء " الفعل " واو أو لاماً " أو " نوناً " أو " ميماً " أو " راءاً " ⁽³⁾.
وذكر يحيى عباينة أن مطاوعة الفعل بالنون " انفعال " ظاهرة عامة في العربية والأكدية والعبرية⁽⁴⁾، وقد سماها رمضان عبد التواب: (وزن الانفعال) وهذا الوزن يبنى من المجرد الثلاثي على وزن " انفعال " بزيادة " نون " في أوله، وهو موجود في ماضي العبرية: nif>al، وأمر الأكادية naktil، وأما العربية فقد ظهر فيها هنا بناء جديد مأخوذ من المضارع، مثل: انكسر، وأما الحبشية فقد ذكر رمضان عبد التواب أنها لا تبنى هذا الوزن من الثلاثي ولكنها تبنى من الرباعي⁽⁵⁾.

و. (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ)

وردت في قراءة اليزيدي الصيغ الفعلية المجردة والمزيدة، وقد بدا الاختلاف واضحاً في توجيه هذه الأنماط اللغوية عند القدامى، فهم بين منكر لورود الصيغ اللغوية بمعنى واحد وبين مقر لها بمعانٍ واحدة، وقد جاءت الصيغ المجردة والمزيدة في قراءة اليزيدي على النحو الآتي:
في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ﴾⁽⁶⁾.

(1) الأنعام، آية 14.

(2) ينظر: مكي، الكشف: 93/2، ابن زنجلة، حجة القراءات: 448-449.

(3) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 396.

(4) يحيى عباينة، منهج أبي حيان: 224.

(5) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة: 238.

(6) طه، آية 64.

قرأ اليزيدي "فاجمعوا" بوصل الهمزة وفتح الميم من جمع ضد (فَرَّق) (1) وهي قراءة أبي عمرو من السبعة، وقرأ باقي السبعة "فأجمعوا" بقطع الهمزة مفتوحة وكسر الميم من "أجمع" رباعياً على وزن "أفعل"، أي: أعضوا كيديكم واجعلوه مجمعاً عليه (2).

و "أجمعوا" و "اجمعوا" فعلان طليبان؛ الأول من المزيد "أجمع"، والثاني من الثلاثي المجرد "جمع"، والفعل في القراءتين متعدي إلى الكيد (3)، وذكر الطوسي إن "جَمَعْتُ" و "أَجْمَعْتُ" لغتان في العزم على الأمر: يقال: جمعتُ الأمر وأجمعتُ عليه، بمعنى أزمعت عليه وفي الكلام حذف؛ لأن تقديره إنهم حضروا واجتمعوا يوم الزينة (4). وذكر ابن زنجلة (5) حجة من قرأ بوصل الألف وهي قراءة اليزيدي وأبي عمرو: أي جينوا بكل كيد تقدرون عليه، أي لا تدعوا منه شيئاً إلا جتتم به وهو من جمعت الشيء أجمعه، وحجة من قطع الألف وكسر الميم، أي أحكموا أمركم وأعضوا عليه، وهو الاختيار عند مكي لأن الجماعة عليه. فالمعنى قاد اليزيدي اختيار هذه القراءة.

وقد أورد العلماء وأصحاب المعاجم أن "أفعل" المزيد بالهمزة من خصائص لهجة تميم، وأن الثلاثي "فعل" من خصائص اللهجة الحجازية، فذكر صاحب

(1) البناء، اتحاف فضلاء البناء: 304.

(2) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 419؛ الطبري، تفسير الطبري: 431/8؛ ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 244؛ أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 296؛ اسماعيل الأندلسي، العنوان: 130؛ مكي، الكشف: 100/2، الزمخشري، الكشاف: 306/2؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 182/7، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 239/6؛ ابن الجزري، النشر: 321/2.

(3) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 143/3، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 239/6.

(4) الطوسي، التبيان: 161/7-164.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات: 456-457، وينظر مكي، الكشف: 100/2، السمين الحلبي، الدر المصون: 242/6-243.

المصباح أن "جَزَى يَجْزِي جَزَاءً" لغة الحجاز، ونسب "أجزأ" إلى تميم⁽¹⁾، وقد ذكر أحمد علم الدين الجندي إن إجازة اللغويين التساوي في المعنى بين الصيغتين ينطوي على تسامح ظاهر "فصيغة (فَعَلَ) لا بد أن يختلف معناها عن صيغة (أَفْعَلَ)؛ لأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى.... فإذا قلت: أقاله أو أسقاه كان أبلغ في الدلالة من "قاله وسقاه"، أو أن نقول أن كل صيغة منهما تعيش في بيئة خاصة كما سبق"⁽²⁾.

وذهب يحيى عبابنه إلى أن ما ذهب إليه أحمد علم الدين الجندي من أنه لا يعقل أن يكون للرجل من الاختيار والحرية بحيث ينطق الصيغة مرة مجردة ومرة أخرى مزيدة⁽³⁾، أنه قول فيه تضيق على السماع على الرغم من أن "أفعل" ترد دالة على معانٍ كثيرة كالتعدية والتعريض والسلب والإزالة والتمكين تختلف فيها عن "فعل" والشواهد القرآنية تدل على أن القراء كانوا يبادلون بين الصيغتين دون النظر إلى البيئة، وبعض هذه القراءات متواتر⁽⁴⁾.

وقرأ اليزيدي على وزن "أفعل" بمعنى "فعل" في قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ﴾⁽⁵⁾.

فقد قرأ اليزيدي "تَنْبِتُ" بضم التاء وكسر الباء من "أَنْبَتَ"⁽⁶⁾ والمفعول محذوف، أي تنبت زيتونها، أو على زيادة الباء بمعنى تنبت الذهن: تُخْرِجَهُ.

(1) أحمد بن محمد الحموي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 157/1، وينظر: أحمد علم الدين الجندي، دراسة في صيغتي (فعل وأفعل): 106، يحيى عبابنه، منهج أبي حيان: 220-222.

(2) أحمد علم الدين الجندي، دراسة في صيغتي "فعل" و"أفعل": 111، وينظر أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث: 621/2.

(3) أحمد علم الدين الجندي، دراسة في صيغتي فعل وأفعل: 111.

(4) يحيى عبابنه، منهج أبي حيان: 222.

(5) المؤمنون، آية 20.

(6) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 138.

وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو والجحدري ويعقوب وابن محيصن، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي "تَنْبَتُ" بفتح التاء وضم الباء⁽¹⁾. قال السمين الحلبي: "أَنْبَتَ" بمعنى "نَبَتَ" فهو مما اتفق فيه "فَعَلَ" و"أَفْعَلَ"⁽²⁾، وهما عند ابن منظور⁽³⁾ لغتان، من نَبَتَ الشيء يَنْبُتُ نَبْتًا ونباتًا، وتَنْبَتَ، واختار بعضهم أَنْبَتَ بمعنى نَبَتَ - كما جاء في قراءة اليزيدي.

وقد أشار مكي إلى قراءة اليزيدي ومن وافقه بأن من ضم التاء جعله رباعياً من "أَنْبَتَ يَنْبُتُ" وتكون الباء زائدة في "بالدهن" لأن الفعل يتعدى إذا كان رباعياً بغير حرف، كأنه قال: تنبت الدهن، لكن دلت الباء على ملازمة الإنبات للدهن، ويجوز أن تكون الباء على هذه القراءة غير زائدة لكنها متعلقة بمفعول محذوف، تقديره: يَنْبُتُ جناها بالدهن، أو ثمرها بالدهن، وقال: أنبت، بمعنى "نَبَتَ"، فتكون القراءتان على هذه اللغة بمعنى، واختار مكي الفتح، لأن الجماعة عليه⁽⁴⁾، ومعنى "تنبت بالدهن" أي: تنبت وفيها دهن ومعها صبغ⁽⁵⁾، أي شَجَرَ الدُّهْنِ أو حَبَّ الدُّهْنِ.

ك. (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ).

في قوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁶⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁷⁾ "يُخْرِبُونَ" مشدداً من "خَرَبَ المضعف، على وزن (فَعَلَ) فقد عدي (خَرَبَ) اللازم بالتضعيف على التكثير، وهي قراءة أبي عمرو وقيادة

(1) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 445، الطبري، تفسير الطبري: 208/9، ابن جني، المحتسب: 89/2، ابن غلبون، التذكرة: 376، مكي، التبصرة: 406، الداني، التيسير: 129، ابن الجزري، النشر: 328/2.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون: 328/8.

(3) ابن منظور، لسان العرب (نبت): 107/2-108.

(4) مكي، الكشف: 127/2، وينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 371/6.

(5) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 180/3، ابن زنجلة، حجة القراءات: 485، ابن منظور، لسان العرب: 108/2.

(6) الحشر، آية 2.

(7) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 413.

والجحدري ومجاهد، وقرأ ابن عامر وابن كثير وحمزة والكسائي ونافع "يُخْرِبُونَ" من (أَخْرَبَ) فقد عُدِّي اللازم (خرب) بالهمزة⁽¹⁾.

والتشديد والتخفيف في القراءتين بمعنى واحد، وذكر علماء القراءات⁽²⁾ أن أبا عمرو فرَّق بين القراءتين في المعنى فقال: "خَرَّبَ بالتشديد بمعنى هدم وأفسد وأخْرَبَ بالهمزة: ترك الموضع خراباً وذهب عنه، والاختيار على قراءة اليزيدي ومن وافقه على التكثر⁽³⁾.

قال أبو علي الفارسي: خَرِبَ الموضع وأخْرِبْتُهُ وأخْرَبْتُهُ مثل: فَرِحَ وفَرِحْتُهُ وأفْرَحْتُهُ، وغَرِمَ وغَرَمْتُهُ وأغْرَمْتُهُ⁽⁴⁾. فيقال خَرِبْتُهُ وأخْرَبْتُهُ لغتان بمعنى "الهدم"⁽⁵⁾. وأشار رمضان عبد التواب إلى أن وزن "فَعَلٌ" ينتج بتكرار عين الفعل، ويدل على الشدة والتكرار في الحدث، غير أنه غالباً ما يدل على السببية (Accusative)⁽⁶⁾.

ل. (فَعِلٌ) و (افْتَعَلٌ).

في قوله تعالى: ﴿لَاتَّخَذَتْ عَلَيْهِ جِزْياً﴾⁽⁷⁾.

قرأ اليزيدي "لَتَّخَذَتْ" بقاء مفتوحة مخففة، وخاء مكسورة من "تَخَذَ" على وزن "فَعِلٌ"⁽⁸⁾، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن محيصن، وقرأ نافع

(1) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 3/143، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 632، الطبري، تفسير

الطبري: 12/30، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 433، ابن غلبون، التذكرة: 501، الداني،

التيسير: 170، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 188، الطوسي، التبيان: 29/281، القرطبي،

الجامع لأحكام القرآن: 4/18، ابن الجزري، النشر: 2/386.

(2) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 4/37، ابن زنجلة، حجة القراءات: 705،

أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 6/242-243.

(3) ينظر: الطبري، تفسير الطبري، 12/30، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 6/242-

243.

(4) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 4/37.

(5) مكى، الكشف: 2/216.

(6) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 232.

(7) الكهف، آية 77.

(8) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 294.

وابن عامر وحمزة والكسائي "لأَتَّخَذْتُ" مشددة التاء على وزن "أَفْتَعَلَ" من "أَتَّخَذَ"⁽¹⁾.

وَأَتَّخَذَ يَتَّخِذُ اتَّخَاذًا، وَتَخَذَ يَتَّخِذُ تَخَذًا بِمَعْنَى⁽²⁾، وَجَاءَتْ قِرَاءَةُ الْيَزِيدِيِّ عَلَى وَزْنِ "فَعِلَ" بِمَعْنَى "أَفْتَعَلَ"، وَالْفِعْلُ هُنَا عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَعَدِّ لَوَاحِدٍ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْكَسْبِ⁽³⁾.

وَاخْتَلَفَ: هَلْ هُمَا مِنَ الْأَخْذِ، وَالتَّاءُ بَدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ ثُمَّ تَحْذَفُ التَّاءُ الْأُولَى، فَيُقَالُ: تَخَذَ، كَمَا تَقَى مِنَ اتَّقَى، أَمْ هُمَا مِنْ تَخَذَ، وَالتَّاءُ أَصْلِيَّةٌ.. وَوَزْنُهَا (فَعِلَ) وَافْتَعَلَ⁽⁴⁾. وَفِي رَأْيِ أَبِي حِيَّانٍ أَنَّ التَّاءَ أَصْلٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَلَيْسَ مِنَ الْأَخْذِ، فَقَالَ: "وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْإِتِّخَاذَ (أَفْتَعَلَ) مِنَ الْأَخْذِ، وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا التَّاءَ أَصْلِيَّةً فَقَالُوا فِي الثَّلَاثِي تَخَذَ، كَمَا قَالُوا تَقَى مِنَ اتَّقَى وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ "لَوْ شِئْتُ" أَي هَذِهِ الْإِعْرَاضُ سَبَبُ الْفِرَاقِ بَيْنِي وَبَيْنَكَ عَلَى حَسَبِ مَا سَبَقَ مِنْ مِيعَادِهِ، أَنَّهُ قَالَ: "إِن سَأَلْتُكَ" وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ وَإِن لَمْ تَكُنْ سَوَالًا فَإِنَّهَا تَتَضَمَّنُهُ إِذِ الْمَعْنَى أَلَمْ تَكُنْ تَتَّخِذُ عَلَيْهِ أَجْرًا لِأَحْتِيَاجِنَا إِلَيْهِ"⁽⁵⁾.

وَعِنْدَ صِيَاغَةِ وَزْنِ الْإِفْتِعَالِ مِنَ الْفِعْلِ (أَخَذَ)، فَإِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَى هَيْئَةِ "إِتَّخَذَ"، إِذْ تَقْطَعُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي حَالِ الْإِبْتِدَاءِ، وَتَوَالِي هَمْزَتَيْنِ فِي مَقْطَعٍ وَاحِدٍ، (>i) أَمْرٌ لَا تَحْبِذُهُ اللَّغَةُ، بَلْ تَكْرَهُهُ، وَتَحَاوَلُ التَّخْلُصَ مِنْهُ، وَلِهَذَا فَإِنَّهَا تَحْذَفُ، وَحَذْفُهُ يَخْلُقُ فَجْوَةً؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ اللَّغَةَ تَتَّجِهُ نَحْوَ تَعْوِيضِ هَذَا الْحَذْفِ، وَيَتِمُّ التَّعْوِيضُ هُنَا عَنِ طَرِيقِ

(1) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 396، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 468/2، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 228، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 281، ابن غلبون، التذكرة: 346، الداني، التيسير: 118، الزمخشري، الكشاف: 740/2، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 144/6.

(2) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 97/3، مكِّي، الكشف: 70/2.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: 535/7.

(4) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 426، السمين الحلبي، الدر المصون: 535/7.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 144/6، وينظر: مكِّي، الكشف: 70/2.

التشديد أيضاً، وطريقة التعويض هذه هي الطريق التي تحدث في حالة وجود حذف في صيغة فاء الافتعال ويمكن أن نمثل هذا بالمخطط الصوتي الآتي⁽¹⁾:

أخذ	أخذ	أخذ	أخذ
>ahada	>i*tahada	(>)i>tahada	(>)ittahada

1. الفعل الأصلي المهموز.

2. صيغة افتعل القياسية.

3. الحذف بسبب توالي المتماثلان، الهمزات (>i>).

4. التعويض عن طريق التشديد.

م. (فَعَل) و (فَعَّل).

في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ "سُجِّرَتْ" بتخفيف الجيم على الأصل وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي "سُجِّرَتْ" بشد الجيم⁽⁴⁾.

وقراءة اليزيدي بالتخفيف على معنى إرادة وقوعه للقليل والكثير، ويدل على قوة التخفيف، إجماعهم على قوله: "والبحر المسجور"⁽⁵⁾، ولم يقل المُسَجَّر، ومعنى "المسجور" الممتلئ، وقيل الفارغ، وقراءة التشديد على معنى التكثر لأنها بحار كثيرة⁽⁶⁾.

(1) يحيى عابنه، دراسات في فقه اللغة: 53-54.

(2) التكوير، آية 6.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 434.

(4) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 673، الطبري، تفسير الطبري: 461/12، ابن خالويه،

الحجة في القراءات السبع: 363، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 463-464، ابن

غلبون، التذكرة: 534، الداني، التيسير: 179، ابن الجوزي، زاد المسير: 39/9،

الزمخشري، الكشاف: 707/4، ابن الجزري، النشر: 398/2.

(5) الطور، آية 6.

(6) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 100/4، مكي، الكشف: 363/2.

الطوسي، التبيان: 282/1، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 424/8.

ومعنى الآية: سُجِّرَتْ: من سَجَّرَ التتور إذا ملأه بالحطب: أي: ملئت وفجَّر
بعضها إلى بعض حتى تعود بحراً واحداً، وقيل ملئت نيراناً تضطرم لتعذيب أهل
النار⁽¹⁾.

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/707.

الفصل الرابع المستوى التركيبي (الإعراب)

الإعراب في اللغة

الإعراب في اللغة البيان، وأعرَبَ الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجلٌ معرَبٌ أي: مبيِّن نفسه، ومنه قول الرسول عليه الصلاة والسلام: "النَّبِيُّ تعرَبُ عن نفسها". وهو البيان والتحسين، ومنه الرجل العربي، أي الفصيح اللسان⁽¹⁾. ويرى الرازي أن المعنى اللغوي للإعراب: الفصاحة. فقال: "أعرَب بحجته: أفصح بها ولم يتَّقَ أحداً"⁽²⁾.

والإعراب في الاصطلاح:

تغيير أواخر الكلمات بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً⁽³⁾، أو عبارة عن اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف المعاني المتعاقبة عليها⁽⁴⁾، وهو حاله معقولة لا محسوسة⁽⁵⁾.

"والإعراب وليد التركيب، وانعكاس لمعاني تحدث في الكلام، مصاحبة لعملية التركيب، لأن هذه المعاني التي يتخذ الإعراب عنواناً لها، هي معانٍ تركيبية، تتعاقب على الاسم الواحد، كالفاعلية والمفعولية، والإضافة"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص، 35/1، ابن منظور، لسان العرب (عرب): 588/1، أبو بقاء الكفوي، الكليات: 129/1.

(2) الرازي، مختار الصحاح (عرب): 421-422.

(3) الجرجاني، التعريفات: 31.

(4) الرضي الاستربادي، شرح الكافية: 34/1.

(5) يحيى عباينة، منهج أبي حيان: 261.

(6) محمد عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: 107.

4. 1 في المصطلحات والأصول:

4. 1. 1 الحذف.

الحذف في اللغة:

هو الإسقاط⁽¹⁾، ومنه حذف الشعر، إذا أخذت منه، وهو قطع الشيء من طرفه والحذافة: ما حذف من شيء فطرح، والحذف أيضاً: الرمي. ومنه: (الرعيان يَحذِفُونَ الأرانِبَ بعصِيَّهم فيصيدونها ويذبحونها)⁽²⁾.

الحذف اصطلاحاً:

إسقاط جزء الكلام أو كُله لدليل⁽³⁾. وهذا المصطلح مستعمل منذ فجر الدراسات اللغوية⁽⁴⁾، لسهولة لفظه، وقرب معناه الاصطلاحي من معناه اللغوي، ولتقصر عبارته⁽⁵⁾.

والحذف عنصر من عناصر التحويل، نقيضاً للزيادة، فكما أن الزيادة هي أية زيادة على الجملة التوليدية النواة؛ لتحويلها إلى جملة تحويلية لغرض في المعنى، فإن الحذف يعني أي نقص في الجملة النواة، التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى⁽⁶⁾.

ومن قراءات اليزيدي التي وجهت وفق هذه القضية ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾⁽⁷⁾.

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (حَدَفَ): 40/9، الزركشي، البرهان في علوم القرآن:

103 /3.

(2) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة: 77، ابن منظور، لسان العرب (حذف): 39/9-40.

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 103/3.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب: 262/1، ابن جني، الخصائص: 370/2-373، ابن يعيش،

شرح المفصل: 49/1-51.

(5) يحيى عباينة، منهج أبي حيان في اختياراته: 267.

(6) خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها: 134.

(7) البقرة، آية 219.

قرأ اليزيدي (العفو) بالرفع⁽¹⁾، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير والحسن وقتادة. وجاءت قراءة الجمهور (العفو) بالنصب⁽²⁾.

ووجهت قراءة اليزيدي ومن قرأ معه بالرفع، على أن (ما) استفهامية، و(ذا) موصولة، فجاء الجواب مرفوعاً، على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي (الذي ينفقونه العفو). مناسبة بين الجواب والسؤال. والتقدير: (إنفاقكم العفو). وهي جملة اسمية، اختلف الإعراب فيها لاختلاف التقدير⁽³⁾.

وقد ذكر أبو جعفر النحاس: أن من جعل (ذا) في (ماذا) بمعنى (الذي)، كان الاختيار الرفع، وجاز النصب. ومن جعل (ما) و(ذا) كلمة واحدة. كان الاختيار النصب، وجاز الرفع، والنصب والرفع عند أبي جعفر النحاس جيدان حسنان، إلا أن تفسير الآية يدل على النصب⁽⁴⁾.

جاء اختيار اليزيدي بالجملة الاسمية، لأنها غير مقيدة بزمن، فالجواب بالجملة الاسمية (المنفق العفو) - يكون في الحال والاستقبال، أما الجواب بالجملة الفعلية - ينفقون العفو - فمقيد بزمن الفعل المضارع.

ومن ناحية تقريرية، تفيد أن القراءتين نمطان لغويان من الصيغ الاختيارية، جاءت القراءة الأولى (العفو) بالنصب مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: "ينفقون العفو" في حين جاءت قراءة اليزيدي (العفو) بالرفع، خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: (المنفق العفو)، أي أن قراءة اليزيدي شكل من الأشكال البديلة Alternative form.

(1) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 157.

(2) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 185/1، الطبري، تفسير الطبري: 380، الزجاج، معاني القرآن: 293/1، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 182، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 309/1، ابن خالويه، = الحجة في القراءات السبع: 96، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 146، الداني، التيسير: 68، ابن غلبون، التذكرة: 204.

(3) ينظر: الطبري، تفسير الطبري: 380/2، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 96، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 437/1، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 295/1، السمين الحلبي، الدر المصون: 408/2.

(4) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 309/1-310، وينظر: مكّي، الكشف: 292/1-293، ابن زنجلة، حجة القراءات: 132-133، أحمد المالقي، رصف المباني: 265.

أما من ناحية تحويلية: فقراءة الجمهور (العفو) جملة فعلية، جرى فيها حذف الفعل، وهي في محل نصب مفعول له، وأما قراءة اليزيدي فقد تحولت إلى جملة اسمية، في محل نصب مفعول به للفعل (قل) وهو شكل من أشكال التحويل بالحذف أيضاً. والقراءتان عند الطبري سواء، غير أن قراءة النصب أعجب إليه، لأن قراء النصب أكثر، وهي أعرف وأشهر⁽¹⁾.

وبهذا فإن معيار التفضيل عنده لا يستند إلى الصحة أو عدمها، فالقراءتان صحيحتان، ولكن كثرة التداول هي المعيار.

أما سبب الاختلاف في التقدير: (الذي تتفقونه العفو)، أو (ينفقون العفو) فهو النزعة إلى تفسير الحركة الإعرابية (الرفع والنصب). وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَىٰ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي "لكبيرة" بالرفع⁽³⁾، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء، في حين جاءت قراءة الجمهور "لكبيرة" بالنصب على أنها خبر كان⁽⁴⁾.

وقد وُجّهت قراءة اليزيدي على أن (كان) زائدة، أو على أن (كبيرة) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي كبيرة. والجملة في محل نصب خبر لـ (كان)⁽⁵⁾. وقد وصف السمين الحلبي هذا التوجيه بأنه ضعيف، غير أنه أشار إلى أن القراءة شاذة ولا توجّه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك⁽⁶⁾.

(1) الطبري، تفسير الطبري: 380/2.

(2) البقرة، آية 143.

(3) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 10، الزمخشري، الكشاف: 244/1، الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد: 387/1، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 425/1، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 149.

(4) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 10، الزمخشري، الكشاف: 244/1، الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد: 387/1، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 425/1، السمين الحلبي، الدر المصون: 395/1، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 149.

(5) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 244/1، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 425/1.

(6) السمين الحلبي، الدر المصون: 395/1.

في حين وجَّهها أبو حيان الأندلسي⁽¹⁾ على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: لهي كبيرة. وقد وجَّهها الزمخشري⁽²⁾ على زيادة (كان) وهو ضعيف، لأن كان الزائدة لا عمل لها، والذي ينبغي أن تحمل القراءة عليه أن تكون (الكبيرة): خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: "لهي كبيرة".

والقراءة المشهورة نصب "كبيرة" على أنها خبر (كان)، واسم (كان) مضمرة فيها، يعود على التولية، أو الصلاة، أو القبلة، المدلول عليها من سياق الكلام⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً﴾⁽⁴⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁵⁾ "ربُّ السماواتِ" و "الرحمن" برفعهما. وهي قراءة: أبي جعفر والأعرج وشيبة، وابن مسعود، ونافع، وأبي عمرو، وابن كثير. في حين جاءت قراءة الجمهور "ربُّ السماواتِ" و "الرحمن" بخفضهما⁽⁶⁾.

وقد وجَّهت قراءة اليزيدي على تقدير: مبتدأ محذوف، أي: (هو ربُّ) أو، هو: مبتدأ، و(الرحمن): خبره، أو(الرحمن): نعت، وخبره: (لا يملكون)⁽⁷⁾.

وقد ذكر المفسرون وعلماء القراءات توجيهات عدة لقراءة اليزيدي ومن معه

على النحو التالي⁽⁸⁾:

1. أن يكون (ربُّ) خبر مبتدأ محذوف، أي "هو ربُّ" و "الرحمن" كذلك.

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 425/1.

(2) الزمخشري، الكشاف: 244/1.

(3) أبو حيان الأندلسي، النهر المأد: 216/1.

(4) النبأ، آية 37.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 431.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 229/3، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 669، مكي، الكشف:

359/2، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 459، الداني، التيسير: 178، اسماعيل

الأندلسي، العنوان: 202، العكبري، التبيان: 1267/2، البحر المحيط: 407/8.

(7) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 229/3، مكي، الكشف: 359/2، أبو حيان الأندلسي،

البحر المحيط: 407/8.

(8) ينظر: مكي، الكشف: 360/2، ابن زنجلة، حجة القراءات: 747، السمين الحلبي، الدر

المصون، 664/10.

2. أن يكون (ربُّ) مبتدأ، وخبره: "لا يملكون".
 3. أن يكون (ربُّ) مبتدأ، و"الرحمنُ" خبره، و "لا يملكون" خبر ثانٍ أو مستأنف.
 4. أن يكون (ربُّ) مبتدأ، و"الرحمن" مبتدأ ثانٍ، و"لا يملكون" خبره، والجملة خبر الأول.

5. أن يكون (ربُّ) مبتدأ، و"الرحمنُ" نعت، و"لا يملكون": خبر "ربُّ".
 وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽¹⁾.
 قرأ اليزيدي⁽²⁾: "مودة بينكم". برفع (مودة)، وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، وابن محيصن، وقرأ حفص وحزمة وروح بنصب (مودة) من غير تنوين⁽³⁾.

ولقد جاءت قراءة اليزيدي برفع (مودة) بلا تنوين، على أنها خبر (إن) على حذف مضاف. أي (سبب مودة)⁽⁴⁾. ووجهت قراءته من وجهين⁽⁵⁾:
 إحداهما: أن يجعل "إنما" كلمتين، ويكون معنى (ما) بمعنى: الذي اتخذتموه مودةً بينكم.

والثاني: أن تكون "مودة" مبتدأ، و"في الحياة الدنيا" خبرها، وتجعل (ما) كافة على هذا الوجه.

-
- (1) العنكبوت، آية 25.
 (2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 345.
 (3) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 498، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 279، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 343، مكي، التبصرة: 289، الداني، التيسير: 140، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 49، الزمخشري، الكشاف: 450/3، ابن الجوزي، زاد المسير: 267/6، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 338/13.
 (4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 345.
 (5) ينظر: مكي، الكشف: 178/2، ابن زنجلة، حجة القراءات: 550، الزمخشري، الكشاف: 494/2.

وأجاز الزجاج قراءة اليزيدي برفع (مودة) على إضمار (هي) كأنه قال: "تلك مودة بينكم في الحياة الدنيا" أي: ألفتكم وإجماعكم على الأصنام مودة بينكم في الحياة الدنيا⁽¹⁾.

وقال العكبري موجّهاً القراءتين: " (مودة) بالنصب مفعولٌ له، وبالرفع على إضمار مبتدأ، وتكون الجملة نعتاً لأوثان؛ ويجوز أن يكونَ النصب على الصفة أيضاً؛ أي: ذوي مودة، ويقراً (مودة) بالإضافة في الرفع والنصب . و (بَيْنَكُمْ) بالجر، وبتنوين (مودة) في الوجهين جميعاً"⁽²⁾.

ولابد لنا أن نذكر أن هذا الحذف لا يتفق مع وجهة نظر المدرسة التركيبية، التي ترفض الاعتراف بالبنى العميقة للتراكيب اللغوية، ففيها مستوى واحد، وهو المستوى الاستعمالي، الذي يبدو على السطح، ويمكن ملاحظته عملياً. أما هذا الحذف الذي ذهب إليه موجهو القراءات-كما مر سابقاً-فهو يتفق مع آراء المدرسة التحويلية، وبهذا يكون الحذف-هنا-عنصراً تحويلياً أفضى إلى دلالات جديدة.

ونجد أن ابن مضاء القرطبي⁽³⁾ قد انتقد بعض أنواع الحذف عند النحاة، وذكر أن المحذوف له ثلاثة أقسام:

- 1-محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذِفَ لعلم المخاطب به، وإن ظهر تمّ الكلام به.
- 2-محذوف لا حاجة بالقول إليه، وإن ظهر كان عيباً، كقولك: "أزيداً ضربته" قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر، وهذه دعوى لا دليل عليها؟
- 3-المضمر الذي إن ظهر، تغيّر الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبدَ الله)، وحُكِمَ سائر المناديات، وقد اختلفت نظرة الدراسات اللغوية الحديثة إلى الحذف حسب مبادئ كل مدرسة.

(1) الزجاج، معاني القرآن: 167/4، وينظر: الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: 920/3.

(2) العكبري، التبيان: 1031/2.

(3) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة: 78-79.

فالتركيبون يرون أن الحذف الذي ينبع من اللغوي وتصوراته غير مقبول؛ لأن مثل هذا الحذف تفرضه تصورات خارجة عن طبيعة اللغة، أما الحذف الذي يؤدي إليه السياق اللغوي، فهو مقبول، ويكتفون بوصفه فقط⁽¹⁾. أما التحويليون، فيرون أن هناك تراكيباً وصيغاً سطحية حدث في بُنيته العميقة حذف، أو زيادة، أو تغيير في ترتيب عناصرها. ويمكن الوقوف على هذه العناصر من خلال البنية السطحية، وبهذا يتفق التحويليون مع نحاة العرب القدامى في كثير من الوجوه التي تخص الحذف، والإضمار والأساس العقلي عند دراسة الصيغ والتراكيب اللغوية⁽²⁾.

4. 1. 2 الإضمار:

الإضمار في اللغة:

إسقاط الشيء⁽³⁾، وهو الإخفاء والاستقصاء، ومنه تطليق الرجل لزوجته مضمرأ، بقوله: طلقي نفسك، فقد صحَّ الطلاق⁽⁴⁾.

والإضمار في الإصطلاح:

دلالته إخفاء عاملٍ فعلاً أو اسماً أو حرفاً مؤثراً على ما بعده⁽⁵⁾.

ومن مواضع الإضمار في قراءة اليزيدي:

-
- (1) يحيى عباينة، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات: 33-36.
 - (2) طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 9-25.
 - (3) ينظر: الجرجاني، التعريفات: 46، أبو بقاء الكفوي، الكليات: 135.
 - (4) الجرجاني، التعريفات: 46.
 - (5) السيوطي، الأشباه والنظائر: 170/1، وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ضممر): 371/3، أبو بقاء الكفوي، الكليات: 135-136.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾ "يوم" بضم الميم، على إضمار المبتدأ، أي: "هو يوم" وهي قراءة: ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وابن جندب، وأبي عمرو، وابن كثير، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر "يوم" بالفتح على الظرف.⁽³⁾ وقد وجهت قراءة اليزيدي بالرفع من وجهين:⁽⁴⁾

1. الرفع على إضمار مبتدأ، أي: "هو يوم" لا تملك نفس لنفس شيئاً أي: نفعاً ولا ضراً.

2. ويجوز رفعه على البدل من "يوم الدين" في الآية السابقة: أي "يوم الدين يوم لا تملك".

وجاء الإضمار في قراءة اليزيدي أيضاً على إضمار حرف الجر وهو (الباء).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾⁽⁵⁾.

وقد وجهت قراءة اليزيدي بالفتح على تقدير: "تودي بأني" كما تقول: ناديته باسمه. وأنا: مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة: خبر "إن"

(1) الانفطار، آية 19.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 79-435.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 244/3-245، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع:

365، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 465، الداني، التيسير: 220، اسماعيل الأندلسي،

العنوان: 204، الطوسي، التبيان: 293/10، العكبري، التبيان: 1275/2، ابن الجزري،

النشر: 399/2، الشوكاني، فتح القدير: 396/5.

(4) ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة: 753-754، مكي، الكشف: 364/2-365.

(5) طه، آية 12.

ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب⁽¹⁾.

ومن كسر همزة "إني": فالمعنى: إني أنا ربك الذي خلقك ودبّرك فاخلع نعليك⁽²⁾.

ولقد ظهر المصطلحان، الحذف والإضمار في وقت واحد، ولكن في استعمالهما عند القدامى شيء من التداخل؛ لقرب معناه، ولاشتراكهما في معنى الإسقاط ولا ينصُّ على التفرقة، إلا في استتار الفاعل، حيث يسمونه إضماراً لا حذفاً⁽³⁾.

وقد انتقد ابن مضاء القرطبي⁽⁴⁾ هذا الخلط في استعمال المصطلحين بمعنى واحد غالباً، والتفريق بين استعمالهما في أحيان قليلة. "فالنحاة يفرقون بين الإضمار والحذف حين يقولون إن الفاعل يُضمر ولا يحذف، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر، فكأنهم يريدون بالضمير ما لا بد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه".

4. 1. 3 الصرف ومنعه:

صَرَفُ الاسم في العربية هو: تنوينه للدلالة على تمكنه من الاسمية، وإعرابه بالحركات الثلاث. والممنوع من الصرف: هو الذي لا يدخله جرٌّ ولا تنوين⁽⁴⁾. وتالياً بعض القراءات التي وجهت على أساس الممنوع من الصرف في

(1) ينظر: الطوسي، التبيان: 145/7، العكبري، التبيان: 886/2، السمين الحلبي، الدر المصون: 16/8.

(2) ينظر: الطبري، تفسير الطبري: 397/8-398، الزمخشري، الكشاف: 428/2، الطبرسي، مجمع البيان: 7/7-8.

(3) ينظر: يحيى عباينة، منهج أبي حيان: 167، طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في درس اللغوي: 263-264.

(4) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة: 105-106.

(4) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: 79/2، الزمخشري، المفصل في علم العربية: 16، إميل بديع يعقوب، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: 55-58.

قراءة اليزيدي: في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا يُقِينُ﴾⁽¹⁾.
قرأ اليزيدي⁽²⁾: "من سبأ" بفتح الهمزة، ممنوعاً من الصرف، و "سبأ" اسم قبيلة، أو اسم امرأة، وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، وابن محيصن، وجبلية عن المفضل عن عاصم. وقرأ الجمهور "من سبأ" مصروفاً اسماً للحي، أو اسماً لأبيهم⁽³⁾.
وقد جاءت قراءة اليزيدي، بسكون الباء، وهمزة مفتوحة غير منونة بناه على (فَعَلَى) فامتنع الصرف للتأنيث اللازم، لأنه معرفة ومؤنثة⁽⁴⁾.
قال الزجاج: "سبأ" مدينة تعرف بمأرب، من اليمن، وبينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام، فإذا صرفته فعلى البلد، وإذا لم تصرفه فعلى المدينة".
وقد ذكر أبو حيان⁽⁵⁾ أن من جعل (سبأ) مصروفاً، جعله اسماً للحي أو الموضع أو اسماً للأب من قحطان اسمه عبد شمس، وسمي (سبأ)؛ لأنه أول من سبأ، ومن منعه من الصرف، جعله اسماً للقبيلة أو البقعة، فهو مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث⁽⁶⁾.
ومن المواضع الممنوعة من الصرف في قراءة اليزيدي أيضاً:

(1) النمل، آية 22.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 335.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 289/2، الطبري، تفسير الطبري: 147/11، الزجاج، معاني القرآن: 114/4، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 480، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 270، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 32، الداني، التيسير: 167، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 144، ابن الجوزي، زاد المسير: 165/6، العبري، التبيان: 1007/2، ابن الجزري، النشر: 337/2.

(4) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 204/3-206، مكّي، الكشف: 156/2، الطوسي، التبيان: 77/6، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 255/4-256.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 63/7، وينظر: مكّي، الكشف: 156/2، الطوسي،

التبيان: 77/6، وابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 255/4-256.

(6) الزجاج، معاني القرآن: 114/4.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾: "سلاسل" ممنوعاً من الصرف. وهي قراءة: أبي عمرو ورواح، وقرأ نافع وأبو بكر والكسائي: "سلاسلاً" بالتثوين مصروفاً⁽³⁾.

وقد جاءت قراءة اليزيدي (سلاسل) ممنوعاً من الصرف، على وزن (فَعَالِل) و (فَعَالِل) لا تتصرف؛ لأن كل جمع ثلاثة ألف وبعدها حرف مشدّد، أو حرفان خفيفان أو أكثر، فإنه لا ينصرف في معرفة، ولا نكرة⁽⁴⁾.

وحجة من نونه أنه حمّله على لغة لبعض العرب. قال مكي: حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا "أفعل منك"⁽⁵⁾. وفي قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ﴾⁽⁶⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁷⁾ "سيناء" بكسر السين، وفتح الهمزة، ولم ينصرف لأنه اسم بقعة، ففيه التعريف والتأنيث. ويجوز أن تكون فيه العجمة. وهي قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو وأبي جعفر، والحسن، وابن محيصن. وهي لغة أهل الحجاز

(1) الإنسان، آية 4.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 428.

(3) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 663، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 358،

أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 454، الداني، التيسير: 217، اسماعيل الأندلسي،

العنوان: 201، ابن الجوزي، زاد المسير: 430/8، العكبري، التبيان: 257/2،

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 123/19، ابن الجزري، النشر: 394/2-395،

الشوكاني، فتح القدير: 345/5.

(4) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 96/5-97، ابن زنجلة، حجة القراءات:

737، وأبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 178/3-179.

(5) مكي، الكشف: 352/2-353.

(6) المؤمنون، آية 20.

(7) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 318.

وكنانة. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: "سَيْنَاء" بفتح السين. وهي لغة سائر العرب: والهمزة هنا للتأنيث⁽¹⁾.

و "سيناء" ممنوعٌ من الصرف في قراءة اليزيدي "ومن قرأ معه؛ لأنها جعلت اسم بقعة، أو أرض، فصارت بمنزلة امرأة سميت "بجعفر" والهمزة هنا ليست أصلية. بل منقلبة عن (ياء)، وليست للتأنيث⁽²⁾.

قال الزمخشري: "طور سيناء"، و "طور سينين" لا يخلو: إما أن يضاف فيه الطور إلى بقعة اسمها سيناء، وسينون، وإما أن يكون اسماً للجبل مركباً من مضاف ومضاف إليه، كما مرئ القيس، وبعلبك، فيمن أضاف، فمن كسر سين "سيناء" فقد منع الصرف للتعريف والعجمة، أو للتأنيث و (فعلاً) لا تكون ألفه للتأنيث كعلباء، وجرها⁽³⁾.

وقد ذكر ابن خالويه⁽⁴⁾ أن اللفظين: "سيناء" و "سَيْنَاء" بكسر السين وفتحها، لغات للعرب، وأن أصل هذه الكلمة (سرياني) ولم يرد صفة على وزن "سيناء" إلا كانت مفتوحة الحرف الأول. ك: حمراء، وصفراء، فَحُمِلَتْ هذه اللفظة على الأشهر من ألفاظهم.

أما من ناحية تركيبية فتجيز اللغة لأبنائها أن يصرفوا الاسم ويمنعوه من الصرف، وبهذا فهم يصفون ما ينطقون دون تفسير.

وأما من وجهة علم اللغة المعاصر، فالأمر خلاف ذلك إذ إن الصرف هو الأصل (البنية العميقة) لجميع الأسماء، فمن الممكن أن يدخلها التتوين كاملة، ولكن

(1) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 233/2، الزجاج، معاني القرآن: 10/4، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 444، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 256، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط، 311، الطوسي، التبيان، 355/7، السمين الحلبي، الدر المصون: 326/8، الشوكاني، فتح القدير: 478/3.

(2) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 178/3-179، الزمخشري، الكشاف: 29/3، السمين الحلبي، الدر المصون، 326/8-327.

(3) الزمخشري، الكشاف: 29/3.

(4) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 256.

عدم الصرف علة طارئة، جعلت الأسماء الممنوعة من الصرف فرعاً على الأصل، ويجوز أن يعود الفرع على الأصل.

عدم الصرف ← الصرف ← ولا يجوز العكس

4. 2 في قضايا الإسناد:

تنتوع اللغات في بناء الجمل، فكل لغة نظامها الخاص بها في ترتيب الكلمات داخل الجملة، فنجد في العربية-مثلاً- نوعين من الجمل: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية. في حين لا نجد في الإنجليزية إلا نوعاً واحداً، وهو الجملة الاسمية⁽¹⁾. إذا أخذنا بتعريف العلماء العرب للجملة الإسمية، وتقييدهم لها بأنها الكلام المترابك إسنادياً والمسند إليه فيها اسم.

وتتكون الجملة في العربية من المسند والمسند إليه، دون حاجة إلى فعل مساعد بينهما. فنقول مثلاً: (العلم نور)، (العدل أمان). في حين أن الإنجليزية تحتاج إلى فعل مساعد للربط بين المسند والمسند إليه⁽²⁾.

إلا أن هذا التقسيم-تقسيم الجملة العربية- لم يسلم من انتقادات المحدثين، ومنهم مهدي المخزومي، الذي ذهب إلى أن الجملة التي يكون فيها المسند اسماً، جملة اسمية، والتي يكون المسند فيها فعلاً، جملة فعلية، ويرى أن جملة مثل: (البدْرُ طلع) جملة فعلية؛ قُدِّم المسند للاهتمام⁽³⁾.

فالإسناد: أن يُخْبِرُ في الحال، أو في الأصل بكلمةٍ أو أكثر من كلمةٍ أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهمّ بذلك الخبر في الذكر وأخصّ به⁽⁴⁾.

(1) محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث: 152.

(2) المصدر نفسه: 152.

(3) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوحيد: 39-42.

(4) يحيى عباينة، منهج أبي حيان وتوجيهاته: 271.

4. 2. 11 الابتداء والخبر:

من قضايا إسناد الجملة الاسمية في قراءة اليزيدي الابتداء والخبر: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾ "كله" بضم اللام على أنه مبتدأ، وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وسهل وعيسى وابن أبي ليلى. وجاءت قراءة الجمهور بالنصب تأكيداً للفظ "الأمر"، وهو عند الأخفش بدلاً منه⁽³⁾.

ويرى أبو حيان في توجيه قراءة اليزيدي ومن قرأ معه بالرفع أنها مبتدأ، وأما قراءة الجمهور بالنصب فهي على التوكيد، ويساوي أبو حيان بين القراءتين للتواتر، ولأن الابتداء بـ (كل) وارد بكثرة في لسان العرب⁽⁴⁾. وقد وجهها السمين الحلبي من وجهين⁽⁵⁾:

الوجه الأول: أنه مبتدأ، و(الله) خبره، والجملة خبر إن، نحو: "إن مال زيد كله عنده".

والوجه الثاني: أنه توكيد على المحل.

والوجه الحسن عند مكي في قراءة اليزيدي بالرفع، أن تكون مبتدأ، و(الله) الخبر، والجملة خبر (إن)، فهي مما يؤكد بها، ولأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد. والنصب هو الاختيار عنده؛ بسبب إجماع الجمهور عليه، ولصحة وجهه، ولأن التأكيد أصل (كل)⁽⁶⁾.

(1) آل عمران، آية 154.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 180.

(3) ينظر: الاخفش، معاني القرآن: 236/1، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 217، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 413/1، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 170، ابن غلبون، التذكرة: 227، الداني، التيسير: 76، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 81، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 242/4، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 88/3.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 88/3، وينظر: الطوسي، التبيان: 23/3، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 217.

(5) السمين الحلبي، الدر المصون: 449/3، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 177.

(6) مكي، الكشف: 361/2.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾: "والقمر" بالرفع على الابتداء، وما بعده خبر عنه، وهي قراءة: نافع وأبي عمرو وابن كثير وأبي جعفر وابن محيصة، وقرأ باقي السبعة على النصب⁽³⁾، والقراءتان وجهان من وجوه باب الاشتغال. وقد وجهت قراءة اليزيدي⁽⁴⁾ بالرفع على أنها مبتدأ، ووجهت قراءة النصب على إضمار فعل على الاشتغال، والوجهان عند السمين الحلبي مستويان لتقدم جملة ذات وجهين، وهي قوله: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي﴾⁽⁵⁾، فإن راعيت صدرها رفعت لتعطف اسمية على مثلها، وبهذا يبطل قول الأخفش: إنه لا يجوز النصب في الاسم إلا إذا كان في جملة الاشتغال ضميرٌ يعود على الاسم، الذي تضمنته جملة ذات وجهين⁽⁶⁾. وحجة قراءة اليزيدي ومن قرأ معه بالرفع عند مكي⁽⁷⁾، أنه مرفوع على الابتداء فقطعه مما قبله، وجعله مستأنفاً، و"قَدَرْنَا" الخبر، ويجوز أن يكون رفعه على العطف على قوله "وآية لهم" فعطف جملة على جملة.

والرفع أعجب إلى الفراء⁽⁸⁾ من النصب، وهو الاختيار عند مكي⁽⁹⁾؛ لأن عليه أهل الحرمين وأبا عمرو، ولعله يعني أن قراءة الرفع أكثر في الكلام، مما دعا إلى

(1) يس، آية 39.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 365.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 95/2، الطبري، تفسير الطبري: 441/10، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 540، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 298، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 370، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 159، الزمخشري، الكشاف: 16/4، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 29/15، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 365.

(4) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 270/9، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 394/3، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 336/7.

(5) يس، آية 38.

(6) السمين الحلبي، الدر المصون: 270/9.

(7) مكي، الكشاف: 216/2، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 599.

(8) الفراء، معاني القرآن: 95/2، 378.

(9) مكي، الكشاف: 216/2.

موافقتها للقاعدة العريضة من كلام العرب، وإلا فإن القراءتين جائزتان فهو لم يرفض قراءة النصب.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾: "العين... والأنف... والأذن... والسن... والجروح". بنصب الأربعة، ورفع (الجروح) لأنه قطعها عما قبلها: فتكون مبتدأ، وخبره: قصاص، وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وابن محيصن. في حين جاءت قراءة الجمهور، بالنصب فيها جميعاً⁽³⁾.

ذكر ابن زنجلة حجة اليزيدي في قراءة الرفع بقطعها عما قبلها، ورفعها على الابتداء. يعني: "والجروح من بعد ذلك قصاص". وبالإضافة إلى الحجة التي ذكرها اليزيدي، ذكر ابن زنجلة حجة أخرى بقوله: "إنما اختاروا الانقطاع عن الكلام الأول، والاستئناف بـ "الجروح" لأن خبر الجروح يتبين فيه الإعراب، وخبر الاسم الأول مثل خبر الاسم الثاني والثالث والرابع والخامس، فأشبهه الكلام بعضه بعضاً، ثم استأنفوا (الجروح) فقالوا "والجروح قصاص" لأنه لم يكن خبر (الجروح) يشبه أخبار ما تقدمه، فعُدل به إلى الاستئناف"⁽⁴⁾.

والاختيار عند مكي⁽⁵⁾ الرفع، لأنه مروى عن النبي عليه السلام، ولأن خبره مخالف لخبر ما قبله من الجمل، فالرفع في "الجروح" قوي من جهة الإعراب، والنصب قوي من جهة المعنى، واتصال بعض الكلام ببعض، ولمطابقة آخره مع أوله، ولأن الجماعة عليه.

(1) المائدة، آية 45.

(2) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 226، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 200.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 309/1، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 244، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 185، الداني، التيسير: 149، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 87، العكبري، التبيان: 439/1، السمين الحلبي، الدر المصون: 278/4، ابن الجزري، النشر: 254/2.

(4) ابن زنجلة، حجة القراءات: 226-227.

(5) مكي، الكشف: 411/1، وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 278/4.

ويتضح أن توجيه الرفع على الإبتداء يهدف إلى تفسير حركة الرفع (الضمة) وما تتطلبه من إقامة عناصر الإسناد فيها، وهو هنا المبتدأ والخبر (الجروحُ قصاصٌ).

4. 2. 2 النواسخ:

4. 2. 2. 1 كان وأخواتها.

يتنازع كان بابان⁽¹⁾:

1. المبتدأ والخبر: وتختص به كان الزمانية التي تدخل على المبتدأ والخبر، ودخولها على هذا التركيب لا يفيد حدثاً ما، وإنما للإفادة بأن الخبر في حالة الماضي المطلق، فهي زمانية البتة.

2. الفاعل: وفيه تدل (كان) على الوقوع التام للحدث وتكتفي بفاعلها.

وقد وجهت قراءة اليزيدي في ضوء العلاقات القائمة على مبحث اسم كان في

القراءة التالية:

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ (عاقبة الذين) بالرفع إسماً لـ "كان"، وخبرها "السوأى" وهي

قراءة نافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب والحسن. وقرأ ابن عامر

وعاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش "كان عاقبة الذين" بنصب "عاقبة" خبراً

لـ "كان"⁽⁴⁾.

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 81/8، وينظر: يحيى عباينة، منهج أبي حيان في

اختياراته: 289.

(2) الروم، آية 10.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 347.

(4) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 179/4، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 506، الداني، التيسير:

174، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 151، الطبرسي، مجمع البيان: 462/8-463، ابن

الجزري، زاد المسير: 291/6، العكبري، التبيان: 1037/2، القرطبي، الجامع لأحكام

القرآن: 10/14، ابن الجزري، النشر: 344/2.

وقد وجّهت قراءة اليزيدي بالرفع جاعلاً "عاقبة" اسم كان. والخبر "السوأى" والخبر والاسم هنا معرفتان. ويذكر ابن زنجلة أنه إذا اجتمع اسمان أحدهما معرفة، والآخر نكرة، جُعِلَت النكرة الخبر، والمعرفة الاسم، وإن كانا معرفتين جُعِلَت أيهما شئت الخبر، وأيها شئت الاسم⁽¹⁾.

وقراءة اليزيدي ومن قرأ معه هي الاختيار عند مكي، وحجتها عنده: أنه جعل "العاقبة" اسم كان، والخبر "السوأى" و "أن كذبوا". والتقدير إذا جعلت "السوأى" الخبر: (ثم كان مصير المسيئين السوأى من أجل أن كذبوا)، أي كان مصيرهم دخول جهنم، وذكر الفعل حملاً على المعنى لأن العاقبة والمصير سواء في المعنى⁽²⁾.

ويمكن القول من ناحية تركيبية: إن الضمة كانت مؤشراً تركيبياً يغيّر المعنى فقط إذ تؤشر الضمة على كون الاسم معرفة، وعلى هذا تجيز اللغة النصب وتجيز الرفع على اعتبار أن (كان) يمكن أن تكون ناقصة، ويمكن أن تكون تامة، وتكتفي بالفاعل.

وأما في ضوء المنهج الوصفي التفسيري، فنرى أن الجملتين: (ثم كان عاقبة) و (ثم كان عاقبة) جرى فيهما تحويل مهم عن طريق التقديم والتأخير. والأصل كما قرأ اليزيدي "ثم كان عاقبة"، فقد جرى تحويل عن طريق تقديم اسم كان "عاقبة" وتأخير خبرها على الأصل. فأصبحت الجملة في شكلها السطحي "ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى"، مع احتفاظ العنصر المتقدم (عاقبة) بحركة الرفع؛ مما أوجب إعرابه اسماً لـ (كان) في قراءة اليزيدي.

(1) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 556، ابن الجوزي، زاد المسير: 291/6، السمين

الحلي، الدر المصون: 372/5.

(2) مكي، الكشف: 182/2، وينظر: الطبرسي، مجمع البيان: 463/8، وابن الجوزي، زاد

المسير: 291/6.

4. 2. 2. 2 إن وأخواتها:

من مواضع (إن) وأخواتها في قراءة اليزيدي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾: "إن هذين لساحران" وهي قراءة موافقة للإعراب، ومخالفة لقراءة المصحف، وقد قرأ بها: عائشة وعثمان والحسن، وعاصم والجدري والأعمش وابن عبيد، وأبو عمرو، وقرأ باقي السبعة: "إن هذان لساحران" بالألف وتخفيف النون⁽³⁾.

وقد وجهت قراءة اليزيدي ومن قرأ معه⁽⁴⁾، بالنون المشددة، والياء؛ لأن تثنية المنصوب والمجرور بالياء، في لغة فصحاء العرب، فجاءت قراءته بإعمال (إن) فنصب "هذين" اسماً لها، و"لساحران" خبرها. كما وجهت بأنها موافقة للإعراب، ومخالفة لخط المصحف.

قال البناء: "واستشكلت من حيث خط المصحف، وذلك أن "هذين" رُسمَ بغير ألف ولا ياء... وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة، فلا يلتفت لطعن الطاعن فيها"⁽⁵⁾.

(1) طه، آية 63.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 304.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 183/2-185، الزجاج، معاني القرآن: 361/3، ابن

مجاهد، كتاب السبعة: 419، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 43/3، أبو بكر

الأصبهاني، المبسوط: 296، الداني، التيسير: 151، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 129،

الطوسي، التبيان: 182/7، العكبري، التبيان: 182/7، ابن الجزري، النشر: 321/2.

(4) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 454، مكّي، الكشف: 100/2، أبو حيان الأندلسي،

البحر المحيط: 255/6، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 304.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 304.

وقد وجّه أبو علي الفارسي⁽¹⁾ قراءة اليزيدي، ومن قرأ معه على أنها صحيحة ومستقيمة، في حين زيّف الزجاج⁽²⁾ هذه القراءة؛ لمخالفتها المصحف. فقد روى أنه من غلط الكاتب، ويردّ الطبرسي على قول الزجاج فيقول: "ويرووا لنا عن عثمان وعائشة أن في هذا القرآن غلطاً تستقيمه العرب بألسنتها، وهذا غير صحيح عند أهل النظر؛ فإن أبا عمرو ومن ذهب من القراء مذهبه، لا يقرأ إلا بما أخذه من الثقات من السلف، ولا يظن به، مع علو مرتبته أن يتصرّف في كتاب الله من قبل نفسه فيغيّره"⁽³⁾.

أما اجتهادات القدامى في قراءة الجمهور "إن هذان لساحران" جاءت على النحو الآتي:

1. حجتهم أنها مكتوبة هكذا في الإمام مصحف عثمان. فقد ذهب بعضهم⁽⁴⁾ إلى توجيه القراءة، وتعليلها بأنها اتباع لرسم المصحف. فخفف "إن" ليحسن الرفع بعدها على الابتداء، لأن "إن" إذا خففت حسن رفع ما بعدها على الابتداء قال مكي⁽⁵⁾: "فالذي خفف "إن" اجتمع له في قراءته: موافقة الخط، وصحة الإعراب في "هذان".
2. إن هذه القراءة جاءت وفق لهجات عربية، فقد نسب الفراء⁽⁶⁾ هذه اللهجة إلى بني الحارث، فهم يجعلون المثني في كل أحواله، ولغة لزوم الألف والنون مطلقاً تنسب

(1) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 142-143.

(2) الزجاج، معاني القرآن: 361/3.

(3) الطبرسي، مجمع البيان: 27/7-29.

(4) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 452، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 238/6،

السمين الحلبي، الدر المصون: 63/8-68.

(5) مكي، الكشف: 99/2، وينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 243، أبو علي

الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 230/5.

(6) الفراء، معاني القرآن: 183/2، وينظر: الطبري، مجمع البيان: 27/7-29، وأبو حيان

الأندلسي، البحر المحيط: 238/6.

إلى قبائل (كنانية) كثيرة، منها: بلحارث، وبلعنبر بن كعب، وهمدان، ومراد، ويطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وعذرة.⁽¹⁾

3. ووجهت أيضاً، أن تكون "إن" بمعنى (نعم)⁽²⁾، وهذان: مبتدأ، ولساحران: خبرها. وذكر ابن هشام⁽³⁾: أن مجيء (إن) بمعنى (نعم) شاذ.

4. وذكر الأزهرى⁽⁴⁾ رأياً آخر، وهو وجود ضمير الشأن محذوف، والتقدير "إنه هذان ساحران"، وجملة "هذان لساحران" خبرها: ورد ابن هشام⁽⁵⁾: أن ضمير الشأن موضوعٌ للتقوية، فلا يناسبه الحذف، وقد دخلت اللام للتوكيد.

هذه أبرز اجتهادات القدامى في توجيه قراءة الجمهور، أما بالنسبة إلى وصول لهجة بعض القبائل إلى المستوى الذي ذكر سابقاً؛ فيمكن تعليقه في ضوء ما يسمى بانكماش (الصوت المركب)، ثم مرحلة الفتح الخالص، فالأصل هو: هَذَيْنَ (بالإمالة) - هذان.

أي أن الصوت المركب تطور على النحو الآتي:⁽⁶⁾

$$\bar{a} < \bar{e} < ay$$

أما من ناحية تركيبية فإن النمطين: "إنَّ هذين لساحران"، و "إنْ هذان لساحران". مما تسمح به اللغة، على أساس أن "أن" قد تعمل النصب، فتتصب المثني، وقد لا تعمل النصب، وهذا واضح بدليل القراءتين بهما.

(1) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 183/6، السمين الحلبي، الدر المصون:

68-63/8، عبده الراجحي، اللهجات العربية: 219.

(2) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 2، 343، الأزهرى، علل القراءات: 388/1،

مكي، الكشف: 99/2.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 48/1.

(4) الأزهرى، علل القراءات: 388/1.

(5) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 48/1.

(6) يحيى عباينة، منهج أبي حيان الأندلسي: 308.

4. 2. 2. 3 عمل (لا) النافية للجنس:

(لا) حرف يفيد النفي مطلقاً، ولكن يؤتى به في هذا السياق؛ ليدلَّ على أن النفي يقع على كل فرد من أفراد الإسم؛ أي يقع على أفراد الجنس واحداً واحداً. وتتصب النكرات بغير تنوين، ولا تعمل في المعارف، وخبرها مرفوع، وكلُّ ما يؤتى به⁽¹⁾.

وتقسم (لا) عند دخولها على الأسماء إلى قسمين⁽²⁾:

1. تدخل على المعارف ولا تؤثر فيها؛ لعدم اختصاصها⁽³⁾.

2. تدخل على النكرات، وللعرب مذهبان فيها:

أ. منهم من يشبهها بـ (أنَّ) فيُنصَب بها اسماً، ويرفع بها خبراً.

ب. ومنهم من يشبهها بـ (ليس) فيرفع بعدها اسماً، وينصب الخبر.

وفيما يلي بعض المواضع التي عملت فيها (لا) عمل (ليس) في قراءة

اليزيدي:

في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾⁽⁴⁾.

قرأ اليزيدي: "فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج" فقد رفع ونون "رفثٌ" و "فسوقٌ" على الابتداء، وفتح من غير تنوين "ولا جدالٌ" بالنصب. وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وابن محيصن، ومجاهد والحسن، وجاءت قراءة الجمهور بنصب الأسماء الثلاثة: "رفثٌ، وفسوقٌ، وجدالٌ" عاملة عمل (إنَّ)⁽⁵⁾.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 105/1، عباس حسن، النحو الوافي: 601/1.

(2) المالقي، رصف المباني: 260-262.

(3) إلا أنه ورد نصب الاسم والمعرفة بها في قول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ إِلَّا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مِتْرَاخِيًا

ينظر: ديوان النابغة الجعدي: 171.

(4) البقرة، آية 197.

(5) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 120/1، ابن محاهد، كتاب السبعة: 180، ابن خالويه،

الحجة في القراءات السبع: 94، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 72، الطوسي، التبيان:

162/2، العكبري، التبيان: 161/1، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 96/1-97.

ووجهُ قراءة اليزيدي ومن قرأ معه⁽¹⁾، أن (لا) بمعنى (ليس) فارتفع الاسم بعدها؛ لأنه اسمها، والخبر محذوف تقديره: "فليس رفثٌ ولا فسوقٌ في الحج"، دلّ عليه "في الحج"، و"في الحج" الظاهر الثاني خبر "لا جدال". ذكر القرطبي⁽²⁾ أن أبا عمرو بن العلاء قال: "الرفع بمعنى: فلا يكون رفثٌ ولا فسوقٌ؛ أي شيء يخرج من الحج، ثم ابتدأ النفي فقال: ولا جدال".

وأجاز مكي⁽³⁾ رفع "رفثٌ وفسوقٌ" بالابتداء، و "لا" للنفي، والخبر محذوف. ولم يستحسن أن يكون "في الحج" خبراً عن الأسماء الثلاثة في قراءة اليزيدي ومن قرأ معه؛ لأن خبرَ (ليس) منصوبٌ، وخبرَ (لا جدال) مرفوع، (فلا جدال) في هذه القراءة مقطوع عن الأول -رفث وفسوق- وهو في موضع رفع بالابتداء ولا يعمل عاملان في اسم واحد.

ومن ناحية تفسيرية: فقراءة اليزيدي، تدل على أن الاهتمام بنفي الجدل أشدُّ من الاهتمام بنفي الرفث والفسوق، فقد حملَ الأولين (الرفث والفسوق) على معنى النهي، وكأنه قيل: فلا يكون رفثٌ ولا فسوقٌ، وحمل الثالث "ولا جدال" على الأخبار بانتفاء الجدل⁽⁴⁾، وهذا يفضي بنا إلى القول أن (لا) عنصر تحويلي دلالي.

ومن ناحية تركيبية؛ فإن (لا) مؤشر تركيبى على نوع من الأنماط اللغوية، التي يراد بها نفي جنس الاسم، أما التحويليون فيرون أن (لا) ليست مؤشراً تركيبياً ولكنها عنصر من عناصر التحويل. حوّل الجملة: "في الحج رفث وفسوق وجدال"

(1) ينظر: مكي، الكشف: 286/1، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 271/1-272،

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 408/2.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 408/2.

(3) مكي، الكشف: 286/1، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 408/2، أبو حيان

الأندلسي، النهر الماد: 278/1-279، السمين الحلبي، الدر المصون: 96/2-97.

(4) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 264/1-265، الطوسي، التبيان: 162/2-

163، الزمخشري، الكشاف: 122/10، الطبرسي، مجمع البيان: 522/1، أبو حيان

الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 96/1-97، الرزي، تفسير الفخر الرازي: 177/3-

إلى جملة "ولا رفث ولا فسوق ولا جدال" زيادة عن الأثر المسبب عند دخولها إعرابياً، فحولت الجملة من الإثبات إلى النفي.

وقد عملت (لا) عمل (إن) :

في قوله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾: "لا يبيع فيه ولا خلّة ولا شفاعّة"، بفتح الأسماء الثلاثة بعد (لا) من غير تنوين، وبجعل (لا) في هذه القراءة نافية للجنس. وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو، ويعقوب، وابن محيصن، والحسن. في حين قرأ عاصم وحمزة والكسائي، وابن عامر ونافع وأبي جعفر: "ولا يبيع ولا خلّة ولا شفاعّة" بالرفع والتنوين على جعل "لا" عاملة عمل (ليس)⁽³⁾.

والمعنيان في القراءتين متقاربان، في أن النفي يراد به العموم والكثرة⁽⁴⁾. فجاءت قراءة اليزيدي بالنصب؛ كأنها جواب لمن قال: هل فيه بيع؟ فسأل سؤلاً عاماً، فأجيب جواباً عاماً بالنفي، و(لا) مع النفي بمنزلة اسم واحد في رفع الابتداء، والخبر: "فيه".

ومن قرأ بالرفع جعل (لا) بمنزلة (ليس)، وجعل الجواب غير عام، وكأنه جواب من قال: هل فيه بيع؟ بإسقاط (من) فأتى الجواب غير متغيّر عن رفعه والمرفوع أكثر القراء عليه⁽⁵⁾.

(1) البقرة، آية 254.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 135.

(3) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 457/1، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 187، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 99، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 150، الداني، التيسير: 69، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 75، الطوسي، التبيان: 305/2، ابن الجوزي، زاد المسير: 302/1، العكبري، التبيان: 203/1، ابن الجزري، النشر: 230/2.

(4) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 457/1، السمين الحلبي، الدر المصون، 538-539، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 267/3.

(5) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 457/1، مكّي، الكشف: 286/1، الزمخشري، الكشاف: 152-153، الطبرسي، مجمع البيان: 624/2، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 285/2.

والذي طرأ على الجملة الإسمية من ناحية تحويلية التي دخلت عليها (لا)، أمر معنوي دلالي، يختص بنفي وجود جنس المسند إليه، فجملة "كتابٌ جديدٌ" جملة اسمية، مكونة من ركني الإسناد، وبدخول (لا) تصبح الجملة: (لا كتابٌ جديدٌ) فإن (لا) قد حوّلت المعنى من إثبات إلى نفي، وهو وجود جنس (الكتاب) الذي يتصف بأنه جديد، أما إسنادهما ذلك؛ ولأنهما أصبحا كالاسم الواحد، لشبهها بالأعداد المركبة: (احدَ عشرَ) والتي تبنى على فتح الجزأين، وخبرها مسندٌ وحده، أما إذا كان اسمها معرفة، أي لم تعمل في اسمها النصب، بل كانت للنفي وحده، فهي في هذه الحالة منفصلة في الإسناد عن اسمها، فهو وحده المسند إليه، وما بعده مسند، ولذلك كان اسمها معرباً وليس مبنياً⁽¹⁾.

4. 2. 3 الجملة الفعلية:

تتألف الجملة الفعلية من: مسند ومسند إليه (الفعل والفاعل) والصورة الأساسية للجملة الفعلية أن يتقدم المسند على المسند إليه⁽²⁾.

4. 2. 3. 1 الفاعل:

الفاعل هو الاسم المسند إليه الفعل أو شبهه، ويكون ذلك الفعل مبنياً للمعلوم، وهو اسم صريح ظاهر أو مضمّر بارز أو مستتر، أسند إليه فعل تام متصرف أو جامد، مقدم عليه أبداً عند البصريين، وحكمه الرفع⁽³⁾.
ومن المواضع التي وجّهت فيها قراءة اليزيدي على الفاعل:
قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّكُمُ التُّعَاسَ﴾⁽⁴⁾.

(1) عماد الدين نايف محمد الشمري، أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية، رسالة

ماجستير، جامعة مؤتة 2001: ص: 43.

(2) فاضل السامرائي: معاني النحو: 14/1-16.

(3) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 74/2، الجرجاني، التعريفات: 170-171، أبو بقاء

الكفوي، الكليات: 319/3.

(4) الانفال، آية 11.

قرأ اليزيدي⁽¹⁾: "يغشاكم النعاس"، برفع "النعاس" على أنها فاعل وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، وابن محيصن في حين جاءت قراءة باقي السبعة بنصب "النعاس" مفعول به. وفاعل يغشاكم ضمير الباري.⁽²⁾

ووجهت قراءة اليزيدي، برفع "النعاس"؛ على أنه أضاف الفعل: إلى (النعاس) فرفعه به، ودليله قوله تعالى: "آمنة نعاساً يغشى طائفةً منكم". والنعاس هنا هو الذي يغشى فهو الفاعل، أي أن النعاس هو الذي يغشى القوم⁽³⁾.

واللغة تجيز التمطين: "إذ يُغشِيكم النعاس" بالنصب و"إذ يغشاكم النعاس" بالضم. فالضمة والفتحة مؤشرات تركيبية على الفاعلية والمفعولية. ومن ناحية وصفية تفسيرية يمكن القول إنَّ في جملة "إذ يُغشِيكم النعاس" تحويلاً مهماً عن طريق تقديم المفعول به وإظهار الفاعل، على اعتبار أن نمط الجملة الفعلية هو من نوع فعل + فاعل + مفعول به. وتقديم المفعول به-هنا- لغرض دلالي.

4. 2. 3. 2 الإسناد إلى المفعول به:

من المقرر أن الفعل حين يبني للمجهول تتغيّر صيغته، ويحذف فاعله، فيقوم المفعول به غالباً مقامه فيرفع، والنسبة الثابتة الباقية هنا هي نسبة الفعل إلى المفعول، أما الحالة الإعرابية، فقد تغيرت من النصب إلى الرفع⁽⁴⁾. ورفع المفعول تمّ تحقيقاً لمعيار شكلي تركيبى، استقرّ في العربية، وأصبح من سماتها الأساسية،

(1) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 236.

(2) ابن مجاهد، كتاب السبعة: 304، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 179/2، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 168-170، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 220، ابن غلبون، التذكرة: 281، اسماعيل الأندلسي، العنوان، 100، الطوسي، التبيان: 85/5، ابن الجوزي، زاد المسير، 327/3، ابن الجزري، النشر: 276/2، الشوكاني، فتح القدير: 290/2-291.

(3) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 308، مكى، الكشف، 489-490، ابن الجوزي،

زاد المسير: 327/3، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 367/4.

(4) محمد شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: 133.

وهو أن الجملة إن بدأت بفعل يجب أن يأتي بعده اسم مرفوع⁽¹⁾.
ونجد أن اليزيدي قرأ أفعالاً كثيرة في القرآن الكريم بالبناء للمعلوم مرة،
والبناء للمجهول أخرى، مما يؤذن بشدة اقتضاء الفعل للمفعول. من ذلك.
قوله تعالى: ﴿وَكَايُنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتِلٍ مَعَهُ رَبِّيُونَ﴾⁽²⁾.
قرأ اليزيدي⁽³⁾ "قَاتِلٌ" بضم القاف وكسر التاء مخففة، مبنياً للمجهول، مستنداً
إلى ضمير "نبي"، وهي قراءة: نافع وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن محيصن،
وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي "قاتل" فعلاً ماضياً⁽⁴⁾.
ومعنى قراءة اليزيدي: أن النبي قَاتِلٌ، وقد رجَّح الطبري⁽⁵⁾ استناد "قَاتِلٌ" إلى
"النبي"؛ وذلك أن المؤمنين تخاذلوا لما قِيلَ: قَاتِلْ مُحَمَّدًا. ويوافق ابن عطية
الأندلسي⁽⁶⁾ الطبري في إسناد الفعل (قَاتِلٌ) إلى النبي، ويؤيد ذلك ما تقدم من قوله:
﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾⁽⁷⁾.

وقد وجَّه مكي⁽⁸⁾ قراءة اليزيدي بغير ألف من وجهين:

-
- (1) المصدر نفسه: 135.
(2) آل عمران، آية 146.
(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 180.
(4) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 470/1، الأخفش، معاني القرآن: 217/1، ابن مجاهد،
كتاب السبعة: 217، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 169، الداني، التيسير: 76،
اسماعيل الأندلسي، العنوان: 81، ابن الجزري، النشر: 242/2، الشوكاني، فتح القدير:
386/1.
(5) الطبري، تفسير الطبري: 264/7.
(6) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 520/1-521.
(7) آل عمران، آية 144.
(8) مكي، الكشف: 359-360، وينظر: الطبري، تفسير الطبري: 264/7، أبو علي
الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 41/2-42، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز:
520/1-521، السمين الحلبي، الدر المصون: 427/3.

أحدهما: أن يكون فعلاً وما بعده صفة للنبي، والفعل مسند إلى النبي بدلالة قوله: "أفان مات أو قُتِلَ فأخبر أن النبي قد يقتل. وهذا من قتل النبي في غير قتال؛ فحمل ذلك على هذا المعنى، أنه قَتَلَ في غير قتال.

والثاني: أن "قَتَلَ" وما بعده صفة للنبي، والفعل مسند إلى (ربِّيْن) فأسند الفعل في هذا الوجه إلى المفعول الذي لم يسمَّ فاعله وهو نائب الفاعل (ربِّيْن).

وكل من الفعلين "قَتَلَ" و (قاتل) يصلح أن يسند إلى (نبي) وإلى (ربِّيْن) إلا أنه رُجِحَ كون "قَتَلَ" مسنداً إلى "النبي" أن القصة بسبب غزوة أحد، فتجادل المؤمنون، حيث قيل: أن محمداً قد مات مقتولاً⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿تُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾⁽²⁾.

قرأ اليزيدي⁽³⁾ "تُسَيِّرُ الْجِبَالَ": بضم التاء، وفتح الياء المشددة، مبنياً للمجهول، و "الجبال" رُفِعَ نيابة عن الفاعل، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر، وأبي عمرو وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: : "تُسَيِّرُ الْجِبَالَ" بنون العظمة، و "الجبال" بالنصب مفعول به، وهو من إخبار الله تعالى عن نفسه⁽⁴⁾.

إذن جاءت قراءة اليزيدي بضم التاء، وفتح الياء، مبنياً للمفعول و "الجبال" بالرفع لقيامه مقام الفاعل، وحُذِفَ الفاعل للعلم به، وهو الله سبحانه وتعالى أو من يأمره من الملائكة، وهذه القراءة موافقة لما اتفق عليه في وقوله: ﴿وَسَيَّرَ الْجِبَالَ فَكَانَتْ سَرَاباً﴾⁽⁵⁾ ﴿وَإِذَا الْجِبَالَ سُيِّرَتْ﴾⁽⁶⁾.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 428-472/3.

(2) الكهف، آية 47.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 291.

(4) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 146/2، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 393، ابن خالويه،

الحجة في القراءات السبع: 225، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 278-279، اسماعيل

الأندلسي، العنوان: 123، الطبرسي، مجمع البيان، 730/6، القرطبي، الجامع لاحكام

القرآن: 416/10، محمد الشوكاني، فتح القدير: 291/3.

(5) النبأ، آية 20.

(6) التكوير، آية 3.

ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة النمطين "تُسِيرُ الجبال"، و "تُسِيرُ الجبالُ"
فالضمة والفتحة مؤشرات تركيبية على الإسناد والفضلة، ومن ناحية وصفية
تفسيرية، يمكن القول: أن في جملة "تسيرُ الجبالُ" تحويلاً مهماً عن طريق تقديم
المفعول به على اعتبار أن نمط الجملة الفعلية العربية، هو من نوع:
فعل + فاعل + مفعول به

وتقديم المفعول به-هنا-لغرض دلالي.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَّةٍ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾ "لا يُسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَّةٍ"، مبنياً للمفعول، وهي قراءة: ابن كثير،
وابن محيصن، وقرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة: "لا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَّةٍ". بنصب
"لاغية" وبناء الفعل للفاعل⁽³⁾.

وجاءت قراءة اليزيدي على المبني للمجهول، لأن المعنى: "لا يُسْمَعُ فِيهَا مِنْ
أَحَدٍ لِأَغِيَّةٍ"، كما أنها جاءت موافقة لرؤوس الآيات قبلها وبعدها من قوله "خاشعةٌ" و
"عاملةٌ" و "ناصبةٌ" و "جاريةٌ" و "مرفوعةٌ"⁽⁴⁾.

وقد ذكر في الكشف والبحر أن اليزيدي قال في تفسير هذه القراءة: أن الفعل
"يُسْمَعُ" جاء حملاً على المعنى؛ لأن "لاغية" و "لغواً" سواء، فذكر لتذكير اللغو؛ حملاً
على المعنى، ورفع (لاغية) لقيامها مقام الفاعل⁽⁵⁾.

(1) الغاشية، آية 11.

(2) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 4/115، ابن زنجلة، حجة القراءات: 760،
البناء، اتحاف فضلاء البشر: 437.

(3) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 681، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 269/
مكي، الكشف: 371/2، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 469، ابن غلبون، التذكرة:
541، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 208، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 33/20،
ابن الجزري، النشر: 400/2.

(4) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 360، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز:
474/5-475.

(5) ينظر: مكي، الكشف: 371/2، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 463/8.

واللغة تجيز التركيبين: "لا تَسْمَعُ فيها لاغيةٌ" و "لا يُسْمَعُ فيها لاغيةٌ" فالفتحة في الجملة الأولى مؤشر تركيبى على المفعولية، وكذلك الضمة، فإنها مؤشر تركيبى على المفعولية؛ أي أنهما من الأشكال التي تتبادل دون تفضيل أحدهما على الآخر؛ لأنهما من الصيغ البديلة أو الإختيارية (alternative forms).
ومن ناحية تحويلية، يرى أصحاب المنهج التحويلي في سبيل تفسير الاختلاف بين الحركتين - أنه جرى تحويل، سببه حذف الفاعل للعلم به؛ فأفرغت الجملة من المسند إليه، فتغيرت الحركة من (لاغيةٌ) إلى (لاغيةٌ) حتى يصلح النمط للإسناد، على اعتبار أن الضمة على الإسناد.

4. 2. 3. 3 إسناد الفعل إلى الضمائر:

من الأفعال التي اسندت إلى الضمائر في قراءة اليزيدي ما يلي:

في قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾: "نَرْتَعُ وَنَلْعَبُ" بضمير المتكلم فيهما على الإسناد للكل، أي جماعة المتكلمين. وهي قراءة: أبي عمرو وابن عامر، وابن كثير والبزي. وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: "يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ" بالياء فيهما وسكون العين والباء، من رَتَعَ وَلَعِبَ، على إسناد الفعل إلى يوسف عليه السلام⁽³⁾.

وعلى هذا فقد جاءت قراءة اليزيدي بالنون، على إسناد الفعل إلى ضمير إخوة يوسف، وجاءت قراءة الجمهور بالياء على إسناد الفعل إلى ضمير يوسف.

(1) يوسف، آية 12.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 303.

(3) ينظر الفراء، معاني القرآن: 38/2، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 193، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 245، ابن جني، المحتسب: 333/1، الداني، التيسير: 104، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 11، الزمخشري، الكشاف: 448/2، الطبرسي، مجمع البيان: 326/5، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 139/9، ابن الجزري، النشر: 305/1.

قال مكي⁽¹⁾: "حجة من قرأ بالنون أنه حملة على الإخبار من ضمير إخوة يوسف عن أنفسهم بذلك، إذ لم يكونوا أنبياء في ذلك الوقت، واللعب في غير الباطل جائز، وحجة من قرأ بإسكان العين أنه جعله من "رَتَعَ يَرْتَع" إذا رعى. فأسكن العين للجزم؛ لأنه جواب الطلب في قوله: "أرسله معنا".

وقد ذكر ابن زنجلة⁽²⁾ حجة اليزيدي في ذلك فقال: "فذهب اليزيدي إلى أنهم أسندوا جميع ذلك إلى جماعتهم، إذ أسندوا الاستباق، والذي يقوي هذه القراءة، قوله تعالى بعدها: "إنا ذهبنا نستبق".

والاختيار عند مكي قراءة الياء؛ لإضافة اللهاو إلى يوسف، إذ لا نَمَّ عليه في ذلك لصغره، ويبعد في القراءة بالنون، لإضافة اللهاو إلى إخوة يوسف وهم كبار⁽³⁾. ومن القراءات التي أسند فيها اليزيدي الفعل إلى ضمائر الغيبة ما يلي: قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾⁽⁴⁾.

فقد قرأ اليزيدي⁽⁵⁾ "يُوعَدُونَ" بياء الغيبة، وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو، وابن محيصن، وقرأ الجمهور "توعدون" بقاء الخطاب على الالتفات، أي: أيها المؤمنون⁽⁶⁾.

ووجه الغيبة في قراءة اليزيدي؛ تقدم ذكر المتقين، كما أنه يناسب مما قبله في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُقِ﴾⁽⁷⁾، ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ

(1) مكي، الكشف: 7-6/2.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات: 356.

(3) مكي، الكشف: 7-6/2.

(4) ص، آية 53.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 373.

(6) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 555، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 306،

أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 381، ابن غلبون، التذكرة: 442، مكي، الكشف:

232/2، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 163، الطوسي، التبيان: 570/8، ابن عطية

الأندلسي، المحرر الوجيز: 510/4، ابن الجوزي، زاد المسير: 33/7، القرطبي،

الجامع لأحكام القرآن: 220/15.

(7) ص، آية 50، 52.

نَحْسَنَ مَاتِبٍ ﴿١﴾ حملاً على إخبار النبي بما وُعدوا، فجرى الكلام بعد ذلك بالخبر عنهم، إذا كان في سياقه ليأتلَف الكلام على نظام واحد، ووجه الخطاب الإلتفات إليهم، والإقبال عليهم (٢).

والتاء عند أبي علي الفارسي (٣) أعم؛ لأنه يصلح أن يدخل فيه الغيب من الأنبياء، إذا اختلط الخطاب، وهو الاختيار عند مكي (٤)؛ لأن أكثر القراء عليه. وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٥).

قرأ اليزيدي (٦): "يُرْجَعُونَ" بياء الغيبة، وهي قراءة: أبي عمرو وعاصم وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: "تُرْجَعُونَ" بقاء الخطاب (٧).
وحجة أبي علي الفارسي (٨) في قراءة اليزيدي على الغيبة: أن المتقدم ذكره غيبة في قوله تعالى: "ويبدأ الخلق ثم يعيده ثم إليه يرجعون"، والخلق هم المخلوقون في المعنى، وهذا ما ذهب إليه ابن زنجلة (٩): في أن المتقدم ذكره غيبة، فقرب ذكر (الخلق) في المعنى، وجاء في قوله: "ثم يعيده" على لفظ الخلق، وقوله: "يُرْجَعُونَ" على المعنى، وإن لم يرجع على لفظ الواحد كما كان (يعيده).

(١) ص، آية 49.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 330/3، ابن زنجلة، حجة القراءات: 614، السمين الحلبي، الدر المصون: 386/6-387.

(٣) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 330/3.

(٤) مكي، الكشف: 232/2.

(٥) الروم، آية 11.

(٦) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 213.

(٧) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة: 506، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 282،

أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 349، مكي، الكشف: 183/2، الداني، التيسير: 142،

اسماعيل الأندلسي، العنوان: 151، الطوسي، التبيان: 234/8، الزمخشري، الكشاف:

470/3، ابن الجزري، النشر: 344/2.

(٨) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 267/3.

(٩) ابن زنجلة، حجة القراءات: 614، وينظر: مكي، الكشف: 232/2.

ومن هنا فقد جاءت قراءة اليزيدي بالياء على لفظ الغيبة المتقدم في قوله تعالى: "والله يبدأ الخلق ثم يعيده ثم إليه ترجعون"⁽¹⁾، وهناك كثير من القراءات⁽²⁾ أسند فيها اليزيدي الأفعال إلى ضمائر الغيبة، واختصرت الحديث عنها تجنباً للتكرار.

ومن اسناد الفعل إلى الضمائر في قراءة اليزيدي، إسناده الفعل "يُكْفَرُ" إلى المتكلم المعظم لنفسه.

في قوله تعالى: ﴿وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ﴾⁽³⁾.

فقد قرأ اليزيدي⁽⁴⁾ "تُكْفَرُ" بالنون مرفوعاً عطفاً على محل ما بعد الفاء، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ونحن نكفر. وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو ويعقوب. في حين جاءت قراءة الجمهور بالياء على الغيبة⁽⁵⁾.

وحجة قراءة اليزيدي بالنون عند مكي: أنه أجراه على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه، وهذا حسنٌ عند مكي لأنه جاء في القراءة بلفظ المفرد، بعد لفظ الجمع، في قوله تعالى: "والله"، كما قال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى﴾⁽⁶⁾، ثم قال:

(1) الروم، آية 11.

(2) "لا يحسبن" آل عمران: 188، "فلا يحسبنهم" آل عمران: 188، "يؤتيه" النساء: 114، "يجعلونه" الأنعام: 91، "يخفون" الأنعام: 91، "يقولوا" الأعراف: 172، "يؤثرون" الأعلى: 4، "يشاؤون" الإنسان: 30، "ليؤمنوا... يوقروه... يعزروه" الفتح: 9.

(3) البقرة، آية 271.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 165.

(5) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 355/1، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 191، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 338/1، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 102، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 154، الداني، التيسير: 84، الطبرسي، مجمع البيان: 661/2، الزمخشري، الكشاف: 316/1، العكبري، التبيان: 221، ابن الجزري، النشر: 236/2.

(6) الإسراء، آية 1.

﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى﴾⁽¹⁾، فأتى بلفظ التوحيد: ثم جمع بعد ذلك. والقراءة بالنون أحبُّ إلى مكي؛ فهو كثير في القرآن، وأكثر القراء عليه، ولأنه أفخم وأعظم⁽²⁾.

4. 3 المنصوبات:

جاءت المنصوبات في قراءة اليزيدي قليلة، وقد جاءت على النحو الآتي:

4. 3. 1 المفعول به:

ويعرف المفعول به بأنه: "ما يقع عليه فعلُ الفاعل، إما بغير واسطة كـ: ضربتُ زيداً، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال، وغير المتعدي منه، وإما بواسطة حرف جر"⁽³⁾.

ومن توجيهات المفعول به في قراءة اليزيدي المواضع التالية:

في قوله تعالى: ﴿كَاشَفَاتُ ضُرَّهُ﴾⁽⁴⁾

قرأ اليزيدي⁽⁵⁾: "كاشفاتُ ضرّه"، بالنصب على أنه مفعول به، فقد عمل "كاشفاتُ" عمل فعله، وتعدى لواحد بنفسه. وهي قراءة: أبي عمرو وشيبة والحسن وعاصم وأبي بكر ويعقوب، وابن محيصن والكسائي. في حين قرأ نافع وابن كثير وابن عامر والأعمش وحمزة: كاشفاتُ ضرّه" على الإضافة، وهو من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله⁽⁶⁾.

(1) الإسراء، آية 2.

(2) مكي، الكشف: 317/1، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 147، ابن عطية

الأندلسي، المحرر الوجيز: 366/1، السمين الحلبي، الدر المصون: 611/2-612.

(3) ينظر: محمد أحمد الاسفرائيني، الباب في علم الإعراب: 84، الجرجاني، التعريفات:

241، أبو بقاء الكفوي، الكليات: 191/4.

(4) الزمر، آية 38.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر، البناء: 375.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 420/2، الزجاج، معاني القرآن: 355/4، ابن مجاهد،

كتاب السبعة: 562، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 310، أبو بكر الأصبهاني،

المبسوط: 384، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 165، الطوسي، التبيان:

وعلى هذا جاءت قراءة اليزيدي بتتوين "كاشفات" ونصب "ضرة" على الأصل؛ لأن التتوين أصله، وإذا نونت نصبت ما بعده به؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستقبال والحال يعمل عمل الفعل، وهذا ما ذكره مكي⁽¹⁾ والطوسي⁽²⁾. وفي قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾: "ذائقة الموت" بتتوين "ذائقة"، ونصب "الموت"، على أنها مفعول به لاسم الفاعل، وهي قراءة: الأعمش، وأبي حيو، ويحيى، وابن إسحاق. في حين جاءت قراءة الجمهور برفع "ذائقة"، وجر "الموت" على الإضافة⁽⁵⁾. ومن هنا جاءت قراءة اليزيدي، ومن قرأ معه على الأصل؛ لأن النصب والتتوين في "ذائقة الموت" يجري مجرى الفعل المضارع⁽⁶⁾. "فإن كان الفعل غير متعد نحو: (قائمٌ زيدٌ). وإن كان متعدياً عدّيته ونصبته به، فتقول: (زيدٌ ضاربٌ عمراً) بمعنى يضرب عمراً، ويجوز حذف التتوين والإضافة تخفيفاً". ومن ناحية تفسيرية ووجهت قراءة اليزيدي، ومن قرأ معه من وجهين: أحدهما: أن عاقبة الكل الموت، وهذه الأحزان تذهب وتزول ولا يبقى شيء منها.

= 28/9، العكبري، التبيان: 1111/2، ابن الجزري، النشر: 363/2، الشوكاني، فتح القدير: 465/4.

- (1) مكي، الكشف: 239/2.
- (2) الطوسي، التبيان: 28/9.
- (3) آل عمران، آية 185.
- (4) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 448/1، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 139/3، السمين الحلبي، الدر المصون: 519/3-520، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 183.
- (5) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 23، الزمخشري، الكشاف: 366/1، ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 550/1، الرازي، تفسير الفخر الرازي: 129/9، العكبري، التبيان: 318/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 297/4، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 139/3، السمين الحلبي، الدر المصون: 276/2، الشوكاني، فتح القدير: 408/1.
- (6) ينظر: الرازي، تفسير الفخر الرازي: 129/9، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 297/4-298، أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 139/3.

والثاني: أن بَعَدَ هذه الدار، دارٌ يتميز فيها المحسن عن المسيء.
وكل واحد من هذين الوجهين في غاية القوة في إزالة الحزن والغم عن قلب
الرسول عليه الصلاة والسلام- وعن قلوب العقلاء⁽¹⁾.

4. 3. 2 المفعول المطلق:

وهو المصدر المنصوب للتأكيد، أو لعدد المرات، أو لبيان النوع؛ وسمي بهذه
التسمية كما يقول القدماء؛ لصحة إطلاق صيغته على كل فرد من غير تقييد بالجار،
ولا فرق بين اللازم والمتعدي من حيث جواز الإطلاق⁽²⁾.
ونجد المفعول المطلق في قراءة اليزيدي في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةَ
مَعْرُوفَةٍ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾ "طاعةً معروفةً" بالنصب على أنه مفعول مطلق، أي: "أطيعوا
طاعةً، وقولوا قولاً". وهي قراءة زيد بن علي، وعيسى بن عمير، وعاصم
والجحدري البصري، وجاءت قراءة الجمهور بالرفع "طاعةً معروفةً" على أنه مبتدأ،
والخبر محذوف⁽⁵⁾.

والنصب في قراءة اليزيدي جائز في العربية، وذلك بتقدير المصدر أي:
(أطيعوا الله طاعةً، وقولوا قولاً)، والذي دلَّ على هذا الآية بعدها: "قل أطيعوا الله".

(1) ينظر: الرازي، تفسير الفخر الرازي: 129/9، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن:
297/4-298، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 139/3.

(2) ينظر: الجرجاني، التعريفات: 124، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح:
323/1، أبو بقاء الكفوي، الكليات: 192/4، عبد الغني الذقر، معجم النحو: 361.

(3) النور، آية 53.

(4) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 430/6، السمين الحلبي، الدر المصون:
432/8-433، الألوسي، روح المعاني: 391/9.

(5) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 51/4، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 144/3-
145، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 144/3-145، مكى، مشكل إعراب

القرآن: 514/2، الرازي، تفسير الفخر الرازي: 23/24، العكبري، التبيان: 976/2،
أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 53/6، الألوسي، روح المعاني: 391/9.

قال أبو البقاء العكبري: "ولو قرئ بال نصب لكان جائزاً في العربية، وذلك على المصدر"⁽¹⁾.

وفي تفسيرها قولان: أحدهما: هذه طاعة وقول معروف، أمثل من هذا القسم، والقول المعروف صحته، فإن ذلك خير لكم من هذا. والثاني: هذه طاعة معروفة منكم، يعني بالقول دون الاعتقاد، أي أنكم تكذبون ذكره⁽²⁾.

4. 3. 3 المشبه بالمفعول به في اللفظ:

4. 3. 3. 1 المنادى:

يقول سيبويه: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رُفِعَ وهو في موضوع اسم منصوب"⁽³⁾. ونجد في قراءة اليزيدي نصب المنادى "آل فرعون" في قوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾⁽⁴⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁵⁾: "ادخلوا" بهمزة وصل، أمراً من (دَخَلَ) ونصب (آل) على النداء المضاف، وهي قراءة: أبي عمرو وابن كثير، وابن محيصن، والحسن، والأخفش. وقرأ أبو جعفر ونافع وحفص عن عاصم والكسائي وحمزة "أدخُلوا" أمراً للخرنبة، بقطع الهمزة من الفعل. أدخَلَ، وهو متعدي إلى مفعولين: "آل فرعون"، "وأشدَّ العذاب"⁽⁶⁾.

(1) العكبري، التبيان: 976/2.

(2) ينظر: الطوسي، التبيان: 400/7، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 53/6.

(3) سيبويه، الكتاب: 303/1، وينظر: أبو بقاء الكفوي، الكليات: 364/4.

(4) غافر، آية 46.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 379.

(6) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 502/2، الزجاج، معاني القرآن: 376/4، ابن خالويه،

الحجة في القراءات السبع: 315، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 167، الطوسي، التبيان:

81/9، الطبرسي، مجمع البيان: 817/8، ابن الجوزي، زاد المسير: 229/7، الرازي،

ومن هنا جاءت قراءة اليزيدي، بوصل الألف، وضم الخاء، جعل الفعل ثلاثياً، فتعدّى الفعل إلى مفعول واحد، وهو "أشدّ" على تقدير حذف حرف الجر منه؛ لأن أصل (دخل) لا يتعدى إلى مفعول، كما أن نقيضه وهو (خرج) لا يتعدى، لكن كثر الاستعمال في (دخل) فحذف منه حرف الجر، ونُصِبَ (آل) على النداء في قراءة اليزيدي، وعلى اضمار القول فيه أيضاً، والتقدير: (يوم تقوم الساعة يقال ادخلوا بآل فرعون أشدّ العذاب) (1).

والمعنى (2): ويوم تقوم الساعة نقول: ادخلوا يا آل فرعون. وحجتهم في ذلك قوله: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ (3) و﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ﴾ (4).

4. 3. 2 الحال:

الحال في الاصطلاح: اسم نكرة فضلة منصوب؛ يبين الهيئة التي كان عليها الفاعل أو المفعول به في وقت حدوث الفعل (5).
ولقد جاء الحال في قراءة اليزيدي:
في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ (6).

قرأ اليزيدي (7): "خافضة رافعة" بالنصب على الحال من الضمير في "كاذبة" أو من فاعل "وقعت". وهي قراءة: زيد بن علي، والحسن، وعيسى بن عمر الثقفي،

= تفسير الفخر الرازي: 74/27، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 320/15، الشوكاني، فتح القدير: 494/4.

(1) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 35/4، مكى، الكشف: 245/2، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 245/2.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات: 633.

(3) غافر، آية 76.

(4) الأعراف، آية 38.

(5) ابن جني، اللمع: 616، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 1/518، محمد بن علي الصبان،

حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 174/1، الجر جاني، التعريفات: 85، أبو بقاء الكفوي، الكليات: 166/3.

(6) الواقعة، آية 3.

(7) الزجاج، معاني القرآن: 107/5، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 407.

وأبي موسى الأشعري، وأبي عمرو الدوري، وجاءت قراءة الجمهور بالرفع على تقدير (هي خافضة) خبر مبتدأ محذوف⁽¹⁾.

وحجة ابن جني⁽²⁾ في قراءة اليزيدي ومن قرأ معه بالنصب، أنها منصوبة على الحال وقوله: "ليس لوقعتها كاذبة" حال أخرى جاءت قبل "خافضة رافعة"، أي: (إذا وقعت الواقعة، صادقة الواقعة خافضة رافعة)، ويمثل ابن جني على ذلك بقوله: "ومثله مررتُ بزیدٍ جالساً متكئاً ضاحكاً". فهي ثلاثة أحوال. "وإن شئت جئت بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز وحسن، وكما لك أن تأتي للمبتدأ من الأخبار بما شئت كقولك، زيدٌ عالمٌ جميلٌ جوادٌ فارسٌ بصريٌ".

ويوافق ابن عطية الأندلسي⁽³⁾ ابن جني في جواز مجيء الحال متعددة من ذي حال واحدة -صاحب الحال- فقال: "قرروا مجيء الحال متعددة من ذي حال واحدة كما تجيء الأخبار متعددة. وعلى الحال التي هي لوقعتها كاذبة، ولك أن تتابع الأحوال".

وقد ذكر أبو جعفر النحاس⁽⁴⁾: أن قراءة اليزيدي شاذة وذلك لأن:

1. الجماعة الذين تقوم بهم الحجة على خلافها.
2. أن المعنى على الرفع في قول أهل التفسير والمحققين من أهل العربية.

(1) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 107/5، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 322/4، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 150، ابن جني، المحتسب: 307/2، الطوسي، التبيان: 448/9، العكبري، التبيان: 1202/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 196/17، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 203/8، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 407.

(2) ابن جني، المحتسب: 307/2.

(3) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 239/5، وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 196/17.

(4) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 322-323/4.

وجاءت هذه القراءة عند أهل التفسير⁽¹⁾: تخفض قوماً بالمعصية، وترفع قوماً بالطاعة، لأنها إنما وقعت للمجازاة، فالله تعالى يرفع أهل الثواب، ويخفض أهل العقاب.

واختلف في ذي الحال-صاحب الحال-في قراءة اليزيدي فقال أبو البقاء العكبري⁽²⁾: "من الضمير في "كاذبة"، أو في فاعل "وقعت" إذ لا ضمير في وقعت". ومن الناحية التركيبية، فإن قراءة اليزيدي ومن قرأ معه، وردت هكذا بالنصب، وبهذه الدلالة كما مرَّ سابقاً، وعلى هدي المنهج الوصفي التفسيري؛ فإن الأصل (البنية العميقة) هو "رافعةٌ خافضةٌ". وأما قراءة اليزيدي بالنصب "خافضةٌ رافعةٌ" جاءت جملةً تحويليةً، فسوغت النصب على الحال.

4. 4 المجرورات:

4. 4. 1 الإضافة:

الإضافة في الاصطلاح تتضمن مدلولين: الجر وما عناه النحويون بتركيب الإضافة، أي: إضافة اسم إلى آخر، بحيث يكون الأول مضافاً عاملاً بالثاني الذي هو المضاف إليه. وكلا المدلولين يتعلق بالجر. وقد استعمل مصطلح الإضافة ليدل على مدلول الجر عند كثير من النحويين القدماء⁽³⁾. وبعض النحويين يسمي حروف الجر حروف الإضافة لأنها تضيف إلى الأسماء معاني الأفعال وشبهها من كل ما يتعلق به تلك الحروف⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الطوسي، التبيان: 448/9، ابن الجوزي، زاد المسير: 131/8، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 196/17، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 203/8، السمين الحلبي، الدر المصون: 193/10.

(2) العكبري، التبيان: 1202/2.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب: 172/2، المبرد، المقتضب: 136/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 225/1، ابن جني، اللمع: 11، 80، الزمخشري، المفصل في علم العربية: 82.

(4) عباس حسن، النحو الوافي: 71/1.

ومن خلال البحث وتجميع قراءات اليزيدي لم أجد سوى قراءة واحدة، قرأها اليزيدي بالجر بالإضافة في قوله تعالى: ﴿فَاعْرَضُوا فَأرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾⁽¹⁾.

قرأ اليزيدي⁽²⁾: "أَكُلِ خَمْطٍ" بضم الكاف، ومن غير تنوين على إضافته إلى (خَمْطٍ). وهي قراءة عباس عن أبي عمرو، وأبو خلود عن نافع ويعقوب والحسن. وقرأ الجماعة "أَكُلِ خَمْطٍ" بضم الكاف مع التنوين على جعل "خَمْطٍ" عطف بيان لـ "أَكُلِ"⁽³⁾ والتنوين هو المختار⁽⁴⁾.

والمراد بالخَمْطِ ثلاثة أقوال⁽⁵⁾:

أحدها: أنه الأراك، أي: ثَمَرُ الأراكِ وهو البَرِيرُ.

الثاني: أنه كل شجرة ذات شوك.

والثالث: أنه كل نبت قد أخذ طعماً من المرارة حتى لا يمكن أكله، "فعلَى هذا القول، الخَمْطُ: اسم للمأكول، فيحسُنُ على هذا قراءة من نون (الأكُلِ)، وعلى ما قبله، هو اسم شجرة، والأكُلُ ثمرها، فيحسن قراءة من أضاف"⁽⁶⁾. والخَمْطُ في الآية: شجر قاتل أو سَمٌّ قاتِلٌ⁽⁷⁾.

(1) سبأ، آية 16.

(2) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 359.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 359/2، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 528، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 293، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 362، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 156، الطوسي، التبيان: 386/8، العكبري، التبيان: 1066/2، ابن الجزري، النشر: 350/2، الشوكاني، فتح القدير: 31/4.

(4) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 339/3، ابن زنجلة، حجة القراءات: 587، الطوسي، التبيان: 353/8.

(5) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 587، مكي، الكشف: 205/2، الطوسي، التبيان: 351/8، ابن الجوزي، زاد المسير: 239/6، ابن منظور، اللسان (خَمْطٌ): 334/7، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 260/7-261.

(6) ابن الجوزي، زاد المسير: 239/2.

(7) ابن منظور، اللسان (خَمْطٌ): 334/7.

وحجة اليزيدي ومن قرأ معه بالإضافة عند مكي⁽¹⁾؛ أنه من باب الإضافة بمعنى "من خَمَطَ" كـ "ثوبٌ خَزٌّ"، أي من خَزَّ. فمعناه: أكل من خمط، فالأكل على هذه القراءة الجنى، وهو الثمر، والخمط: كل شجرة مرة الثمرة ذات شوك. وحجة من نوّن: أنه جعل (الخَمَط) و (الأثُل) بدلاً من الأكل، ولذلك كرهوا إضافته؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه في رأي ابن خالويه⁽²⁾، في حين جاءت حجة مكي في "خمطاً" بالتثوين: عطف بيان، فبيّن أن الأكل وهو الثمر من هذا الشجر، وهو الخمط، إذ لم يجز عنده أن يكون الخمط بدلاً ولا نعتاً للأكل؛ لأنه بيان لما قبله⁽³⁾. وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في حجته فقال: "وغيرُ الإضافة على هذا ليس في حسن الإضافة، وذلك لأن الخمط إنما هو اسم شجرة، وليس بوصف"⁽⁴⁾.

وقد ذكر أبو حيان أن هذا لا يجوز على مذهب البصريين إذ شرط عطف البيان أن يكون معرفة، وما قبله معرفة، ولا يجيز ذلك في النكرة من النكرة إلا الكوفيون⁽⁵⁾.

وحجة ابن زنجلة⁽⁶⁾ في قراءة التثوين: أن الأكل هو الخمط، فالتثوين فيه على أنه بدل من الأكل. فقال: "قال المبرد: التثوين في "أكل" أحسن من الإضافة، على البديل، ويجوز أن يكون على النعت لأنه وإن كان، فكأنه شيء مكروه الطعم، فجرى مجرى النعت لأن بعض العرب يسمي ما كان مكروه الطعم من حموضة أو مرارة (خَمَطاً)....".

(1) مكي، الكشف: 205/2.

(2) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 293.

(3) مكي، الكشف: 205/2.

(4) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 293/3.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 260/7-261.

(6) ابن زنجلة، حجة القراءات: 587، وينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 339/3،

الزمخشري، الكشاف: 558/2، السمين الحلبي، الدر المصون: 172/9-174.

واللغة تجيز تنوين الاسم وعدم تنوينه، فالتنوين مؤشر تركيبى على عدم إضافة الاسم، في حين يؤشر عدم التنوين إلى إضافة الاسم إلى الاسم. ومن ناحية تفسيرية فإن أصل الجملة في قراءة اليزيدي هو: ذواتي أكل أكل خمط. ولكن حدث تحويل عن طريق حذف "أكل" الأولى، فأضيف الاسم إلى الاسم الذي بعده "خمط" وهو حسن في المعنى عند السمين الحلبي⁽¹⁾.

4. 4. 2. المجرور بحرف الجر:

قرأ اليزيدي "سبأ" مجرورة بحرف الجر:

في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾⁽²⁾

قرأ اليزيدي⁽³⁾ "لسبأ" بفتح الهمزة بلا تنوين ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث، على أنه اسم لقبيلة أو لبقعة، وهي قراءة: ابن كثير والبزري، وأبي عمرو وابن محيصن، والحسن. وجاءت قراءة الجمهور بالصرف "لسبأ" على أنه اسم حي⁽⁴⁾.

وقد جاءت قراءة اليزيدي بالفتحة بدلاً من الكسرة، وحجة منعه من الصرف جعله علماً مؤنثاً لبلد أو لحي، فهو مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث⁽⁵⁾. وقد مرَّ الحديث عن (سبأ) في هذا البحث سابقاً.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون: 172/9-174.

(2) سبأ، آية 15.

(3) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 235-236، 358.

(4) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 247/4-248، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 480، ابن

خالويه، الحجة في القراءات السبع: 270، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 331،

اسماعيل الأندلسي، العنوان: 144، الطوسي، التبيان: 68/8، ابن الجزري، النشر: 2/

337، الشوكاني، فتح القدير: 319/4.

(5) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 585، مكي، الكشف: 155/2، ابن خالويه، الحجة

في القراءات السبع: 293.

4. 5 التوابع:

التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل المتجدد، وليس خيراً، وهو الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به، وعُرف أيضاً بأنه الذي يدل على معنى في متبوعه مطلقاً، والإطلاق يدل على الثبوت. وهذا الثبوت يفرق بين الحال والنعته⁽¹⁾.

4. 5. 1 النعت:

وهو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به، ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أوجه الإعراب الثلاثة، ومن التعريف والتكثير⁽²⁾.

ومن مواضع النعت في قراءة اليزيدي:

قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾: "الله الحق" بضم القاف صفة "الولاية" في قوله تعالى: "هنالك الولاية". وهي قراءة: أبي عمرو والكسائي والأعمش وابن عيسى الأصبهاني. وجاءت قراءة الجمهور "الله الحق" بكسر القاف، وهو وصفٌ لله تعالى⁽⁵⁾. وقد وجَّهت قراءة اليزيدي بالرفع من ثلاثة أوجه⁽⁶⁾:

(1) ينظر: ابن مالك الأندلسي، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 168-169، الرضي الاستربادي، شرح الكافية في النحو: 298/1، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 300/3، الجرجاني، التعريفات: 311، السيوطي، همع الهوامع: 171/5.

(2) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 300/3-3002.

(3) الكهف، آية 44.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 290.

(5) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 145/2-146، الطبري، تفسير الطبري: 228/8، الزجاج، معاني الزجاج: 289/3، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 278، الداني، التيسير: 143، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 123، الرازي، تفسير الفخر الرازي: 130/21، العكبري، التبيان: 849/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 411/10، الشوكاني، فتح القدير: 288/3.

(6) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 419؛ السمين الحلبي، الدر المصون: 500/7.

أحدهما: أنه صفة للولاية، أي الولايةُ الحقُّ لله، أي لا يستحقها غيره.

الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمرة، أي: هو الحقُّ.

الثالث: أنه مبتدأ، وخبره مضمرة، أي: الحقُّ ذلك.

ومعنى وصف الولاية بالحق: أن ولاية الله لا يشوبها نقصٌ ولا خلل ولا يخاف فيها من يخاف في سائر الولايات من غير الحق⁽¹⁾.

ومن قرأ بالكسر⁽²⁾ "الله الحق" جعله نعتاً لله، وهو مصدر، كما وصفه بالعدل والسلام، والمعنى: ذو الحق وذو السلام. وحجتهم قوله تعالى: ﴿وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾⁽³⁾. وقوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾⁽⁴⁾.

والاختيار عند مكي الخفض، لأن الجماعة عليه، وفي قراءة اليزيدي فصل بين الصفة والموصوف⁽⁵⁾.

ومن ناحية تركيبية، يجوز الجر ويجوز الرفع، وتسمح اللغة بهذا، بدليل القراءة بهما، وكلتا القراءتين تابع، بدليل وجود الجر في "الله" ووجود الضم في "الولاية" وهو من الظاهرة اللغوية.

ومن ناحية تفسيرية، نجد في قراءة اليزيدي تحويل مهم، فأصل الجملة في بنيتها العميقة: "الولايةُ الحقُّ لله" وبهذا يحقق النعت والمنعوت التلازم المطلوب: إلا أنه فصل بين النعت والمنعوت بفواصل كما اتضح من التوجيهات السابقة لقراءة اليزيدي.

وفي قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُنْكَبِرٍ جَبَّارٍ﴾⁽⁶⁾.

(1) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 89/3، مكي، الكشف: 63/2.

(2) ينظر: ابن زنجلة: حجة القراءات: 419، مكي، الكشف: 63/2.

(3) يونس، آية 30.

(4) النور، آية 25.

(5) مكي، الكشف: 63/2.

(6) غافر، آية 35.

قرأ اليزيدي⁽¹⁾: "على كل قلب متكبر جبارٍ بتتوين "قلب"، و"متكبرٍ" نعتاً للقلب وصفةً له. وهي قراءة أبي عمرو وابن ذكوان، وابن عامر، وابن محيصن. وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي وحمزة "على كل قلبٍ متكبرٍ" بغير تتوين، بإضافة قلب إلى ما بعده⁽²⁾.

وقد جعل اليزيدي-بتتوين قلب-المتكبر نعتاً للقلب وصفةً له؛ لأن القلب إذا تكبر، تكبر صاحبه، أي أن صاحبه متكبر. والذي يُقوِّي قراءة اليزيدي قوله تعالى: ﴿إِنْ فِي صدورهم الأَكْبَرُ﴾⁽³⁾. فالكبر في القلب⁽⁴⁾.

وقد ذكر ابن زنجلة قول اليزيدي وحجته في هذه القراءة بأنه قال: "قوله: "ونطبع على قلوبهم" ولم يقل: "عليهم" فالطبع إنما قصد به القلب⁽⁵⁾.

ومن قرأ بالإضافة فهو الوجه عند ابن زنجلة⁽⁶⁾؛ لأن المتكبر هو الإنسان: والمعنى: (على قلب كل رجل متكبر). واختارها كذلك أبو جعفر النحاس، لأن المتكبر هو الإنسان. في حين أن القراءتان عند مكي⁽⁷⁾ بمعنى واحد، فالمعاني عنده متداخلة غير متغايرة، فإذا تكبر القلب، تكبر صاحب القلب، وإذا تكبر صاحب القلب، تكبر القلب وتركُ التتوين عند مكي أخف لأن الجماعة عليه، والاختيار ما عليه الجماعة.

(1) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 377.

(2) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 374/4، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 570، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 314، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 390، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 167، الطوسي، التبيان: 74/9، العكبري، التبيان: 1120/2، ابن الجزري، النشر: 365/2، الشوكاني، فتح القدير: 492/4.

(3) المؤمن، آية 56.

(4) ابن زنجلة، حجة القراءات: 630-631، وينظر: ابن الجوزي، زاد المسير: 81/7.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات: 630-631؛ أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 33/4.

(6) المصدر السابق: 630-631.

(7) مكي، الكشف: 244/2، وينظر: ابن الجزري، النشر: 350/2.

والواضح من اختيار اليزيدي، النفاذ إلى مدلول اللغة، وترك الإضافة، التي تعني أن "المضاف يتخصص بالمضاف إليه"⁽¹⁾، واعتماد النعت الذي يكمل منعوته⁽²⁾، ويحرره من البقية الدلالية؛ لينتقل المنعوت أية صفة أخرى، فيقال: كتبت على ورقة فارغة، فيحتمل أن تكون الورقة قديمة أو جديدة أو ملونة. أما قول: كتبت على ورقة نقد، فإن المضاف إليه حدّد معنى المضاف، وفي الآية، فإن قراءة اليزيدي تجعل الآية تحتمل (قلب المتكبر)، و(قلب الجبار)، والقراءة بالإضافة تجعل القلب المقصود، هو قلب كل متكبر، فاختر اليزيدي النعت لتوسيع المعنى.

4. 5. 2 البديل:

وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وعُرّف بأنه التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون مُتبع، ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتكثير⁽³⁾.
ومن توجيهات البديل في قراءة اليزيدي:

في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِبْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾⁽⁴⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁵⁾: "إلا امرأتك" بالرفع على أنه بدل من "أحد"، وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو، وابن محيصن، والحسن، وأبي جعفر. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي: "إلا امرأتك" بالنصب وهو مستثنى من قوله "بأهلك"⁽⁶⁾.
وجّه مكي قراءة اليزيدي بالرفع على البديل من "أحد" لأنه نهي، والنهي نفي، والبديل في النفي وجه الكلام؛ لأنه بمعنى "ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك"، ومعنى

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 9/3.

(2) ابن هشام الانصاري، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: 30/3.

(3) ينظر: ابن مالك الأندلسي، شرح التسهيل: 329/3، ابن هشام الانصاري، أوضح

المسالك: 399/3، السيوطي، همع الهوامع: 171/5.

(4) هود، آية 81

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 259.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 24/2، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 338، مكي، الكشف: 1

/534، الداني، التيسير: 125، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 108، الطوسي، التبيان: 6/

42، الزمخشري، الكشاف: 416/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 80/9، ابن

الجزري، النشر: 290/2، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 259.

النهى إنما هو لـ (لوط)؛ أي لا تدعهم يلتفتون إلا امرأتك، وكذلك قولهم: لا يقيم أحد إلا زيد، معناه انههم عن القيام إلا زيدا⁽¹⁾.

وهذا الوجه هو الاختيار عند أبي علي الفارسي⁽²⁾، والأشيع في الاستعمال والأقيس. وقد ذكر قوته من جهة القياس: "أن معنى ما أتاني من أحد إلا زيد، ومعنى ما أتاني إلا زيد؛ أي واحد، بمنزلته وبمعناه؛ فقد اختاروا الرفع مع ذكر أحد، وأجروا ذلك مجرى يذر، ويدع، في أن يذر لَمَّا كان في معنى يدع، ففتح كما فتح يدع، وإن كان لم يكن في يذر حرف من حروف الحلق، ومما يقوي ذلك أنهم في الكلام، وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأة، فيذكرون حملاً على المعنى، ولا يكادون يؤنثون ذلك... إلا في الشعر، فكما أجروه على المعنى في هذا الموضع، فلم يلحقوا الفعل علامة التأنيث، كذلك أجرو عليه في نحو ما جاءني إلا زيد، فرفعوا الاسم الواقع بعد الاستثناء"⁽³⁾.

وهنا الرفع على البدل جائز، والنصب على الاستثناء جائز من ناحية تركيبية، لأن نمط الاستثناء تام منفي، ولأنه من يراعي جانب المعنى، يرفع امرأتك لأنها هي الملتفت. ومن يراعي جانب اللفظ ينصب ما بعد إلا (امرأتك) لأن ركني الإسناد اكتملا، وهما: (لا يلتفت) و (أحد).

ومن ناحية تفسيرية، فإن الضمة تدل على أن النهي-عن الالتفات موجّه إلى نوح ومن معه، ولا يشمل امرأة نوح، والفتحة مؤشر على أن المراد بالأهل، المؤمنين، وإن لم يكونوا من أهل بيته⁽⁴⁾.

(1) مكي، الكشف: 536/1.

(2) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 413/2-415، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 347-348، الطبرسي، مجمع البيان: 277/5.

(3) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 413/2-415، وينظر: الطبرسي، مجمع البيان: 477/5.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 259.

4. 5. 3 العطف:

وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه، إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة⁽¹⁾. وعُرِّفَ أيضاً بأنه تابع من التوابع، يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف⁽²⁾، ويسمى الإشراك⁽³⁾، ومعناه في اللغة تعميم الحكم بين شريكين. كما يسمى النسق؛ لأنه على طريقة نظام واحد عام في الكلام؛ ولأن الشيء إذا عطف عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً⁽⁴⁾.

ومن وجوه العطف التي وردت في قراءة اليزيدي:

في قوله تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾⁽⁵⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁶⁾: "وقوم نوح" بجر الميم عطفاً على الهاء في "وتركنا فيها آية". وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقر "قوم نوح" بالنصب عطفاً على معنى "فأخذتهم الساعة"⁽⁷⁾.

وقد حُمِلت قراءة اليزيدي بالكسر على قوله تعالى: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾⁽⁸⁾. أي أرسلناه إلى فرعون، عطف على أحد شيئين: إما أن يكون على قوله: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾⁽⁹⁾ (وفي موسى) أو على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ

(1) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 346/3، وينظر: ابن مالك الأندلسي، شرح التسهيل: 306/3.

(2) الجرجاني، التعريفات: 156، أبو بقاء الكفوي، الكليات: 195/3.

(3) ابن منظور، اللسان (شرك): 449/10.

(4) ابن منظور، اللسان (نسق): 353-352/10.

(5) الذاريات، آية 46.

(6) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 400.

(7) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 88/3، الزجاج، معاني القرآن: 57/5، ابن مجاهد، كتاب

السبعة: 609، أبو بكر الأصبهاني، المبسوط: 415، ابن خالويه، الحجة في القراءات

السبع: 32، العكبري، التبيان: 394/9، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 52/17، أبو

حيان الأندلسي، البحر المحيط: 140/8، ابن الجزري، النشر: 377/2.

(8) الذاريات، آية 38.

(9) الذاريات، آية 37.

آيَاتُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ وفي موسى؛ أي: في إرسال آيات بينة⁽²⁾، أي (وفي موسى) معطوف على قوله: (وتركنا فيها).

وتجيز اللغة الجر والرفع، في مثل هذه التراكيب، بدليل القراءة بهما ولا خلاف في تركيب الجملة إلا بمقدار اختلاف معانيها الدقيقة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾: (والبحر) بالنصب، عطفاً على إسم (إن) وهو (ما) والخبر (يمد) أو (يمده) والجملة عندئذٍ حالية. وقرأ الباقر (البحر) بالرفع عطفاً على محل (إن) ومعمولها، أو هو مبتدأ وما بعده خبر وهو (يمده) والجملة في موضع الحال⁽⁵⁾. وقد وجهت قراءة اليزيدي بالنصب من وجهين⁽⁶⁾.

إحداهما: العطف على اسم إن. أي: ولو أن البحر، و (يمده) الخبر. والآخر: النصب بفعل محذوف مضمرة يُفسرُه (يمده) والواو للحال، والجملة حالية لا تحتاج إلى ضمير رابط بين الحال وصاحبها؛ للاستغناء عنه بالواو، والتقدير: "ولو أن الذي في الأرض حال كون البحر ممدوداً بكذا". وقد ذكر ابن الجوزي أن اليزيدي قال: "ومعنى يمدُّه من بعده" يزيد فيه؛ يقال:

(1) الذاريات، آية 20.

(2) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 680-681، مكي، الكشف: 289/2.

(3) لقمان، آية 27.

(4) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 566، ابن الجوزي، زاد المسير: 173/6، البناء، اتحاف فضلاء البشر: 173/6.

(5) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 478/2، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 513، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 288/3، اسماعيل الأندلسي، العنوان: 152، الطوسي، التبيان: 284/8، العكبري، التبيان: 1045/2، السمين الحلبي، الدر المصون: 66/9، ابن الجزري، النشر: 347/2، الشوكاني، فتح القدير: 242/4.

(6) السمين الحلبي، الدر المصون: 66/9، وينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 302/3.

مُدَّ مَدْرِك، أي زد في مائها⁽¹⁾.

وحجة مكي⁽²⁾ في قراءة اليزيدي بالنصب أنه عطفه على اسم "إن" وهو (ما)، والخبر "أقلام"، في حين جعل الفراء قراءة اليزيدي بالنصب صواباً⁽³⁾. إذن جاءت قراءة اليزيدي بالعطف على اسم إن على الأصل.

وليس في التوجيه السابق ما يقال؛ لأنه عَطَفَ اسم منصوب على منصوبٍ قبله، وهذا أمر يوصف على أنه من الظاهرة اللغوية.

وفي قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ﴾⁽⁴⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁵⁾: "نحاس" بالكسر عطفاً على "نار". وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو، وروح، والحسن وابن محيصن. في حين جاءت قراءة الجمهور بالرفع عطفاً على "شواظ"⁽⁶⁾.

ومن هنا جاءت قراءة اليزيدي بخفض السين عطفاً على قوله: "من نار" كأنه أراد "من نارٍ ومن نحاسٍ". والنحاس: الدخان. فمن وجهة تفسيرية، يكون النحاس معطوفاً على قوله: "من نارٍ" فيكون معناه: يرسل عليكما شواظاً، وذلك الشواظ من نارٍ ونحاسٍ⁽⁷⁾.

(1) ابن الجوزي، زاد المسير: 173/6، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 566.

(2) مكي، الكشف: 189/2.

(3) الفراء، معاني القرآن: 329/2.

(4) الرحمن، آية 35.

(5) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 407.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 117/3، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 621، أبو بكر

الأصبهاني، المبسوط: 424، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 339، اسماعيل

الأندلسي، العنوان: 184، الطوسي، التبيان: 473/9، ابن عطية الأندلسي، المحرر

الوجيز: 131/5، العكبري، التبيان: 1200/2، ابن الجزري، النشر: 381/2.

(7) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 693، مكي، الكشف: 302/2، أبو حيان الأندلسي،

البحر المحيط: 195/8.

وفسّرت قراءة الجمهور "تحاس" بالرفع، عطفاً على الشواظ أو معنى (شواظ من نار) لهب من نار لا دخان فيه، أي يرسل عليكما نار محضّة لا يشوبها دخان، ويرسل عليكما دخان بعد ذلك⁽¹⁾.

ويفسر ابن زنجلة؛ بأنه إذا كان (الشواظ): بمعنى اللهب الذي لا دخان فيه. ضعفت قراءة اليزيدي ومن قرأ معه بالجر. ولا يكون على تفسير من فسّر إلا الرفع في "تحاس" عطفاً على قوله "يرسل عليكما شواظ"⁽²⁾. وفي قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾⁽³⁾.

قرأ اليزيدي⁽⁴⁾: "خضرٌ وإستبرقٌ برفع "خضر" صفة لثياب، وكسر "إستبرق" عطفاً على سندس". وهي قراءة: أبي عمرو وابن عامر ونافع وأبي جعفر ويعقوب. وقرأ الباقر "خضرٌ وإستبرقٌ برفعهما، و "خضر" صفة لثياب، و "إستبرق" عطف على ثياب، أي فـ "ثيابٌ إستبرق" وذلك على حذف مضاف⁽⁵⁾.

وأجود القراءتين عند ابن زنجلة، قراءة اليزيدي بكسر "إستبرق"، لأنه جنس من الثياب مثله فلا يكون في الكلام حذف، فهو بمنزلة قولك: "خزٌ وكتان"؛ أي من هذين النوعين. أي: من السندس ومن الإستبرق، والسندس: مارق من الديباج والإستبرق ما غلظ منه⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 693، مكي، الكشف: 302/2.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات: 693.

(3) الإنسان، آية 21.

(4) البناء، اتحاف فضلاء البشر: 430.

(5) ينظر: الزجاج، معاني القرآن: 262/5، ابن مجاهد، كتاب السبعة: 665، أبو بكر

الأصبهاني، المبسوط: 455، الطبرسي، مجمع البيان: 618/10، ابن عطية الأندلسي،

المحرر الوجيز: 414/5، العكبري، التبيان: 1260/2، ابن الجزري، النشر: 396/2،

ابن منظور، اللسان (سندس): 129/6، (برق): 22/10.

(6) ابن زنجلة، حجة القراءات: 740-741. وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة:

وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 331-332، مكي، الكشف: 356/2،

ابن الجوزي، زاد المسير: 439/8-440، النيسابوري، تفسير غريب القرآن: 504.

ويوجد قراءات أخرى وجّهت على أساس العطف في قراءة اليزيدي
اختصرت الحديث عنها تجنباً للتكرار⁽¹⁾.

الخاتمة:

بعد هذا العرض لما روي عن اليزيدي من قراءات، وتصنيفها ضمن أنظمة
وظواهر صوتية وصرفية ونحوية، وتحليلها والوقوف على أهميتها لدى العلماء بن
مفسرين ولغويين. نخلص إلى أهم نتائج هذه الدراسة وهي:

اتفقت بعض قراءات اليزيدي مع قراءة القراء السبعة، ولا سيما أنه من
تلامذة أبي عمرو بن العلاء. وقد أخذ القراءة عنه عرضاً. وقد خالف أبي عمرو في
قراءات يسيرة اتخذها لنفسه، وعددها اثنتا عشر قراءة.

تبين أن قراءته المنفردة والمشاركة من القراءات شاذة، لمخالفتها شروط
صحة القراءة. ومن خلال الدراسة السابقة تبين أن اليزيدي انفرد في قراءة واحدة.
وهي "لَعَنْتَكُمْ" (البقرة: 220). ولم يقرأ بها غيره من القراء. إذ حذفت الهمزة دون
أن يعوض مكانها، ووصفت بأنها قراءة شاذة.

تأثر اليزيدي في قراءاته بلهجات القبائل البدوية، فظهرت شواهد على إتمام
بني تميم، وهمز غير المهموز عند الحجازيين، وهم بني كلب، ولهجة أسد، وبعض
نجد. مما أفضى إلى تعدد اللغات في اختياراته ومنها: يقنط، والعدوة بالكسر،
وبارئكم، وبورقكم بالتسكين، أرجئه، لا يألنكم بالهمز ... وغيرها.

توسعت اختيارات اليزيدي التي تتدرج تحت باب المماثلة، ولا سيما الإدغام
والإمالة، فقد جاءت شواهد كثيرة في قراءته على المماثلة بين الصوامت المتماثلة
والمقاربة، وبين الحركات. وكان دافعه في ذلك السهولة والتيسير.

وقد وجّه علماء اللغة والمفسرون القدماء هذه القراءات؛ طلباً للتشاكل،
واقتماداً في الجهد المبذول. ومن ذلك قول سيبويه: "فكرهوا أن ينتقلوا من الأحف
إلى الأثقل فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستئقال".

(1) "رسول" آل عمران: 49، (يقول) المائدة: 53، (قبيلته) الأعراف: 27.

قرأ اليزيدي بالإمالة، كل ألف بعدها راء مكسورة في موضع الجر؛ لضرب من التجانس الصوتي. كما قرأ (الناس) مماله في جميع القرآن في موضع الجر؛ لكثرة الاستعمال، وكثرته في كلام العرب. وجاءت إمالته موافقة لهجته الأم-لهجة بني تميم-الذين يميلون في هذه المواضع من قراءاته.

إن ظاهرة الإسكان ظاهرة تميمية، ونجد اليزيدي قد تأثر في هذه الظاهرة في اختياراته، لذلك نجد يفضل الساكن على المتحرك فيها. وتعليل هذه الظاهرة يعود إلى أن السكون أخفّ من الحركة على اللسان. لذلك لجأ إلى اختيار الصيغة ساكنة دون المتحركة، ونجد ذلك في: "رُسُلْنَا"، "بِوَرَقِكُمْ"، "نُذْرًا"...

الهمزة خاصة من الخصائص البدوية، التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيها: تميم وما جاورها. وأن عدم الهمز خاصة حضرية امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربها. وقد وجدنا من خلال دراسة قراءة اليزيدي أنه كان يميل إلى التخلص من الهمز بطرق متنوعة كما مرّ معنا سابقاً. فكان يميل إلى تسهيل الهمز المفرد الساكن، ويسهل الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة مع إدخال ألف بينهما بمقدار حركتين نحو: (أأنذرتهم) ← (أأنذرتهم) >āndartahum كما سهل الهمزة الثانية من همزتين في كلمتين كما في (شهداء إذ) و(يشاء إن) وكل هذا يمثل ضرباً من التخفيف في قراءاته.

العربية تكره توالي المقاطع القصيرة المفتوحة، وتحاول التخلص منها. وقد تمّ التخلص منها في قراءة اليزيدي عن طريق إلغاء بعض القيم الحركية: بالحذف، أو التسكين، أو إشباع الحركة.

لا وجود لهمزة (بين بين) في الواقع الاستعمالي اللغوي، والوضع الصوتي. وما هو إلا التقاء حركة الهمزة المحذوفة مع الحركة السابقة، أو ما يسمى بـ (Haitus).

عزا علماء التفسير بعض القراءات الشاذة، التي تمثلت في بعض اختيارات اليزيدي؛ إلى قلة ضبط الرواة، وبعضهم نسب هذه القراءات إلى وهم الراوي، ومن ذلك: إسقاط همزة "لعنكم" وإدغام الراء في اللام في قراءة اليزيدي في "فيغفر لمن" البقرة: 284.

وقف بعض المفسرين واللغويين من قراءة الزيدي ومن معه موقفاً قياسيًّا؛ أي يقيسونها على قواعدهم وآرائهم، فتارة نرى بعضهم يفاضل بين القراءتين، فأحياناً يختار القراءة الشاذة؛ لأنها أحسن وأجود، وتارة يختار قراءة السبعة؛ لأنها أقوى في المعنى وموافقة لصحة القراءة، كما رأينا بعضهم يصف القراءة بالخطأ واللحن والشذوذ والوهم. في حين جاءت بعض التوجيهات بالترجيح للقراءتين، وجعل القراءتين بمعنى واحد.

تحويل الصيغة الصرفية من الجمع إلى المفرد، ومن المفرد إلى الجمع في اختياراته، تحويل تسمح به اللغة وتجزئه. وذلك حسب المعنى المتعدد الذي يستلزم صيغة دالة على هذا التعدد، وتبين توجيهات المفسرين لهذا التحويل، الحرية التي تتيحها اللغة للمتكلم من حيث الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى في آن واحد، وعدم التقيّد بمنحى واحد يتقيد به المتكلم. ولا فرق في المعنى إلا الفرق بين مدلول المفرد أو مدلول الجمع.

أن الاختلاف بين صيغتي (فَاعِل) و (فَعَل) اختلافٌ لهجي، فقد نسبت الصيغة المشددة إلى القبائل البدوية وخصوصاً قبيلة تميم، في حين نسبت صيغة (فَاعِل) إلى الحجاز.

وجدنا ميل الزيدي إلى التخلص من الصيغ المشددة في اختياراته، مقابل الصيغة المجردة، وأحياناً مال إلى الصيغ المشددة مقابل الصيغ غير المشددة. ومنها: تمسكوا، يبدلها، بعد، يضعف، ينزل، وأبلغكم، كفّلها، ينفطرن... وجود خلاف بين موجهي القراءات حول ما ينبنى اسماً للمكان أو الزمان أو المصدر في صيغة (مفعل).

رويت قراءات لليزيدي بصيغة اسم الفاعل، في حين جاءت بصيغة المصدر وبصيغ المبالغة في قراءة الجمهور.

بروز الخلاف النحوي بين موجهي القراءات، في توجيه قراءة الزيدي. اتضحت في توجيهات قراءة الزيدي، اتجاهات معيارية وصفية تقريرية، ووصفية تفسيرية، وكذلك بعض القضايا التي تخص المنهج التوليدي والتحويلي. كتحويل الجملة من الإثبات إلى النفي وتكوين جملة بعد جملة.

اختار اليزيدي تركيب المبني للفاعل إذا كان الفاعل محددًا، وتركيب المبني للمفعول إذا كان الفاعل غير محدد.

تأثر اختياره بجهة الخطاب الواردة في السياق.

أجاز العطف على المعنى والمحل واللفظ.

ظهرت في اختياراته تراكيبٌ أصلية سابقة لمرحلة التطور اللغوي.

موافقة قراءة اليزيدي في بعض اختياراته لرؤوس الآيات قبلها وبعدها.

ورود الكثير من قراءاته التي أسندت فيها الأفعال إلى ضمائر الغيبة.

جاءت قراءة اليزيدي في التراكيب النحوية الإعرابية من الصيغ الاختيارية، وشكل من الأشكال البديلة Alternative form.

المراجع

- آل غنيم، صالحة راشد غنيم، (1985م)، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، ط1، دار المدني، جدة.
- الأتابكي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري، (د.ت)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (د.ط)، المؤسسة المصرية العامة، (د.م).
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعده، (1990م)، كتاب معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- الأزهري، خالد بن عبد الله، (د.ت)، شرح التصريح على التوضيح، (د.ط)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (1991م)، القراءات وعلل النحويين فيها المسمى بـ(علل القراءات)، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط1.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (1985م)، شرح الكافية في النحو، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الاسفرائيني، محمد بن أحمد، (1996م)، اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري، ط1، مكتبة لبنان.
- الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران، (د.ت)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي. (د.ط)، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- الأصفهاني، أبو فرج علي بن الحسين، (د.ت)، كتاب الأغاني، تحقيق: علي النجدي ناصف، (د.ط)، مؤسسة جمال، بيروت، لبنان .
- الأعشى، ميمون قيس، (د.ت)، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتحقيق: محمد محمد حسين، (د.ط)، مكتبة الآداب، جما ميزون.
- الألوسي، شهاب الدين السيد محمود، (2001م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (د.ت)، كتاب أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، (د.ط) ، دار الجيل، بيروت.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (1985م)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط2، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، (2001م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو طاهر اسماعيل بن خلف، (1986م)، كتاب العنوان في القراءات السبع، تحقيق: زهير زاهد، ط2، عالم الكتب، بيروت.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، (1995م)، النهر المآد من البحر المحيط، تحقيق: عمر الأسعد، ط1، دار الجيل، بيروت.

الأندلسي، عبد الحق بن غالب بن عطية، (2001م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

الأندلسي، عبد الله بن عبد العزيز البكري، (د.ت)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت.

الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد، (د.ت)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط).

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن هشام، (1990م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد ياسر شرف، ط1، مكتبة لبنان، بيروت.

الأنصاري، عبد الله جمال الدين ابن هشام، (د.ت)، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: مازن المبارك، (د.ط)، دار الفكر، دمشق.

الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن هشام، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط) دار الفكر، دمشق.

الأنطاكي، محمد، (د.ت)، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط3، دار الشرق العربي، بيروت.

الأنطاكي، محمد، (د.ت)، الوجيز في فقه اللغة، ط3، منشورات دار الشرق العربي، بيروت .

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، الأصوات اللغوية، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، في اللهجات العربية، (د.ط)، مكتبة الانجلو المصرية.
ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد، (1982م)، كتاب الإقناع في القراءات
السبع، تحقيق: عبدالمجيد قطاش، ط1، جامعة أم القرى، السعودية.
باي، ماريو، (1973م)، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد عمر مختار، (د.ط)،
منشورات كلية التربية، جامعة طرابلس.
بشر، كمال، (د.ت)، علم الأصوات، (د.ط)، دار غريب، القاهرة.
بروكلمان، كارل، (1977م)، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبدالنواب،
(د.ط)، منشورات جامعة الرياض، السعودية.
البغدادي، أحمد بن علي الخطيب، (د.ت)، تاريخ بغداد، (د.ط)، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان.
البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1983م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،
تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
البناء، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي الشافعي، (د.ت)، اتحاف فضلاء البشر في
القراءات الأربعة عشر، تحقيق: علي محمد الضباع، (د.ط)، دار الندوة، بيروت،
لبنان.
البيّاع، خالدية محمود، (1995م)، الهمزة في اللغة العربية، ط1، دار ومكتبة الهلال،
بيروت.
البيلي، أحمد، (1988م)، الاختلاف بين القراءات، ط1، دار الجيل، بيروت.
الجامي، نور الدين عبد الرحمن، (1983م)، الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن
الحاجب)، تحقيق: أسامة طة الرفاعي، (د.ط).
ابن الجراح، محمد بن داود، (د.ت)، الورقة، تحقيق: عبد الوهاب العزام، (د.ط)،
دار المعارف، مصر.
الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي، (د.ت)، كتاب التعريفات، معجم
فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي، تحقيق: عبد المنعم الخفي، (د.ط)، دار
الرشاد، القاهرة.

- ابن الجزري، أبو بكر أحمد بن محمد، (2000م)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: أنس مهرة، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الجزري، محمد بن محمد، (1980م)، غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره برجستراسر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن الجزري، محمد بن محمد، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، (د.ط)، دار الفكر، بيروت.
- أبو جناح، صاحب، (1988م)، الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، (د.ط)، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد.
- الجندي، أحمد علم الدين، (1983م)، اللهجات العربية في التراث، (د.ط)، الدار العربية للكتاب.
- الجندي، أحمد علم الدين، (1977م)، دراسة في صيغتي (فعل وافعل)، (د.ط)، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخرون، (د.ط)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الجمهورية العربية المتحدة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، التصريف الملوكي، تحقيق: أحمد الخاني، ط2، دار المعارف، دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (2001م)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1985م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1988م)، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، (د.ط)، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969م)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، (د.ط)، لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر.

ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، (2002م)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الحافظ، محمد مطيع، (2003م)، القراءات وكبار القراء في دمشق من القرن الأول الهجري حتى العصر الحاضر، ط1، دار الفكر، دمشق.

الحديثي، خديجة، (1965م)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.

حسان، تمام، (1986م)، مناهج البحث في اللغة، (د.ط.)، دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسن، عباس، (د.ت.)، النحو الوافي، ط7، دار المعارف، القاهرة.

الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد، (1991م)، شذا العرف في فن الصرف، ط1، مؤسسة البلاغة، بيروت، لبنان.

حمودة، طاهر سليمان، (د.ت.)، ظاهرة الحذف في الدرس النحوي، (د.ط.)، الدار الجامعية الإبراهيمية، رمل الإسكندرية.

الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، (1993م)، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، (1990م)، معجم البلدان، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجندي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (د.ت.)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، (د.ط.)، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1990م)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (د.ت.)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: برجستراسر، (د.ط.)، دار الهجرة.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (د.ت.)، تاريخ بغداد، (د.ط.)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن أبي بكر، (د.ت)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (د.ط)، دار صادر، بيروت.

الخليل، عبد القادر مرعي العلي، (1993م)، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (1996م)، كتاب التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتويرتزل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

داود، محمد محمد، (د.ت)، العربية وعلم اللغة الحديث، (د.ط)، دار غريب، القاهرة.

الدقر، عبد الغني، (1986م)، معجم النحو، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (1984م)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الراجحي، عبده، (1984م)، التطبيق الصرفي، (د.ن)، دار النهضة العربية، بيروت.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (1987) مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ن).

الرازي، محمد ضياء الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، (د.ت)، تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

رمضان، محي الدين، (د.ت)، في صوتيات العربية، (د.ط)، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان.

الزبيدي، محمد بن الحسن، (د.ت)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، مصر.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السري، (1986م)، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط3، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السري، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، (1988م)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (د.ت)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الزركلي، خير الدين، (1984م)، الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط6، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الزعبي، آمنه، (1994م)، المصدر في اللغة العربية، دراسة تاريخية وصفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1982م)، أساس البلاغة، تحقيق: عبد الرحيم محمود، (د.ط)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1986م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، (د.ط)، دار الكتاب العربي، الرملة البيضاء.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1993م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بوملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، (1997م)، حدة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزبيدي، كاسد ياسر، (1987م)، فقه اللغة العربية، (د.ط)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل.

السامرائي، فاضل، (1990م)، معاني النحو، (د.ط)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.

السخاوي، علم الدين علي بن محمد أبي الحسن، (2002م)، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق: أحمد عدنان الزعبي، ط1، مكتبة دار لبنان، الكويت.

ابن السراج، أبو محمد بن سهل، (1988م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السمين الحاببي، أحمد بن يوسف، (1986م)، الدر المصون في علوم الكتاب
المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط1، دار القلم، دمشق.

السّندي، عبد القيوم بن عبد الغفور، (2001م)، صفحات في علوم القراءات، ط2،
دار البشائر الإسلامية، بيروت.

سعيد، أبو محمد الحسن، (1985م)، القراءات الثماني للقرآن الكريم، تحقيق: إبراهيم
عطوة عوض، ط1، المجموعة الصحفية للدراسات والنشر.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، (د.ت)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد، شاعر
(د.ط)، دار المعارف، مصر.

سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، (1991م)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد
هارون، ط1، دار الجيل، بيروت.

السيد، أمين علي، (1985م)، في علم الصرف، ط3، دار المعارف، مصر.

السيد، عبد الحميد مصطفى، (1998م)، المغني في علم الصرف، ط1، دار صفاء،
عمان، الأردن.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل، (2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق:
عبد الحميد هندراوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيرافي، الحسن بن عبد الله، (1985م)، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ
بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، ط1، دار الاعتصام، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1984م)، الأشباه والنظائر في النحو، دار
الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1999م)، الاقتراح في علم أصول النحو،
تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (د.ط)، مكتبة الصفا، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1997م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين
والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1986م)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها،
تحقيق: محمد جاد المولى بك وآخرين، (د.ط)، المكتبة العصرية، صيدا،
بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1975م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد السلام محمد هارون وآخرين، (د.ط.)، دار البحوث العلمية، الكويت.

شاهين، عبد الصبور، (1987م)، القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

شاهين، عبد الصبور، (د.ت.)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (د.ط.)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

شاهين، عبد الصبور، (د.ت.)، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، (د.ط.)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الشايب، فوزي، (1983م)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

شرف الدين، محمود عبد السلام، (1984م)، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دراسة تفسيرية، ط1، دار مرجان.

الشمري، عماد الدين نايف محمد، (2000م)، أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (د.ت.)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، (د.ط.)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الصيغ، عبد العزيز، (د.ت.)، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، (د.ط.)، دار الفكر.

الطبرسي، الفضل بن الحسن، (1986م)، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: هاشم الرسولي المحلاتي، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (1992م)، تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطوسي، محمد بن الحسن، (د.ت.)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: أغابزرك الطهراني، (د.ط.)، المطبعة العلمية، النجف.

- عبابنه، يحيى، (2000م)، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، ط1، عمان، الأردن.
- عبابنه، يحيى، (2005م)، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، (د.ط)، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن.
- عبابنه، يحيى، (1997م)، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، ط1، جامعة مؤتة، الكرك.
- عبابنه يحيى، (1989م)، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- أبو عبيدة، معمر المثني، (1954م)، مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سركين، ط2، دار الفكر، مصر.
- عبد التواب، رمضان، (1982م)، بحوث ومقالات في اللغة، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- عبد التواب، رمضان، (1983م)، التطور اللغوي مظهره وعقله وقوانينه، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- عبد التواب، رمضان، (1987م)، فصول في فقه العربية، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد التواب، رمضان، (1983م)، في قواعد الساميات، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد التواب، رمضان، (1969م)، مشكلة الهمزة العربية، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد التواب، رمضان، (1985م)، المدخل إلى علم اللغة العام ومناهج البحث اللغوي، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد الجليل، عبد القادر، (1998م)، الأصوات اللغوية، ط1، دار صفاء.
- عبد الجليل، عبد القادر، (1998م)، علم الصرف الصوتي، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (د.ت)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان.
- عبد اللطيف، محمد منال، (د.ت)، المدخل إلى علم الصرف، (د.ط)، دار المسيرة، بيروت.
- عميرة، خليل، (1992م)، خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دراسة لغوية مقارنة، ط2، دار حنين، عمان.
- عميرة، خليل، (1984م)، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ط1، عالم المعرفة، جدة.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط2، دار الجيل، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1996م)، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت.
- عمر، أحمد مختار، (1976م)، دراسة الصوت اللغوي، ط1، عالم الكتب، القاهرة.
- الغلاييني، مصطفى، (د.ت)، جامع الدروس العربية، (د.ط)، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، (2001م)، التذكرة في القراءات، تحقيق: سعيد صالح زعيمه، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ودار ابن خلدون، الإسكندرية.
- ابن فارس، ابن الحسين، (د.ت)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، الدار الإسلامية.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (2001م)، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: كامل مصطفى الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (1972م)، معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج3.

- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (د.ت)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، (د.ط).
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (د.ط)، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- القاضي، عبد الفتاح، (د.ت)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، (د.ط)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- القرطبي، ابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن، (د.ت)، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، (د.ط)، دار الاعتصام، القاهرة.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (1985م)، الجامع لأحكام القرآن، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1985م)، التبصرة في القراءات، تحقيق: محي الدين رمضان، ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1984م)، الرعاية لتجويد القراءات وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق: أحمد حسن فرحات، ط2، دار عمّار، عمان، الأردن.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1987م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، (1984م)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الكفوي، أبو بقاء أيوب بن موسى الحسيني، (1992م)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- كنعان، عبد الله محمد، (د.ت)، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، ط1، وزارة الثقافة، عمان.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، (1985م)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط2، دار القلم، دمشق.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (2001م)، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المبرج، برتيل، (د.ت.)، الصوتيات، ترجمة، محمد حلمي هليل، (د.ط.).

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، (1992م)، النكت والعيون تفسير الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط1، دار الكتب العلمية مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت.)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط.)، عالم الكتب، بيروت.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، (د.ت.)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة.

محيسن، محمد محمد سالم، (1969م)، المذهب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، (د.ط.)، مكتبة الكليات الأزهرية.

المُرزباني، محمد بن عمران بن موسى، (د.ت.)، معجم الشعراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (د.ط.).

المطلبى، فاضل غالب، (1984م)، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربي، (د.ط.)، دار الحرية، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد.

المنصور، وسمية عبد المحسن، (1984م)، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ط1.

ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، (2003م)، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل، (1988م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت.

النجار، شوقي، (1984م)، الهمزة ومشكلاتها وعلاجها، ط1، دار الرفاعي، الرياض، السعودية.

النعيمي، حسام، (1980م)، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، (د.ط.)، دار الرشيد، العراق.

- نور الدين، عصام، (1992م)، علم الأصوات اللغوية الفونيتيكا، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت.
- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن حسين، (1996م)، غرائب القرآن، تحقيق: زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- اليافعي، عبد الله بن اسعد بن علي بن سليمان، (1996م)، مرآة الجنان وعبرة اليقضان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان، تحقيق: خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- يعقوب، إميل بديع، (1992م)، الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط1، دار الجيل، بيروت.
- يعقوب، إميل، بديع، (1986م)، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، شرح المفصل، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت.

الملحق (أ)

فهرس القراءات القرآنية

فهرس القراءات القرآنية-النص المصحفي وقراءة اليزيدي

الرقم	السورة	رقم الآية	النص المصحفي	قراءة اليزيدي
1	البقرة	2	فِيهِ هُدًى	(فيه هدى) - إدغام
2	البقرة	3	الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ	(يومنون)
3	البقرة	6	سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ	(أأنذرتهم) - تسهيل الهمزة الثانية
4	البقرة	7	وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ	(ابصارهم) - إمالة
5	البقرة	8	وَمِنَ النَّاسِ	(الناس) - إمالة
6	البقرة	9	وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ	(يخدعون)
7	البقرة	19	وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ	(الكافرين) - إمالة
8	البقرة	39	أَصْحَابُ النَّارِ	(النار) - إمالة
9	البقرة	48	وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ	(تقبل)
10	البقرة	51	وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً	(وعدنا)
11	البقرة	54	ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارئِكُمْ	(بارئكم)
12	البقرة	83	وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا	(للناس) - إمالة
13	البقرة	90	أَن يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ	(ينزل)
14	البقرة	93	فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ	(قلوبهم) - اتباع
15	البقرة	133	شَهَدَاءَ إِذْ	(شهداء إذ) - بتسهيل الهمزة الثانية
16	البقرة	143	إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرؤُوفٌ رَّحِيمٌ	(لرؤف)
17	البقرة	143	وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَىٰ الَّذِينَ هَدَىٰ	(لكبيرة)
18	البقرة	219	وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ	(العفو)
19	البقرة	220	وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَاعْتَمَكُمُ	(اعتكم) - بحذف الهمزة
20	البقرة	197	فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ	(ولا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج).

21	البقرة	271	وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ (نكفر)
22	البقرة	283	فَرِهَانَ مَبِوضَةٍ (فرهن)
23	البقرة	284	يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ (يعذب من) - إدغام
24	البقرة	284	فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ فيغفر لمن - إدغام
25	النساء	114	نُؤْتِيهِ (يؤتيه)
26	آل عمران	13	يَشَاءُ إِنْ (يشاء إن) - تسهيل الهمزة الثانية
27	آل عمران	37	وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا وَكَفَّلَهَا
28	آل عمران	49	رَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ورسول
29	آل عمران	145	مَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ يرد ثواب - إدغام
30	آل عمران	146	وَكَايِنٍ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رَبِّيُونَ قتل
31	آل عمران	154	إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ إن الأمر كله لله
32	آل عمران	185	كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ذائقة الموت
33	آل عمران	188	لَا تَحْسِبَنَّ لَا يحسبن
34	المائدة	32	وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ رسلنا - بسكون السين
35	المائدة	45	وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ
36	المائدة	53	وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ويقول
37	الأنعام	91	تَجْعَلُونَهُ تَجْعَلُونَهُ
38	الأنعام	91	وَتُخْفُونَ وَتُخْفُونَ
39	الأنعام	98	فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ فمستقر
40	الأنعام	105	وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ دَارَسْتَ
41	الأنعام	141	وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ حَصَادِهِ
42	الأعراف	27	إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ قبيله
43	الأعراف	40	لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ لا تفتح لهم
44	الأعراف	62	أَبْلَغِكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي أبلغكم
45	الأعراف	111	قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ أرحبه
46	الأعراف	161	نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ خطاياكم

47	الأعراف	172	تَقُولُوا	يَقُولُوا
48	الأنفال	11	إِذِ يُغَشِّكُمُ التُّعَاسَ	يَغْشَاكُمُ النُّعَاسُ
49	الأنفال	42	إِذِ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا	بِالْعُدْوَةِ - إِتْبَاع
50	الأنفال	66	فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةً	فَإِنْ تَكُنْ - تَأْنِيث
51	الأنفال	67	مَا كَانَ لَنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى	أَنْ تَكُونَ
52	التوبة	17	مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ	مَسْجِدٍ
53	هود	81	يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ	إِلَّا امْرَأَتُكَ
54	يوسف	12	أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ	نَرْتَعُ وَتَلْعَبُ
55	الحجر	56	وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ	يَقْنِطُ
56	النحل	7	إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ	بِشِقِّ الْأَنْفُسِ
57	النحل	48	يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ	تَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ
58	الكهف	19	فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ	بِوَرِقِكُمْ
59	الكهف	44	هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ	لِلَّهِ الْحَقِّ
60	الكهف	47	نُسِيرُ الْجِبَالِ	تُسِيرُ الْجِبَالِ
61	الكهف	66	أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا	رُشْدًا
62	الكهف	74	أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ	زَكِيَّةً
63	الكهف	77	لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِ أَجْرًا	لَا تَتَّخِذُ
64	الكهف	81	فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ	يُبَدِّلُهُمَا
65	مريم	19	لَأَهَبَ لَكَ غُلَامًا	لِيَهَبَ لَكَ غُلَامًا
66	مريم	90	تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ	يَنْفَطَّرْنَ
67	طه	12	إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ	أَنِّي أَنَا - بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ
68	طه	63	إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ	إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ
69	طه	64	فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ	فَأَجْمَعُوا - بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ
70	الحج	38	إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ	إِنَّ اللَّهَ يُدْفَعُ
71	الحج	51	وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ	مُعَاجِزِينَ

سِينَاء	وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سِينَاءَ	20	المؤمنون	72
تَنْبِتُ	تَنْبِتُ بِالذَّهْنِ	20	المؤمنون	73
فَرَضْنَاهَا	سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا	1	النور	74
تَوَقَّدُ	كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ ذَرِيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ	35	النور	75
طَاعَةً مَعْرُوفَةً	قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً	53	النور	76
ذُرِّيَّتِنَا	رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ	74	الفرقان	77
سَبَأً	وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ	22	النمل	78
يَذَكَّرُونَ-إِدْغَام	قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ	62	النمل	79
مُودَةٌ	إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	25	العنكبوت	80
عَاقِبَةٌ	ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى	10	الروم	81
ثُمَّ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ	ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ	11	الروم	82
تُصَاعِرُ	وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ	18	لقمان	83
وَالْبَحْرِ-بِالنَّصْبِ	وَالْبَحْرِ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ	27	لقمان	84
خَلَقَهُ	الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ	7	السجدة	85
تَطَهَّرُونَ-إِدْغَام	وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ	4	الأحزاب	86
يُضَعَّفُ	يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ	30	الأحزاب	87
لَا تَحِلُّ	لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ	52	الأحزاب	88
مَنْسَاتِهِ	إِلَّا دَابَّةَ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ	14	سبأ	89
لِسَبَأً	لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ	15	سبأ	90
أَكُلِ خَمَطٍ	ذَوَاتِي أَكُلِ خَمَطٍ	16	سبأ	91
بَعْدُ	فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا	19	سبأ	92
بَيْنَةً-بِالْإِفْرَادِ	فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ	40	فاطر	93
وَالْقَمَرُ	وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ	39	يس	94

يوعدون	هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ	53	ص	95
كاشفات ضره	كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ	38	الزمر	96
قلب متكبر	كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ	35	غافر	97
ادخلوا آل-بوصل الهمزة	أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ	46	غافر	98
ليؤمنوا... يعزروه ... يقروه	لَتُؤْمِنُوا... تُعَزِّرُوهُ ... تُوقِّرُوهُ	9	الفتح	99
لا يأتكم	لَا يَلْتِكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً	14	الحجرات	100
وقوم نوح	وَقَوْمِ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ	46	الذاريات	101
ذرياتهم	وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ	21	الطور	102
خاشعاً	خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ	7	القمر	103
من نارٍ ونحاسٍ	يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْابٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ	35	الرحمن	104
خافضة رافعة	خَافِضَةً رَافِعَةً	3	الواقعة	105
يُخْرِبُونَ	يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ	2	الحشر	106
جدار	مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ	14	الحشر	107
تُمْسِكُوا	وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ	10	المتحنة	108
سلاسل	إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا	4	الإنسان	109
خضرٌ واستبرقٍ	عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ	21	الإنسان	110
يشأون	تَشَاءُونَ	30	الإنسان	111
نذراً	عَذْرًا أَوْ تَذْرًا	6	المرسلات	112
ربُّ السماوات،	رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ	37	النبأ	113
سُجِّرَتْ	وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ	6	التكوير	114
يومٌ	يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ	19	الانفطار	115

يُؤْتِرُونَ	تُؤْتِرُونَ	16	الأعلى	116
لا يُسْمَعُ لَأَغِيَّةً	لا تَسْمَعُ فِيهَا لَأَغِيَّةً	11	الغاشية	117
مَطَّلَع	سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ	6	القدر	118
والعاديَاتِ صُبْحًا-إِدْغَام	وَالْعَادِيَاتِ صُبْحًا	1	العاديَاتِ	119
فالمغيْرَاتِ صُبْحًا-إِدْغَام	فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا	3	العاديَاتِ	120
النَّاسِ-إِمَالَةٌ	قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ	1	النَّاسِ	121
النَّاسِ-إِمَالَةٌ	مَلِكِ النَّاسِ	2	النَّاسِ	122
النَّاسِ-إِمَالَةٌ	إِلَهِ النَّاسِ	3	النَّاسِ	123

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

سيرة ذاتية

* المعلومات الشخصية:

الاسم: سميرة عبد الحافظ الزغيات.

كلية الآداب - جامعة مؤتة

* المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس لغة عربية وآدابها - جامعة مؤتة - 1998م.

- دبلوم عام في التربية - جامعة مؤتة - 2000م.

- ماجستير في اللغة والنحو - جامعة مؤتة - 2006م.